أزمة الدولة في السودان ومشروع التغيير الليبرالي



نور تاور كافي أبو رأس

أزمة الدولة في السودان ومشروع التغيير الليبرالي

أوراق وكتابات سياسية وحوارات صحفية

الطبعة الأولى ٢٠١٠م

تقديم

يسرنا أن نقدم للقراء الكرام كتاب الأستاذة نور تاور كافي أبو راس «أزمة الدولة في السودان ومشروع التغيير الليبرالي» كباكورة مطبوعات مركز الفكر الحر، وهو الكتاب الذي يحمل في طيه الكثير من الأفكار التحررية الاجتماعية التي يؤمن المركز بأهميتها في حياتنا العامة.

ويأتي تفرد كتاب «أزمة الدولة» أنه يشكّل ـ لأول مرة ـ تجميعاً لحزمة من أوراق وكتابات الأستاذة نور تاور حول قضايا الليبرالية السودانية، ومواقف الليبراليين السودانيين من القضية الرئيسية، التي تشكّل كعب أخيل مشروع التغيير السوداني، وهي قضية أزمة الدولة ووقوفها موقف التناقض مع مصالح الفرد والمجتمع في التاريخ السوداني الحديث، مما يجعل عملية الإصلاح السياسي ضربة لازب في أي تغيير مرتقب في الواقع السوداني.

وقد أعدت الأستاذة نور تاور محتويات هذا الكتاب على مدار السنوات الثلاثة الأخيرة من داخل السودان، أي بعد عودتها إليه في أبريل ٢٠٠٧م من هجرة امتدت

لعقدين من الزمان، وهو الأمر الذي يضفي على الكتاب قيمة إضافية، ذلك أنه كتب في خضم الصراع العملي لتثبيت مواقع التيار الليبرالي في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية السودانية، وهو التيار الذي تُعدّ الأستاذة نور تاور أحد وجوهه الأكثر بروزاً في السودان.

ويضم الكتاب أوراقاً ومقالات وحوارات صحفية، اسهمت بها الأستاذة نور في أغلبها من خلال موقعها كرئيسة للمكتب التنفيذي للحزب الليبرالي السوداني أولاً، ثم كرئيسة للجنة التنفيذية للحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد، وهي بلا شك لا تغطي كل كتابات الأستاذة نور وإسهاماتها في تلك الفترة، وإنما تقدّم نماذجاً عنها فقط.

إن الجهد الفكري الكبير المقدم في تلك الأوراق والمقالات والحوارات، إنما يشكّل لنا أنموذجاً للتعامل الخلّاق مع الفكر الإنساني، والعصارة لما يمكن أن نسميه بـ «الليبرالية السودانية»، وهي المنهج الذي توصلنا إليه من خلال تجاربنا، وليس من أي قراءات عامة في الكتب، أو نقل لتجارب الشعوب الأخرى، وهو ما يشكّل تفرداً للتيار الليبرالي السوداني الحديث، عن غيره من التيارات الفكرية في السودان، والتي إما أن تغرق في عوالم السلف من دون رشد، أو تنقل من تجارب الآخرين دون تدبر وسند.

في ذلك تقول الأستاذة نور تاور في رسالة وجهتها في يونيو ٢٠١٠م إلى عضوية الحزب الديمقراطي الليبرالي، لخّصت فيها تجربة الأعوام الستة الأخيرة لها منذ انضمامها لصفوف الحزب الليبرالي السوداني في عام ٢٠٠٤م والأعوام الثلاثة الأخيرة في قيادة الحركة الليبرالية السودانية منذ عام ٢٠٠٧م، وتحدّثت فيها عن لحظة انضمامها للحزب، وعن جهدها الفكري لتأصيل الليبرالية السودانية بعد ذاك :

(كنت حينها أبحث عن مخرج للأزمة السودانية المستفحلة. وكنت قد وصلت إلى هذه القناعة في رحلة البحث المضنية عبر التجمع الوطني الديمقراطي، منظمة أبناء جبال النوبة في الخارج (نوب)، وعبر منظمة **Action Darfur** وعدد من التنظيمات

لا حصر له، وفي كل مرة كانت النتيجة غير مرضية، ولا يرقى الجهد إلى حل المشكلة، ولأن الشأن السوداني قد خرج عن السيطرة، وجدت ضآلتي المنشودة في الفكر والمنهج الليبرالي كمخرج رئيسي للأزمة السودانية من سلسلة أزماته التي تدور في دائرة محكمة، لتعود إلى نقطة البداية كأشرس ما يكون. وصلت قناعاتي الشخصية إلى أن الدولة المدنية عبر الليبرالية السودانية هي ما يمكن أن ينقذ السودان، ويعيد كرامة إنسانه التي تدوس عليها أحذية العسكريين، وسيارات السياسيين الفارهة على الدوام وبلا رحمة.

ومنذ ذلك الحين ركّزت على المكتبة الليبرالية وبدأت مقارنتها مع واقع السودان. ما يمكن أن ينفع السودان وما لا يمكن، خاصة الليبرالية الاجتماعية التي تحتاج إلى الجهد الخارق والوقت والذكاء والتكتيكات في نشرها في بلد منهار مثل السودان. تمسكت بالليبرالية السياسة بشدة لأنها فلسفة تقوم على الإيمان بالتقدم وإستقلال الفرد الذاتي وتنادي بحماية الحريات السياسية والمدنية. هذا لأن جميع الحكومات السودانية والمجتمع تغولوا على إستقلالية الفرد السوداني ووضعوا له من الكوابح ما عطل قدراته الذاتية. حتى خرج على العالم وهو شخص يعاني من القروح والتشققات النفسية والذهنية والعصبية. ثم أوصلوه إلى درجة العجز في التصالح مع الذات والظروف المحيطة في داخل السودان وخارجه. ومن ثم عدم القدرة على معالجة الشأن السوداني العام.

تمسكت بالنظرية الإقتصادية الليبرالية التي تنادي بالحرية الفردية التي تستند على المنافسة الحرة بإعتبار أن الأزمة الإقتصادية هي أقوى مفاصل الأزمة السودانية وعلى الدوام.

لذلك قمت بتشريح الأزمة السودانية بشكل مبسط في ورقة قدمت لمؤتمر الحزب الليبرالي السوداني في الخرطوم عام ٢٠٠٧م تمت إجازتها. ثم ألحقتها بورقة أخرى حول رأيي في شكل الدولة السودانية عام ٢٠٠٩م ليتم تداولها ومناقشتها ثم يقرر الحزب بشأنها.

إلى هذا التاريخ ساهمت وما زلت بشكل فاعل وثوري في بناء الحزب الليبرالي الذي يؤسس للدولة المدنية في السودان. أخطأت أحياناً ونجحت أحياناً أخرى حتى أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الإنتهاء من البناء الأساسي للحزب).

إننا نأمل أن يقدم هذا الكتاب بعض الإجابات للقرّاء الساعين في درب التعرف على ملامح الليبرالية السودانية، والذين لم يجدوا الوقت حتى الآن للتعرف على كتابات الأستاذة نور تاور. كما نعد باصدار كتب أخرى للأستاذة نور تاور تجمع ما تبقى من أعمالها المنشورة في وسائط إعلامية شتى، كجزء من جهدنا التوثيقي. وسيكون من أهم تلك الإصدارات المرتقبة كتاب يجمع كل مقالات ومساهمات الأستاذة نور حول قضايا المرأة السودانية، باعتبارها أحد همومها الأساسية، ومن أهم هموم التيار التحرري السوداني، خاصة في هذه الفترة الهامة من تطور السودان الاجتماعي.

عادل عبد العاطي

١ يوليو ٢٠١٠م

أوراق حزبية



أزمة الدولة ومشروع الحزب الليبرالي السوداني لدولة السودان الحديثة

ورقة الأستاذة نور تاور المقدمة للمؤتمر الثاني- التأسيسي - للحزب الليبرالي السوداني

مقدمة :

تستند هذه الورقة على الإعلان السياسي للحزب الليبرالي السوداني الذي تم تحريره في أكتوبر٢٠٠٣ وتنقيحه وإجازته في مؤتمر الحزب التمهيدي الأول في ديسمبر ٢٠٠٦ .

والقصد من الورقة هو إلقاء مزيداً من الضوء على بعض المحاور الدقيقة التي لم تحتمل الشرح المفصل آنذاك.

وأرى من الأهمية بمكان تجزئة تاريخ الأزمة السودانية التي تتفاعل بشكل دائري يعيد إنتاجها باستمرار، ليساعد القائمين على مشروع الحداثة في السودان على تلمّس الجذور العميقة للأزمة السودانية بشكل أفضل، في بلوغ الغايات المنشودة.



آركيولوجيا أزمة الحكم في السودان

يبدأ الجزء الأول من أزمة الحكم في السودان بدخول محمد علي باشا عام ١٨٢١م وهو تاريخ دخول السلطة الإدارية المركزية إلى البلاد، وبالتالي فرض الدولة السودانية الحديثة من الخارج بواسطة التدخل الاستعماري المباشر في مجتمع سوداني اتسم بالولاءات القبلية العشائرية.

من هنا بدأت الدولة السودانية الحديثة بلا مقدمات لتطور مجتمعي وذاتي يخاطب احتياجات الناس الفعلية ويعبّر عن المصالح المشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع الممارسات القائمة في مجتمع قانوني تحكمه أجهزة مدنية وحماية عسكرية.

فقد بدأت دولة السودان خطأ، واستمرت في ذلك الخطأ حتى وصلنا مرحلة العجز عن وقف التدهور.

وفي الفترة من ١٨٢١م حتى عام ١٩٥٦م وهو تاريخ إعلان استقلال السودان، تقلبت البلاد بين أيدي الأتراك المستعمرين ثم البريطانيين الذين دخلوا السودان عام ١٨٩٨م حتى خروجهم عام ١٩٥٦م (مع انقطاع قصير شكلته المهدية). هنا لا أتفق

مع فكرة الاستعمار البريطاني ـ المصري للسودان حيث إن مصر كانت مستعمرة بريطانية نفسها ودخلت السودان مع الانجليز في شكل إدارة تابعة للاستعمار البريطاني.

اتسمت السياسة السودانية في فترات الاستعمار المختلفة بالتمرد والانتفاضات المسلحة، ثم الحرب ضد المستعمر في فترة توحّدت فيها مشاعر السودانيين وأهدافهم على طرد المستعمر.

شهد السودان انتفاضة عام ١٩٢٤م، ومؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨م ثم اتفاقية الحكم الذاتي عام ١٩٥٣م.

السودان لم يُعرف كدولة مركزية، ولا سلطة إدارية مركزية، ولا حدود جغرافية قبل دخول محمد علي باشا. تغيّرت الحدود والإدارات خلال حكم المهدية الممتد من عام ١٨٨٥م حتى ١٨٩٨م، والحدود الحالية لم تكتمل إلا بعد سقوط دارفور عام ١٩١٦م.

تكوين السودان كشعب انبنى على تعدد المجموعات الاثنية، مستعربة، مسلمة، أفريقية، زنجية، غير مسلمة مع تعدد اللهجات واللغات المحلية. اختلاف المناخ والتضاريس أيضاً أضاف إلى صعوبة الحركة والتمازج الاثني وما تبع ذلك من سلطة الدولة المركزية، أثر على الوحدة الوطنية وظهور مطالب الأقليات والحروب الأهلية والقبلية التي تفسر بأسباب جهوية أو ثقافية.

تبدأ الفترة الثانية في تاريخ دولة السودان الحديثة في يناير١٩٥٦م بإعلان الاستقلال، حيث تقلبت البلاد في أنواع الحكم الوطني على النحو التالي:-

١٩٥٦ - ١٩٥٨	أول حكومة وطنية سودانية
١٩٥٨ - ١٩٦٤	الحكم العسكري للفريق عبود
١٩٦٤ - ١٩٦٩	الحكم الديمقراطي الثاني
١٩٦٩ - ١٩٨٥	الحكم العسكري للمشير جعفر نميري
١٩٨٥ - ١٩٨٩	الحكم الديمقراطي الثالث

١٩٨٩ - ٢٠٠٧ (حالياً) الحكم العسكري للفريق عمر حسن البشير

وبذلك يعتبر عام ١٩٥٦ هو الخط الفاصل في التاريخ السياسي الحديث.



الديمقراطيات السودانية ومشاكلها

الأحزاب السودانية

تركّز الورقة على تحليل الأنظمة الديمقراطية في فترة الحكم الوطني للبلاد باعتبارها قواعد سياسية يمكن أن تعالج أخطاءها وتسهم في عملية التحول الديمقراطي الفعلي في البلاد.

ومن الضروري أيضاً مراجعة أداءها في فترة الخمسين عاماً التي أعقبت استقلال السودان لنرى كيف ولماذا فشلت كافة الديمقراطيات في البلاد؟ مما سيقودنا إلى تلمس أزمة الديمقراطية نفسها ومن ثم كيفية معالجتها.

إن الأحزاب الرئيسية التي حكمت السودان بعد الاستقلال هي عبارة عن جمعيات سياسية أو تكتلات انتخابية، كما وأن الانتماءات الطائفية جعلت المشاركة الشعبية لهذه الأحزاب مشلولة.

فضلاً عن أن الدكتاتوريات السودانية، ترى الحل في القضاء عليها وإنهاء العمل الحزبي الشعبي، عوضاً عن إعطاء الأحزاب والجماهير فرصة لتطوير عملها وضبط

هياكلها ولوائحها وتنظيم مؤتمراتها.

إضافة إلى فشل جميع الحكومات الوطنية في تحديد نوع الحكم في السودان، وتركت باب النقاش مفتوحاً منذ الحكم التركي إلى اليوم حول كيفية إدارة هذا القطر القارة.

أيضاً تركوا باب الاجتهاد مفتوحاً في الأمر الأكثر حيوية حول الدولة السودانية وهو كيفية إدارتها: هل هي دولة مركزية؟ لا مركزية؟ فيدرالية؟ محافظات، ثم حكم محلي، أو إدارة أهلية... الخ.

ولنعترف بأن المشكلة السودانية ليست في الأحزاب فقط والتي تمثل نتاج التطور الاجتماعي الاقتصادي والتاريخي المحدد، ولا تأتي من الخارج، بل تمثل حركة المجتمع ومستوى تطوره الواقعي.

المجتمع المتخلف ينتج بالضرورة أحزاباً متخلفة وعسكراً متخلفين أيضاً، ولكن يأتي المحك في أن بعض الأحزاب السودانية تحاول باستمرار اجتياز تخلف مجتمعاتها من خلال تحوّل ذاتي أو تأثر بالخارج وتقليد بعض ايجابياته.

أداء الأحزاب السودانية

وبما أن ديمقراطية التنظيمات الحزبية السودانية هي رياضة لسانية وأدوات دعائية في مقارعة الأنظمة القائمة، وتعتمد على التبعية الايدولوجية، والتبعية السياسية، فمن الضروري أن نوضح كيف أثّر أداء الأحزاب السودانية على حياة الفرد والمجتمع والاقتصاد والاستقرار السياسي بشكل عام؟

نقرأ في كتاب «مقالات في السياسة السودانية ١٩٦٨-١٩٦٩» للأستاذ الصحفي الفاتح التيجاني ما يلي:

«صراعات داخل الأحزاب تتمسح بمسوح التغيير والثورة، وليس من دافع لها إلا الطموح الشخصي والرغبة في الصعود».

«في داخل الأحزاب اتهامات وشائعات وأقاويل للحط من شأن فلان والارتفاع بشأن علان، لا لسبب الاعتداء الشخصي».

«مجلس السيادة ومجلس الوزراء في قفص الاتهام من ٨/ ٢/ ١٩٦٨م حتى ١٤/ ١٠/ ١٩٦٨م وهي خرق الدستور».

«جمعية تأسيسية تجتمع لمدى أربعة أشهر كاملة ولا تصدر قراراً واحداً يستحق الذكر، ثم تنفض ليتخذ مجلس الوزراء في غيابها أخطر قرارات تؤثر في الحياة اليومية لكل مواطن في قطاع المدن والأرياف والصناعات الصغيرة والزراعة الآلية المستحدثة....... الخ».

«لجنة قومية تشكل لوضع الدستور الدائم، ومراجعة المسودة السابقة، ولا تكاد تولد حتى تؤد؛ لأن أعضاء الحكومة يتخلفون عن حضور الاجتماعات تارة ثم يتخلف أعضاء المعارضة، وتدور الحلقة المفرغة إلى أن يعلن حزب معارض أثر في البداية أن يشترك في اللجنة، مقاطعته لها احتجاجاً على مسلك الحكومة (غير المسؤول) كما وصفه، فلا يبقى في اللجنة غير أعضاء الحكومة».

«الحكومة والمعارضة في حالة حرب كلامية صارخة يخشى أن يسكت أحدهما فيقتله صراخ الآخر».

«رفع المحجوب شعار (توسيع قاعدة الحكم)، والصادق المهدي شعار (المصالحة الوطنية) وضرورة الميثاق الأخلاقي».

«شخصيات خارج السلطة التنفيذية والتشريعية تنطق بلسان الاثنين فتورطهما فيما لا يستوجب التورط».

«أحاديث متناقضة عن الوضع الاقتصادي، فهو سليم، منهار، قويم، معوج، قطن يهدده الجراد، وواردات نقلت من بورتسودان والميناء مزدحم بها».

«عطل الدستور لمدة ٦ سنوات».

«الجماهير أعادت الدستور بإرادتها، وأسقطت عبود، وأعادت الديمقراطية مع الحياة النيابية مرة أخرى، وهذا تفويض جديد للحكومة الديمقراطية».

«ولكن.......

عقد الوزراء ينفرط وينعدم التضامن الوزاري.

حديث عن الفساد، الرشوة المحسوبية، والأزهري غارق في الصمت.

الغلاء يطحن المواطنين والحكومة تعد بتركيز الأسعار.

الصمت عن المجاعة في الجنوب

تعطيل الصحف إدارياً».

ونقرأ للسيد إدريس حسن رئيس تحرير وكالة الأنباء المحلية بتاريخ ٢٨/ ١٠ / ١٩٦٨ – من كتاب «مقالات في السياسة السودانية» ـ ص ٨ أيضاً ما يلي:-

«الحزب الاتحادي الديمقراطي يعاني اليوم نكسة خطيرة واضحة ولا تحتاج إلى تبيان مهما بذل حارقو البخور من جهد في إخفاء الحقائق.

وأسباب النكسة تقود في المكان الأول إلى عدم مواكبة الحزب لتطلعات الجماهير وعدم توافق جيل الرئيس الأزهري والجيل الجديد... الخ.

إن عدم التجاوب هذا هو الذي يحجب الرؤى أمام الجيل الجديد بضباب كثيف تتراءى له فيه كل الصغائر نازلات مدلهمة، وكل التوافه كوارث جسيمة، لا سبيل لعلاجها كما يحلو لبعضهم أن يقول: إن مرحلة ما بعد الاستقلال لهي أخطر المراحل في تاريخ الشعوب وهي مرحلة التنمية والبناء والتعمير».

فماذا حققت الأحزاب منها؟

إن الانتصار على الصادق المهدي أو الحزب الشيوعي ليس هو قضية الملايين من أبناء شعبنا.

الانتصار على التخلف هو القضية التي يطرب لها كل الناس.

ونواصل قراءة الرسائل بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٦٨ عن العنف الطائفي:

«أحداث ليلة الأربعاء الدامية بجامعة الخرطوم صراع بمستوى الاشتباكات الدامية.

الأقليات العقائدية جماعات متعصبة ومتقلبة.

إنها تتبع الإشارة وتنطبق سوائمية خلف الأوامر دون أن تفقه من مراميها وأبعادها».

ذاب الإخوان المسلمون بعد أكتوبر في (جبهة الميثاق الإسلامي) وهو أشبه بذوبان الشيوعيين في(الجبهة الديمقراطية).

«نادى عبد الخالق محجوب السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوداني لوكالة الأنباء السودانية في عددها الصادر الخميس ١٤/ ١١/ ١٩٦٨م بالإسراع في إعلان حل تنظيم الإخوان المسلمين، ودعا جميع الديمقراطيين والاشتراكيين إلى مجابهة تنظيم الإخوان المسلمين بنفس أسلوبه وهو العنف والإرهاب والعمل على تحريم نشاطه».

تجربة حل الحزب الشيوعي السوداني

وعندما حلت الجمعية التأسيسية الحزب الشيوعي، أفتى القضاء بحق الحزب الشيوعي في الوجود وباعتبار حله قراراً باطلاً عومل كأن لم يكن، واستطاع الحزب الشيوعي فرض وجوده ليس بكثرة أعضائه، أو قوة عضلاته، وإنما بحكم القانون.

تجربة أحداث جامعة الخرطوم تنبّه إلى الدوائر المغلقة وهي الصحافة، البوليس، الجيش، الهيئة القضائية، الجامعات والمعاهد العليا.

وينبّه الكاتب إلى ضرورة اقتحام الدوائر المغلقة حتى لا تكون التناقضات فوق قدرتنا على الاحتمال، وفوق طاقتنا على الاستيعاب.

عدم جدوى لجنة الدستور

جاء في نفس المصدر بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٨:

«اللجنة القومية للدستور كُلفت بإعادة النظر في مسودة الدستور الدائم التي وضعتها لجنة سابقة بتكليف من الجمعية التأسيسية التي أمر مجلس السيادة ومجلس الوزراء بحلها في فبراير ١٩٦٨.

المسودة أجيزت في الجمعية التأسيسية في مرحلة القراءة الثانية وأجيزت فصول منها عديدة في مرحلة اللجنة.

قاطع (جناح الصادق) اللجنة معللاً رفضه بأنه لا يرى مدعاة لتكوينها وأنه يفضل أن تعرض المسودة رأساً على الجمعية التأسيسية.

الأحزاب تمسكت بمراجعة المسودة، لا سيما أن حزب الشعب الديمقراطي المندمج في الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يكن قد اشترك كما يرى قادته أن يتناول بالمراجعة تلك المسودة التي لم يشارك فيها وشاءت بعض أحزاب المعارضة والحزب الشيوعي بوجه خاص أن تصرّ على مراجعة المسودة أملاً منها في أن تفرض ما لم تتمكن من فرضه في المرة السابقة».

وكانت النتيجة:

انسحاب جبهة الجنوب ـ سانو بشقيه إثر خلاف لفظي.

الخلاف حول شكل الجمهورية رئاسياً أم برلمانياً.

تشكيل الهيئة النيابية ـ (مجلس وزراء واحد أم مجلسان؟).

هل تمنح حقوق في حدود التشريع البرلماني ويعتبر ذلك التشريع نهائياً لأنها لا تقيد إلا بتشريع برلماني، ويعتبر نهائياً غير قابل للطعن في المحاكم؟ أم تمنح هذه الحريات كلها أو بعضها في حدود تشريع معقول أي أن للقضاء النظر التشريعات التي تقيد الحريات العامة وإعلان بعضها باطلاً لمخالفتها للدستور.

القضاء ثنائياً أم موحداً؟

التنظيم الإقليمي شرعيّاً أم مدنيّاً؟

تفريق الأقاليم وأجهزة الحكم الإقليمي وسلطة أجهزة الإقليم وعلاقتها بالسلطات المركزية.

(مسألة التنظيم الإقليمي قتلت بحثاً في لجنة الاثني عشر وفي مؤتمر الأحزاب السودانية).

تم الاتفاق على الأسس المنظمة لها ـ شذّت بعض الأحزاب عن الاتفاق.

١. دستور إسلامي؟ (لجنة ١٩٦٧)

٢. شبه إسلامي (لجنة ١٩٦٨)

٣. لا ديني؟ (مقاطعة أربعة أحزاب)[١]

فشل الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية نتاج طبيعي لفترة غير طبيعية من الفوضى الدستورية الجامعة لتيه سياسي معربد، رغم أنها وليد شرعي لانتخابات جرت. وصِمت الجمعية التأسيسية بالفشل في مهمتها الأساسية وهي رسم دستور دائم للبلاد.

ذهبت الجمعية التأسيسية في إجازة طويلة دون أسباب معقولة بل كان السبب الأساسي هو خوف الحكومة من السقوط وسعيها وراء إسكات صوت المعارضة.

حدث هذا في حكومة المحجوب التي استقالت، حيث:

- لم يكن نصاب الجمعية قانوني.
- ترفع الجلسات بعد دقائق من بداية انعقادها؛ لأن النواب مشغولون بالبحث عن التراخيص.

---

(١)نفس المصدر بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨

- انشغلت الجمعية بقضايا حزبية ذات مؤثرات خارجية أهمها قضية حل الحزب الشيوعي استنزفت وقتاً طويلاً وجهداً كثيراً لأسباب أشيع أن من بينها دوافع الحصول على قرض من القروض حددته نشرة (أفريكا كونفدنشيال) بالقرض الكويتي.
- لم تتكون اللجنة القومية للدستور إلا بعد إجراء الانتخابات التكميلية، وقد كان يمكن أن تتكون قبل ذلك إذا كانت الحكومة جادة، وإذا كانت الجمعية ـ وأغلبيتها بالطبع من أنصار الحكومة ـ جادة في تكوينها.
- انحدرت الجمعية إلى نقاش مسائل هي من اختصاصات المجالس الريفية.
- لم يكن مستوى النواب مشرفاً.

نتوقف عند هذا الحد من تشريح أداء الأحزاب السودانية الطائفية والعقائدية بعد الاستقلال، لنعود إليه تباعاً وفي مجالات أخرى من هذه الورقة حفاظاً على تسلسل وتماسك التحليل، ونتناول النظام العسكري القائم في السودان الآن كمثال لأقصى أنواع البطش العسكري بعد الاستقلال.

نظام الإنقاذ ١٩٨٩ - ٢٠٠٧
أزمة الحكم ومظاهر وكيفية التمكين والبطش

١-التمكين

الخطاب السياسي في هذه المرحلة اختلف عما سبقه كثيراً مع التركيز على ما يسمى بالمشروع الحضاري، والمعني بهذا المشروع هو مشروع الحركة الإسلامية الخاص بتمكينها من مراكز السلطة في السودان. ومراكز السلطة في السودان تنقسم إلى:

- المركز الاقتصادي.
- المركز الأمني.

هذان جناحان أساسيان لمراكز السلطة في السودان.

المركز الاقتصادي

في الإطار الاقتصادي ثم طرح سياسات اقتصادية غيّرت البنية التحتية للاقتصاد والقائمين عليها، تمثل في:

- تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوداني في إطار التركيبة الطبقية ثم استبدال الطبقة الرأسمالية التقليدية بطبقة رأسمالية جديدة على رأسها قيادات النظام السياسي.

- تمت خصخصة المؤسسات الاقتصادية القائمة لحساب مؤسسات الحركة الإسلامية، ودخلت المؤسسة الأمنية كضلع اقتصادي قوي ومؤثر بعيداً عن الشفافية والمراجعة.
- استبعدت في هذه المرحلة كل القوى الاقتصادية التقليدية، إلا من رضي بمشاركة الحركة الإسلامية ورموزها في العمل الاقتصادي.
- المعادلة الاقتصادية تحوّلت بشكل جذري في إطار المشروع الإسلامي لصالح القيادات الإسلامية والموالين لها، نتج عن ذلك فساد لا حدود له.
- نتج عن ذلك أيضاً اتساع لقاعدة الفقر في السودان. بحيث شملت من حيث السياسات التضخمية والفساد كل الطبقة الوسطى التي أضيفت إلى القاعدة والطبقة الفقيرة علاوة على شرائح كبيرة من الرأسماليين التقليديين اندرجت في الحسابات الاقتصادية الحقيقية نحو خط الفقر.

٢-المشروع الأمني

بموجب المشروع الأمني تمت السيطرة الكاملة على كل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها جهاز الأمن والمخابرات الوطني حيث تمت إعادة بناءه بالكامل. بحيث أصبح تحت سيطرة النافذين في الحركة الإسلامية. وبدأ جهاز الأمن يتحكم في كل التقارير المتعلقة بالآتي:

١. تعيين موظفي الخدمة المدنية وفصلهم.
٢. تعيين ضباط الشرطة وفصلهم.
٣. تعيين ضباط القوات المسلحة وفصلهم.

بالتالي أصبحت كل مؤسسات الدولة تحت سيطرة جهاز الأمن والمخابرات التابع للنافذين في السلطة من الحركة الإسلامية.

المشروع الإنقاذي

نظام الإنقاذ استعاض عن المشروع الوطني الذي بدأت ملامحه تتضح بعد في أكتوبر وأبريل والمرتكز أساساً على قاعدة الديمقراطية والمتوافق مع تركيبة أهل السودان المتنوعة، ثم تحويل هذا المشروع إلى مشروع خاص بالحركة الإسلامية.

ارتكز هذا المشروع الإنقاذي أساساً في نموه واتساعه على التفرقة بين أهل السودان اثنيّاً وقبليّاً وتجزئة الحركة الوطنية والعمل على إبعاد الحركة الشعبية من القوى الحزبية (الطائفية التقليدية) عن طريق تغذية النعرات الجهوية والقبلية وكان ميلاد الأزمة:

١. أزمة الدولة.
٢. أزمة الوطن.
٣. أزمة المواطن.
٤. أزمة جنوب السودان.

سأرجع لأزمة الدولة والوطن والمواطن أثناء هذه الورقة، والآن للأهمية أتناول أزمة جنوب السودان.

أزمة جنوب السودان

جنوب السودان أزمة منذ الاستقلال، ولكن أضيف إليها بعد جديد أعاد تأجيج النيران في كل الجنوب، وكذلك في جبال النوبة والنيل الأزرق. وهو برنامج الأسلمة والتعريب، مما دعم حركة التمرد باعتبار أن الوضع في الشمال يعتمد على قاعدة (دينية إسلامية). وعلى القارئ أن يطلع على برنامج (في ساحات الفداء) التلفزيوني ليعلم كيف تمت أسلمة الدولة؟ وكيف تم تحديد الوطن وتجزئته وتحويل الحرب في الجنوب والغرب إلى حرب دينية؟، والدفع بالمعارضة الشمالية نحو حمل السلاح والاستعانة بالأجنبي من أجل حل قضايا الوطن.

الدستور الانتقالي كرّس بشكل أساسي الدعاوى الانفصالية للجنوب، ومهّد لمشروع الجبهة الإسلامية الانفصالي الذي فشل في إخضاع الجنوب عسكريّاً، فلجأ إلى عزل الجنوب كقوة يمكن أن تساهم في التحول الديمقراطي والوحدة. وأتى الدستور كتعبير حي عن اتفاق نيفاشا بأن يكون الجنوب تحت إرادة الحركة الشعبية، وتنفرد الجبهة الإسلامية بحكم الشمال، ليس إعمالاً للشريعة كما وضح، ولكن تأسيساً لمشروع الدولة الدينية التي تسيطر على مقاليد السلطة في الشمال.

جدلية التحول الديمقراطي

وحتى تتم شرعنة نظام الشراكة فقد فتحوا المجال نحو دمقرطة الوضع السياسي/ العسكري الراهن. وأول معوّق لعملية الديمقراطية الحقيقية تبدأ بأزمة الدولة نفسها، وهي أن مفاصل هذه الأزمة الحقيقية تتحكّم فيها الدولة التي تسببت في الأزمة نفسها، ويصبح التحوّل الديمقراطي مع الوضع الراهن هو أمنيات يصعب تحقيقها بالشكل العادي التقليدي.

فالمؤسسات رهينة الحركة الإسلامية (وهي الحكومة) عامل (فرملة) في تحويل نظام الحكم من عسكري استبدادي أصولي إلى ديمقراطي يشمل كل الوطن ويشارك فيه كل المواطنين.

يدخل التحول الديمقراطي الحقيقي في عداد المستحيل في ظل الدولة الدينية المسيطرة على كل مقاليد الأمور الأمنية والاقتصادية. ما لم تتواضع كل القوى الوطنية السودانية على مشروع وطني ذو ملامح محددة وخطوط واضحة. هذا المشروع الواضح المحدد المتفق عليه يكون هو البرنامج لبناء دولة السودان الحديثة الموحدة وليست (الجديدة)، وأن تتفق كل آليات الديمقراطية الواجب استخدامها لاجتثاث دولة الحزب الواحد وبناء دولة المواطنة.

موقف الحزب الليبرالي تجاه علاقة الدين والدولة

لا تتفق المدارس الليبرالية بأشكالها المختلفة مع الأحزاب الشيوعية حول دكتاتورية الطبقة العاملة والفكر الاقتصادي المركزي، بمعنى أن الفكر العقائدي أيّاً كان اقتصاديّاً أو دينيّاً أو سياسيّاً فهو لا يلتقي مع الليبرالية في الدعوة إلى الحريات الأساسية.

تخصصت جريدة النداء لصاحبها يحي الفضلي في فترة الستينات في متابعة ونشر كل ما يصدر من الأحزاب السودانية سلباً أو إيجاباً.

وأعتقد أن من أهم تلك الوثائق ما كتب بشأن موقف الأحزاب الطائفية من مسألة الدولة الدينية الإسلامية.

عدد ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٨ نقرأ ما يلي:

«تحرر الاتحاد... تحرر من الطائفية

التحرر من القيادة العمياء»

....

ثم شعارات غاية في التطرف مثل:-

«الكهنوت مصيره الموت

مصرع القداسة على أعتاب السياسة»

أما عن حزب الأمة فقد نشر الآتي:

«ثوب التحرر من الطائفية

الصادق المهدي ـ انسلاخ السياسة من القداسة

شجب حقوق الرعوية والأبوية».

..

ثم عاد الاتحاديون لحظيرة الختمية وعاد الصادق لحظيرة الأنصار وأصبح إمامهم!

وقد كانت العودة بسبب المعارك الانتخابية واندماج الاتحادي والشعب الديمقراطي قبل وقت قصير من الانتخابات النيابية العامة الثانية بعد ثورة أكتوبر وتوحيد حزب الأمة وإرهاصات معركة الرئاسة تبدو في الأفق.

أما الدكتور حسن الترابي ـ فقد كتب مذكرة حول تنظيم القضاة جاء فيها ما يلي:

«إن تنظيم القضاء كله أمر اجتهادي. وقد جرّب المسلمون في واقعهم القاضي الفرد، ومحكمة القضاء الجماعة، ونظام الاستئناف، وعدم تقسيم القضاء الإداري إلى: مظالم وعادي، فلماذا إذن لا يجلس دعاة الدستور الإسلامي ليجتهدوا في إيجاد صيغة الملائمة المسترشدة بروح الإسلام ونصوصه لتنظيم القضاة والقضاء ـ فصل أساسي وهام وحيوي من فصول الدستور». انتهى

أما اللجنة الفنية للدراسات الدستورية عن مشروع جمهورية السودان فقد كتبت:

«إن وضع دستور إسلامي يتطلب منا أولاً أن نستقصي الأحكام الناتجة عن نصوصها وهي تؤسس الإطار العام للأوضاع الدستورية، ومتروك للمجتمعات الإسلامية في كل

زمان ومكان أن تجتهد لتفعيل تلك المبادئ. فلنا بعد الالتزام بحدود الشريعة أن نسترشد بما ترجحه روح الإسلام ونستضيء بالتجارب الدستورية الراشدة التي يشهدها الواقع التاريخي للإسلام إذا كانت تناسب ظروفنا. ثم علينا أن نعتبر بتجارب الحكم الدستوري في سائر بلاد العالم ونقدر مصلحتنا العامة وأعرافنا المحلية وظروفنا المادية والعلمية ونصوغ من نتيجة تلك الاعتبارات بنود الدستور.» انتهى

يلاحظ أن الدستور الإسلامي ليس دستوراً مكتوباً وما استمد من قول الرسول ﷺ حين قال: «تركت لكم ما لو تمسكتم به، لن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنة رسوله»، وكان الدستور الوحيد هي وثيقة جمعها عليه الصلاة والسلام ليحكم بها المدينة. ثم أنه لم يهدد ويتوعد بعدم الأخذ بها، ولكنها ظهرت بالشكل الذي نقرأه. لذلك يتواصل الجدل دائماً حول ماهية الدساتير الإسلامية ـ وإذا تابعنا كيف تحكم الدول التالية بالدين الإسلامي نستطيع أن نتبين بجلاء أن كل دولة فصلت الإسلام كما تراه هي مناسباً، وتترك للمجتمعات الإسلامية في كل زمان ومكان (أن تجتهد) لتفصيل المبادئ الدستورية، مثلاً الدساتير التالية:

(الإيراني ١٩٠٦/ العراقي ١٩٦٤/ الباكستاني ١٩٥٦(فصل الباكستان عن الهند)/ الاندونيسي ١٩٥٦/ التونسي ١٩٥٩/ الصومالي١٩٦٠/ الليبي ١٩٦٣/ الأفغاني ١٩٦٤)، بمعنى أنه لا يوجد نصّ من القرآن والسنة يشرّع في المسألة السياسية لشكل الدولة واختصاصاتها ورئيسها وكيفية تعيينه ومدة تعيينه.

فقدان الأحكام الدستورية أو عموميتها في أحسن الحالات أتاح للتأويل فرص الاختلاف نحو صياغة بدائل يختار منها السلطان دائماً أنسبها لسلطته ولخضوع الناس له، فمجالات الشورى غير محددة.

مثلاً: من هو ولي الأمر؟ وكيف يجيء إلى السلطة؟

ونقرأ في كتاب الشيخ علي عبد الرازق ص ٣٤١ – الصادر في ١٩٢٥ حول

الإسلام وأصول الحكم ما يلي:

«القول بوجود نظرية في الحكم الإسلامي من كتابات المتعلمين والفقهاء هو قول لا يعبر إلا عن رغبته مثل هذه النظرية وهي لم ولن توجد؛ لأن الشرط الضروري في قيام نظرية إسلامية في الحكم غير متوفر، وقد كان شعار الخوارج (لا حكم إلا لله) حيث أتضح أنه ستار يسند الفوضى (حسن العشماوي) بناء ما ارتكبه الخوارج من مظالم أدت إلى تفرّق الخوارج أنفسهم إلى أكثر من عشرين فئة فقد كانوا ميالين إلى البدعة والخروج عن سنة الاعتدال».

وقد كتب الباحث الاجتماعي السياسي ابن خلدون عن (القرامطة) قائلاً: «إنهم أهل بدعة وشاذون في أحكامهم. تبين خبثهم ومكرهم فساءت عاقبتهم وذاقوا وبال أمرهم».

لذلك ضُربت كثير من الحركات الاجتماعية السياسية الدينية ذات الطابع الشعبي ووصمت بالتمرد والثورة.

ونقرأ من كتاب لمركز دراسات الوحدة العربية ـ تحت عنوان ـ المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية طبعه ٢٠٠١ ص ٣٤٢ ما يلي:

«كذلك تقوم الشورى على آيتين وإن كان في السيرة ومواقف الخلفاء وخاصة منهم أبو بكر وعمر ما يبرر عدم اعتمادها. وإذا كان الراجح عند الفقهاء وجوب مشاورة الأمة فإن بعضهم يذهب إلى الندب. كذلك اختلفوا في التزام الحاكم بما تنتهي إليه الشورى. فمنهم من رأى وجوب الأخذ به، ومنهم من رأى في ذلك (استشارة) يأخذ الحاكم منها ما يراه صالحاً».

ثم من هم الطرف في الشورى؟ هل هم أصل الحل والعقد؟ وهؤلاء من هم؟ هنا أيضاً اختلاف. فقد يكونون ممن لهم سلطة الجيش والقبائل، أو ممن لهم سلطة العلم والإفتاء، وقد يكونون الصنفين معاً.

أما مجالات الشورى فغير محددة ـ أنها الشورى في (الأمر)! وإذا كانت الشورى أرجح وجوباً فإن مسألة الحاكم عند الجمهور من قبل الجواز لا أكثر. أما أولي الأمر من غير معصية (والمعصية محل تأويل واجتهاد) فواجبة لمن قام بحقوق الأمة (ما لم يتغير حاله) على حدِّ تعبير الماوردي.

وقد بيّن الجابري كيف أن تتبع شروط الإمامة يفضي إلى سلسلة من التنازلات تنتهي بالتنازل عنها جميعاً.

كل ما ذكر أعلاه في مسألة الدين والدولة يقودنا إلى ما يلي:

أولاً: ما هي مكونات الدولة؟ إنها:

- السكان.
- الجغرافيا.
- الحكومة.
- السيادة.

وهذه بعض تعاريف للدولة:

١. الدولة فكرة في أذهان البشر يمكن وصفها بالشيء أو الشخص المعنوي بينما أعضاء الحكومة وأفراد المجتمع والأمة هم أشخاص حقيقيون.

٢. الدولة أوسع نطاقاً من الحكومة؛ لأنها تشمل الحكومة باعتبارها أحد عناصر الدولة الأساسية، بينما تتألف الدولة من جميع المواطنين، تتكون الحكومة من قلة منهم يمثلون فئة الحكام، كما أن دور الحكومة يتمثل أيضاً في الأداة التي تتحقق بها إرادة الدولة.

٣. الدولة أكثر دواماً نسبيّاً من الحكومة؛ لأن الحكومة تتغير بصورة مستمرة مع تغير الحكام والمؤسسات، مثلاً منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ حكمته ستة حكومات..

٤. الدولة أضيق نطاقاً من المجتمع. وتستمد الدولة شرعيتها من العلاقة بينها والحاجات الأساسية للفرد وهي علاقة شرعية ومقبولة ومقررة.

وعموماً للدولة نفس خصائص الكائنات الحية وهي تتبع في نموها وتطورها وعملياتها نفس القوانين التي تحكم الكائنات العضوية، والنظام السياسي لا يمكن أن يكتب له البقاء والاستمرار بعيداً من المجتمع.

نخلص من علاقة الدين بالدولة إلى أن مهمة الدولة معروفة ومحددة لتنظيم وتسهيل أمور الناس الحياتية والدنيوية، وليس من واجباتها تنظيم وتسهيل أمور الناس بعد مماتهم.

يقول المولى عز وجل: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ صدق الله العظيم [سورة المدثر، الآية: ٣٨].

ويقول جلّ جلاله: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ...﴾ صدق الله العظيم [الكهف: من الآية٢٩].

وقال أيضاً جلّ جلاله وتقدست أسماؤه: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ صدق الله العظيم [آل عمران: من الآية١٥٩].

و نقرأ في تاريخ الفكر السياسي ص ٣٧٢ أيضاً: «إن كل الاختصاص القضائي للحاكم يتعلق حصراً بالخيرات المدنية، وأن كل سلطة للدولة تتحدد بالاهتمام بأمور هذا العالم، ولا يجب عليها أن تمس أي شيء مما يتعلق بالحياة المستقبلية وبخلاص النفوس. ومن جهة أخرى، فإن استقلالية الحكم توجب أن يترك كل فرد في نصابه لخلاصه لنفسه ولضميره الخاص.

يرى الحزب الليبرالي السوداني أن تدّخل الدين في الدولة السودانية قد سبب كثيراً من الضرر البشري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولنأخذ مثلاً بما آلت إليه أحوال السودانيين من فرض الإنقاذ لسياسة التعريب

والأسلمة واستصدار الفتاوى التي تبرر قتل الأبرياء مثل فتوى قتال الخوارج التي صدرت في عام ١٩٩٢ ضد الكفار كما أسماهم المشرّعون وذكر في الفتوى أن (حتى مسلميهم قد دنسوا المصاحف)..

ونتيجة لهذه الفتوى التي كان القصد منها تبرير قتل الأبرياء من النوبة والفونج والجنوبيين نجد في جبال النوبة فقط إحدى عشر مقبرة جماعية وقتل أكثر من ربع مليون شخص.. الأمر الذي أدى إلى فصل الجنوب على أساس الدين (الجنوب المسيحي) حتى تنفرد الإنقاذ بحكم الشمال. ونفس الفصل الجغرافي القائم على الأساس الديني كان قد استخدمه محمد علي جناح لفصل الباكستان عن الهند..

إن طبيعة الفهم الإنساني لا تريد أن يخضع الفرد لإكراه أي قوة خارجية، فلا مصادرة الأموال ولا الحبس ولا التعذيب بقادرة على أن تغير حكم الروح على الأشياء.

إن استغلال الدين لقهر المواطنين وتعزيز كرسي الحكم لا يقبله عقل أو منطق ولا يقبله أي دين، وأن الاستثمار السياسي للدين أيضاً بدعة دينية وإهانة للعقل الذي كرّمه المولى عزّ وجلّ.

من هنا جاءت مناداتنا بفصل الدين عن الدولة.



أزمة الديمقراطية السودانية وكيفية الخروج من الأزمة

في الحديث عن الدولة وكيفية تكوينها وتأسيس بنيانها أميل دائماً إلى ما قاله أرسطو اليوناني في القرن الرابع عشر عن الدولة وهو:

«السياسة هي كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيّرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها: الاستقرار / التنظيم / الكفاءة / الاكتفاء الذاتي. حيث يجد الفرد ويحقق ذاته من خلال المواطنة في هذا التنظيم والاندماج الكامل معه».

وفي رأي الشخصي فقد بدأ الفكر الليبرالي من هنا.

نبدأ بالمفهوم العام للأحزاب الناجحة أنها:

- تستند على قاعدة شعبية.
- تعمل من أجل مصالح وطموحات مجموعات كبيرة أو غير محدودة.
- تعتمد الديمقراطية الدستورية وسيلة للعمل وسط الجماهير لذلك تبدأ بدمقرطة نفسها.
- يتم انتخاب القادة والتنفيذيين داخل الحزب من القاعدة إلى القمة.

- تعقد مؤتمرات منتظمة.
- تمارس النقد الذاتي.
- تقوم بتثقيف جماهيرها.

لذلك من البديهي أن نبدأ بالأحزاب الطائفية في السودان أو من درجنا على تسميتهم بالحزبين الكبيرين.

الحركة الطائفية

ندرك ومن الوهلة الأولى أن الحركة الطائفية مرحلة من أعلى مراحل الاستغلال، لأنها تلغي عند المواطن حريته في أن يمارس إرادته وأن يختار بمطلق الحرية من يمّثله في البرلمان وأن يناقش المواقف التي يتخذها حزبه وأن يكون بذلك شريكاً في الحكم.

الحركة الطائفية تخلق من المواطنين رعايا يتبعون كل كلمة تصدر من القادة بلا وعيّ ولا إدراك، يصدّرون إلى العاصمة في وقت الشدة لفرض قرارات هم أنفسهم لا يفهمونها ويقفون في مواقف لا يملكون تدّبرها.

الحركة الطائفية تخلق من الأحزاب السياسية ديكتاتوريات مدنية تملي إرادتها بلا خوف من النقد الجماهيري وباطمئنان مطلق إلى سوائمية هذه الجماهير.

ثم أن جماهير الختمية والأنصار هم احتياطي جاهز وسهل الاستغلال، جماهير ذات ولاء أعمى تتبع الإشارة دون نقاش، تفكيرها ملغي منذ زمن بعيد بفضل الهالات القدسية التي تحيط بزعماء الطوائف.

الحركة الطائفية باختصار حركة رجعية تقف مانعاً أمام التقدم وتفرغ الديمقراطية السياسية من محتواها الاجتماعي لتصبح بذلك ديمقراطية اسمية باهته هي السبب الأساسي في تفاقم أزمات الحكم وفي عدم الاستقرار الذي رافق السودان منذ الاستقلال.

الشيوعيون والطائفية:

الشيوعيون فهموا ذلك وركبوا حصان جماهير الختمية بعد ثورة أكتوبر بالرغم من أن الطائفيين هم أكثر بغضاً للشيوعية، ذلك أن الحركة الطائفية أمنع السدود في مسيرة الحركة الشيوعية.

وإذا كان الحزب الشيوعي لا يجد غضاضة في التعاون مع الحركة الطائفية، فإن الذين انشقوا عنها لا يجدون مشقة في العودة إليها متى ما أحسوا بأنهم قد فقدوا (المليشيا) الضاغطة التي تكسب أحزابهم قوة أشبه بالقوة العسكرية وتمدهم بكوادر نظامية مثل قمصان موسليني والنّحاس، والجماهير التي تتجه نحو اليسار تفعل ذلك؛ لأنها فقدت الثقة في الأحزاب التقليدية ووصلت ذروتها في الاكتواء بنيران الديكتاتوريات السودانية.

مشاكل الديمقراطية

إن الاستخدام الهلامي لكلمة الديمقراطية في السودان أيضاً هو أحد دوافع النفور من الأحزاب السودانية التي يراها المواطن السوداني ديمقراطية أدوات التجميل التي تحاول إخفاء قسمات الوجه القمعي القبيح وافتقار هذه الديمقراطيات إلى الشروط والمقومات الاقتصادية والاجتماعية لاستمرارية العملية الديمقراطية وتقوية بيئة المجتمع الأهلي، علاوة على أن الديمقراطية السودانية تفتقر إلى العدل الاجتماعي ولا تحترم الحريات العامة حقيقة.

إن الديمقراطية التي يطمع إليها شعب السودان هي التي تعرض برامجاً محددة لإزالة التخلّف تمهيداً للانطلاق نحو آفاق ديمقراطية ذات فضاء أرحب لا تكبّلها التبعية الخارجية ولا يعرقل تطورها نظريات جامدة، بل تبدأ من الواقع، تستلهمه وتمارسه في حياتها اليومية لتغيير هذا الواقع الضاغط الذي يثير في الجماهير عوامل التذمّر والتطلّع

لمستقبل أفضل.. ومن خلاله تتبلور نظرية محلية للثورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السودانية..

الديمقراطية الحقيقية أيضاً تحتاج أن تخلق تكتلاً متحرراً يتمّكن بالتدريج من مخاطبة الجماهير المتخلّفة ويخلّصها من التبعية المطلقة. إن جبهة كهذه مسألة في غاية الضرورة في هذه المرحلة من مراحل البناء الوطني والمقصود بها جبهة تساعد في عملية التحوّل الديمقراطي.

والديمقراطية لا تقدّم الجواب عن كل المشاكل الجوهرية للمجتمعات مثل الاستقلال الوطني وإعادة توزيع الثروة أو دفع التنمية الاقتصادية أو التقليل من التبعية إلا أنها تحدّد مجموعة الإجراءات التي يمكن أن يؤدي إتباعها إلى تقديم إجابات أفضل عن كل حجم التحديات..

وبعبارة أخرى ربما تؤدي التعددية السياسية وحرية التعبير والتنظيم وإمكانية التداول السلمي للسلطة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية إلى إتاحة الفرصة لحوار وطني أوسع حول هذه القضايا، وتولى ذلك الفريق الذي يبدو لأغلبية المواطنين أنه يملك إجابة أفضل لهذه التحديات والسلطة لفترة من الزمن وإمكانية تغييره بفريق آخر سلميّاً إذا ما تحققت أغلبية المواطنين من خطأ حكمها عليه في السابق.

تقودنا هذه الخطوة إلى أحد المعوّقات أمام الديمقراطية الحقيقية في السودان وهو عدم التزام المثقفين السودانيين بقضية الديمقراطية وهم ينظرون إليها باعتبارها وسيلة قد تكون نافعة لتحقيق الوحدة القومية أو إقامة دولة إسلامية أو الانتقال إلى مجتمع اشتراكي ولكن عندما يبدو الحلم قريباً أو يصبح واقعاً يضربون عرض الحائط بقضية الديمقراطية. والممارسات الداخلية في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية هي أقوى دليل على ضعف هذا الالتزام تجاه الديمقراطية وعلى الفجوة الواسعة بين الشعارات المرفوعة والممارسة الفعلية.

من معوقات الديمقراطية أيضاً النمو اللامتكافىء في السلطة؛ لأن بعض الدول تحتفظ بهيكل الحكم السلطوي دون أن تتيح لمواطنيها الهامش الضيق من الحريات المدنية والسياسية وتضيق بوجود هذا الهامش في بعض الدول.

أما في حالة السودان فإن النظام القائم الآن وهو واضح ومحدد الملامح دكتاتوري، شمولي أحادي الفكر، قد وصل أقصى ما يمكن أن يصل إليه أي نظام دكتاتوري في تصفية المواطنين فكريّا وجسديّاً ونفسيّاً، ثقافيّاً واقتصاديّاً حتى بات تغييره أشبه بالمعضلات التي لا ينفع معها غير التدّخل الإلهي..

اتفاقية نيفاشا والديمقراطية الاضطرارية

اللجوء إلى الديمقراطية الاضطرارية يتجلى في إجراءات الانفتاح السياسي على قوى المعارضة، وهو انفتاح قشري وسطحي ثم إقرار التعددية السياسية، دسترة المجال السياسي (دستور انتقالي لا يسمح بممارسة العمل السياسي في ظل نظام الشراكة دون الإيمان باتفاقية نيفاشا)، ثم إقرار الاقتراع العام (جدلية الانتخابات السودانية المقبلة) والإفراج عن بعض المعتقلين.

هذه الإجراءات لا تقدّم نفسها في محتواها بصفتها حركة جذرية عميقة تعيد قلب علاقات السلطة وتفكك قبضة مصادرة إدارة النظام من قبيل نخبة محدودة متسلّطة، بل تقدم نفسها دون مساحيق بوصفها محاولة لاحتواء واستيعاب الضغوط الداخلية الهائلة على السلطة ومحاولة التكيّف معها، وأيضاً تقدّم نفسها على أساس أنها ثمرة لإرادة أجنبية بانت صريحة في التعبير عن نفسها من خلال المطالبات المتلاحقة من قبل الدول الأجنبية بوجوب الإقدام على أحداث بعض التعديلات في نظام توزيع السلطة بما يؤمّن بعض المشاركة فيه للقوى السياسية والجماعات الاجتماعية السودانية المعارضة.

وقبل أن نبدأ هذا الفصل من الضغوط السياسية الخارجية على حكومة الشراكة،

كانت هناك ضغوط اقتصادية سابقة قد مورست على السودان وأجبرته على أن يفصّل برامجه الاقتصادية والتنموية على مقاس توصيات (صندوق النقد الدولي).

وكثيراً ما بلعت الإنقاذ تحفّظاتها «الاستقلالية» ورضخت لشروط أمريكا والأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية، بما قام بتعريتها تماماً أمام الشعب السوداني الذي تأذى من هذه البرامج المذلّة والمتكررة من التدخّل الدولي.

وحينما تبدأ الدول في الرضوخ لدول أخرى سياسيّاً والقبول بنوع من توزيع السلطة والثروة، يأتي هذا الإجراء على مساحة مقدّرة من وجه الاستعمار القديم في السودان والعبور إلى حلقة جديدة من حلقات الضغط يتوحّد فيها الاختراق السياسي بالتحكّم السياسي في صورة يصير فيها تكريس الثاني(التحكّم السياسي) شرطاً لا مندوحة عنه لتأمين إعادة إنتاج الأول (الاختراق السياسي).

قطعاً لا يريد الغرب من هذه الضغوط أن يعمّم رسالته الحضارية المزعومة ولا تكريساً لقواعد جديدة للنظام الدولة ولا حماية لحقوق الإنسان من الأنظمة الشرسة التي هي من إنتاجه، وإنما هو بذلك يحاول فرض سيطرته من خلال جنوب السودان، جبال النوبة، النيل الأزرق، واليوم دارفور، حتى وقع السودان كلية تحت نظام الدولة المحمية أي protectorate state.

تعريف الدولة المحمية في كتاب مبادئ العلوم السياسية ص.٩٩ تحت عنوان جانبي: الدولة المحمية protectorate هو:

«الدولة المحمية هي الدولة التي تضع نفسها طوعاً أو (توضع قهراً) تحت هيمنة دولة أكبر أو أقوى منها، وهي الصفة الغالبة لنظام الحماية في شكلها الاستعماري. ويشترط القانون الدولي وجود معاهدة معلنة دوليّاً ومعترف بها من قبل الدولة الأخرى تتم بين الدولة الحامية والدولة المحمية وتحدّد فيها الحقوق والالتزامات بالنسبة للطرفين».

الامتثال الفكري في الديمقراطية السودانية

ننتقل من الديمقراطية الاضطرارية التي وضعت السودان تحت ظل الدول المحمية وأعادت إنتاج الاستعمار الأجنبي بشكل صريح وواضح، إلى الامتثال والخضوع الفكري الذي عادة ما يقود إلى الديمقراطيات الكسيحة.

كتب الطاهر لبيب في مجلة مركز دراسات الوحدة العربية عن الامتثال الفكري والخضوع السياسي قائلاً: إن كل الاستثناءات مهما كانت أهميتها وفاعليتها في وقت لم تغيّر من مجرى الامتثال والوعي في المدى التاريخي البعيد.

ويسأل: لماذا لم تتراكم المطالبة بالحريات؟

لماذا لم تحمل الحركات الاجتماعية وعياً وتعبيراً وفعلاً اجتماعيّاً؟

لماذا ساد برادغم الطاعة الفقهي حتى الآن؟

من المهم أن يتجاوز القول عن الديمقراطية إلى القول نحو الممارسة الاجتماعية بما فيها من ميكروسوسيولوجيا وسوسيولوجيا الحياة اليومية.

وليس مستبعداً (مازال الحديث للطاهر لبيب) أن يتم الاهتداء إلى القنوات العديدة المتيسّرة التي يتسرّب منها ويتشعّب فيها براديغم الطاعة إلى حياة الناس اليومية التي يمكن بالتالي مقاومته من خلالها تمهيداً لمجتمع مدني قاعدي».

وإمعاناً في تشريح ديمقراطيات السودان التي فشلت جميعها وبلا استثناء في رسالتها الاجتماعية والسياسية ننتقل إلى مخاوف هذه الأصول الاستبدادية للأحزاب السودانية.

مخاوف الأصول الاستبدادية للأحزاب السودانية

الأحزاب السودانية تخشى الاركيولوجيا السياسية؛ لأنها تعرّي أصولها الاستبدادية. والواقع أنه دون هذه التعرية لا تتبلور الديمقراطية كبديل تجاوزي حديث،

وإنما كتداعيات وإعادة إنتاج في قوالب جديدة وهذا ما يعني أن الديمقراطية ذاتها يمكن أن يستوعبها براديغم الطاعة وهذا احتمال وارد وخطر حقيقي.

لذلك يجب مقاومة الديمقراطيين الذين يرون في نقد الماضي سدّاً لآفاق المستقبل.

الديمقراطية الاجتماعية

في الفقرات أعلاه تحدثتُ عن كيفية وصول السودان إلى دائرة الدول المحمية عن طريق اتفاقية نيفاشا، وأوضحت أن ما يبدو مبادرة إنسانية يخفي وراءه تدخّلاً أجنبيّاً وضربت مثلاً بدارفور كمدخل أوسع وشكل آخر من أشكال التحكم الاستعماري الدولي تحت غطاء حقوق الإنسان.

وحتى نصل إلى شكل واضح محدّد ومفصّل لشكل الديمقراطيات التي تناسبنا نحن شعب السودان رأيت أن أتناولها من جوانبها المختلفة لأوضح جوانبها الايجابية وكذلك لأكشف الديكتاتوريات ذات المظهر الديمقراطي. وحتى نفهم ما نحن بصدده، أؤمن بأن الجانب الثقافي هو الأعمق والأشمل في تحديد الهوية السودانية ومن ثم بناء الديمقراطية الحقيقة، أي الديمقراطية الاجتماعية القادرة على استيعاب المتغيرات العصرية؛ لأن الديمقراطيات الفوقية التي ابتلينا بها هي السبب الأساسي في تراكم الاستبداد وتواصل مسلسل انهيار التوازنات السياسية ووفرة إنتاج الحصاد المرّ الذي نعانيه الآن حتى ننتقل إلى (الديمقراطية الأخرى) وهي مصطلح للطاهر لبيب يعني كما يقول وأوافقه الرأي أن نستلهم من التراث الثقافي خصائص وحاجات وتطلعات المستقبل.

أزمة الهويّة

تقوم التنشئة الاجتماعية بوظيفة إنتاج شعور بهويّة الفرد وهويّة الجماعة بالإضافة إلى تخليق بنية دافعية داخل الفرد وظيفتها قبول الفرد وتكيّفه مع النموذج السياسي

والاقتصادي السائد في المجتمع، وسمات هذه الهويّة هي:

- المكانية أو موضعة الفرد في مكانه.
- الزمانية أي مجرى الزمن وسريانه.
- العقلانية عن الكون من حيث هو نسق من الانتظامات والعلاقات.
- الشخصية وهي مكان الفرد في عالم الأفراد والأدوار والنظم التي تحيط به.
- صورة القيمة وهي الأحكام المتعلّقة بما هو خير أو شر.
- الوجدانية وهي الصورة التي تصنع منها الأجزاء المتنوعة من رؤية العالم بصفة عاطفية أو انفعالية مثل الخوف، الرهبة، الألم،السعادة..الخ
- صور شعورية ولا شعورية.
- اليقين أو عدم اليقين.
- الواقعية وعدم الواقعية.
- الخصوصية أو العمومية

كل هذه العوامل هي المكونات الأساسية للصراع الثقافي بين رؤى متعددة للعالم في المجتمع نفسه، ونحن حينما نلاحظ شيوع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الاغتراب النفسي، فذلك لأن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي ولكنها أسلوب حياة.

وتأتي أزمة المثقف السوداني الحقيقية في الفجوة بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية، تأتي نتيجة اتجاهات استعلائية تجاه الثقافة الشعبية والجهل بها والعجز عن التواصل معها مما يعني انعزال النخبة عن جماهيرها.

إن دور المثقف حاسم في أحداث التغيير الاجتماعي؛ لأن تحول المثقف من منعزل إلى عضوي قادر على الالتحام مع الجماهير هو المحرّك الذي يدير عجلة الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية.

إن فشل المثقفين العلمانيين الديمقراطيين في تحقيق هذا الهدف هو في الوقت نفسه

نجاح المثقفين الإسلاميين كما هو حالنا اليوم.

السؤال هو: ما الذي يجعل المجتمع المدني محصوراً ضمن نخبة محدودة ضيقة التأثير؟ ثم العيش عند حدِّ الكفاف اقتصاديّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً؟

تكمن الإجابة في أن الثقافة وفق المعايير الانثروبولوجية تتضمّن الأعراف والمعايير ورؤى العالم وأساليب الحياة في مجتمع ما، بالإضافة إلى جوانب الثقافة الرفيعة التي تتمثّل في الفن والأدب والفلسفة والتاريخ التي تتمرّكز في أيدي صفوة محدودة العدد، ولأن الضوء (الحريات الأساسية) الذي يلقي بالنقد على مسلّمات في المجتمع ويكشف عديداً من المعاني والقيم قد أصابه التلوث الاجتماعي نتيجة تراكم القمع ومصادرة الحريات.

وتشير إحدى الباحثات الأمريكيات إلى معنى دراسة وتحليل ثقافة الأشياء في حدودها الرمزية أي (النظام) في ثقافة ما.

هذا الطابع الجدلي للعلاقة بين النسق الاقتصادي والثقافي والسياسي مهم للغاية كعنصر من العناصر الدفاعية التبريرية داخل الثقافة.

وبما أن اغتراب الثقافة عن مشاكل الوطن لا يساعد على بناء المواطنية وعلى تماسك المجتمع المدني فإن من المهم تعريف كلمة الثقافة نفسها وهي:

١. الأصالة
٢. الواقعية
٣. الإبداع
٤. التواصل

كل هذه الجوانب المحورية للثقافة السودانية قد تضرّرت كثيراً بعوامل التلوّث الفكري نتيجة الجمود والتعبئة السياسية ومن واجب العاملين على بناء دولة السودان الحديثة تنقية ثقافاتنا من الرواسب الأيديولوجية واستخلاص مفهوم الأصالة، ثم تناول الثقافة من مدرسة الحياة من خلال ما يعيشه الناس في أنماط حياتهم اليومية، ثم معالجة

عقدة النقص لدى المثقف السوداني حول مرتكزات مجتمعاتهم.

كذلك التغيير الجوهري في التربية وأسلوب الحياة، وإنماء الجمعيات العلمية ومراكز التوثيق ووسائل الإعلام بتسهيل انتقال الإنتاج الثقافي.

هنا تأتي مسؤولية مركز الفكر الحر في المساهمة في تعميق وإنعاش الثقافة السودانية وإشاعة ثقافة الديمقراطية في السودان.



القضايا الأساسية في أولويات الحزب الليبرالي

الاقتصاد

أبدأ بهذه الجزئية من مقال كتبه ريموند ڤيرون الأستاذ الزائر بجامعة هارفارد في مقاله الذي نشر في موقع الحزب الليبرالي السوداني الالكتروني وهي:

«المؤسسات الخاصة التي لا تعمل وفق نظام يقوم على مبدأ المنافسة لا تحقق أي ميزة عن المؤسسات المملوكة للدولة.

لقد كان إفساح الطريق أمام التجارة والاستثمارات الدولية هو أهم وسيلة لتحقيق هذا الهدف».

أيضاً أنقل للأستاذ مصطفى محمود أحد المحاميين ورجال الأعمال في زيارة له بمكتبه في السوق العربي بالخرطوم ما يلي:

«ملامح الاقتصاد في عصر العولمة يعتمد بشكل أساسي على القطاع الخاص والقطاع الخاص الحقيقي يجب أن يكون مرتكز الاقتصاد في دولة مثل السودان ويجب أن تتوفر العدالة الاجتماعية على أسس تنموية وليس على المستوى الطبقي أو الجهوي.

كما وأن وتيرات التنمية يجب أن تبدأ في المناطق المهمّشة في السودان والتي حملت

السلاح لمطالب أهمها العدالة الاجتماعية.

ففي السودان نجد أن الفقر قد تجاوز الـ٩٥٪ للمواطنين وعلى الدولة تحقيق الموازنة التنموية لمعالجة هذه الأوضاع مثل مجانية التعليم والعلاج والدعم المباشر للسكن..الخ

علاوة على مراعاة القوى العاملة الفقيرة وحقوق المزارعين والرعاة ورفع الضرائب والأتاوات والرسوم التي أفقرت شعب السودان.. ورؤيتنا (مازال الحديث للأستاذ مصطفى محمود) للتنمية الاقتصادية تأخذ شكل الانفتاح الإقليمي والدولي مما يسهم في الاستفادة من التطور الذي يحدث في العالم والتعامل بحذر مع الشركات متعدّدة الجنسيات التي تحمل في طياتها بذور التغريب والاستغلال والتفرقة بين المواطنين في الدولة الواحدة حتى تتمكّن من استثمار الأوضاع في نهب الثروات الوطنية. أما حدود التنافس التجاري الحر فهي تقف عند عدم المساس بالأمن الغذائي والتعليمي والصحي للمواطن...» انتهى.

أيضاً نقرأ للكاتب اندرو ريتشاردز مقال نشر في صفحة الحزب الليبرالي السوداني الالكترونية تحت عنوان «الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية» في الفقرة الثانية نقرأ ما يلي:

«كان من رأي المؤتمر أن ظروف معيشة الفقراء في الديمقراطيات النامية ومخاطر عدم الاستقرار السياسي ستظل باقية ببقاء السياسات الاقتصادية والسياسية نحو التنمية المنصفة؛ لأن تكيّف الاقتصادات الكبرى لن يكفي وحده؛ لأنه لا يمكن فصل الاعتبارات الاقتصادية أو عزلها عن هدف النمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية متوافقة مع إعادة التوزيع، وحقيقة الأمر أن مثل هذه السياسات يمكن أن تساعد في تحقيق تنمية المجتمع».

وقد قدمت الورقة بعض الاقتراحات لاقتصاديات الديمقراطيات الاجتماعية مثل:

- لا بد للحكومة الديمقراطية أن تطور مواردها المالية اللازمة لزيادة مستوى النمو..الخ
- لا بد أن تكون هناك موارد مالية كافية لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي العام ولكي تكون الإيرادات العامة أداة اقتصادية مؤثّرة، لا بد أن تكون كافية وقادرة على تلبية احتياجات التنمية مثل الاستثمار الكافي في سياسات التعليم والتدريب والبنية الأساسية وسوق العمل.

تضمن الإصلاح الاقتصادي إدخال عدة تغييرات على النظام الضريبي منها:

- توسيع الوعاء الضريبي وتيسيره وتسهيله.
- تحديد معدلات ضريبية معتدلة على أن تكون الاستثناءات في أدنى الحدود.
- تحديد المعدلات الضريبية والهيكل المالي لتحسين فرص التنبوء بالقرارات الاقتصادية.
- تحقيق التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة حتى تزداد صعوبة التهرّب من الضرائب وتقل تشوهات قرارات الاستثمار والإنتاج والتوظيف.
- جعل تحصيل الجمارك أكثر شفافية.
- تطبيق ضريبة الشركات.
- فرض ضريبة على بعض الصفقات المالية.
- تأسيس (الفدرالية المالية) في الدولة ذات اللامركزية السياسية بدلاً من الاكتفاء بتحويل النفقات العامة إلى السلطات الإقليمية والمحلية (مما يؤدي إلى انعدام المسؤولية المالية).
- في حالة تأسيس الفيدرالية المالية يجب إقامة نظام للتحويلات الإقليمية وإعادة توزيع الدخل من المناطق الغنية إلى المناطق الفقيرة.

- لا بد أن تكون الكفاية المالية هي معيار تحديد الضريبة، أي إن إعادة التوزيع يجب أن تكون مهمة المصروفات العامة بدلاً من حصيلة الضرائب.
- لا يمكن فصل النتائج الاقتصادية للضرائب عن النتائج الاقتصادية للمصروفات العامة التي تموّل منها.
- تشير الأدلة المتاحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن معدّلات الضريبة لا تؤثر على المدخرات أو الاستثمار أو العرض والطلب على العمالة أو على النمو الاقتصادي.
- إن تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي غير حاسم ومن المرجح أن تؤدي ردود الفعل السلبية على معدّلات الضرائب إلى تأثير حاسم على المستثمرين المحليّين أكثر من المستثمرين الأجانب» انتهى.

قصدت استعراض تلك الآراء التي قد تناسب أو لا تناسب السودان تمهيداً لقول الآتي:

- السودان هو خامس دولة لإنتاج النفط في أفريقيا.
- في السودان ثاني أكبر مصنع للسكر في العالم (سكر كنانة).
- في السودان ثروات طبيعية مهولة منها الثروة الحيوانية والثروات المعدنية.
- ٩٩٪ من السودانيين يعيشون حدَّ الكفاف.
- ٩٩٪ من كوادر الجبهة الإسلامية يعيشون حالات الثراء الفاحش.
- من المحاصيل النقدية الغنية في السودان هي القطن الذي بدأت الإنقاذ بتصفية مؤسساته وبيع محالجه وتشريد العاملين فيه دون أدنى اعتبار لما يمكن أن يترتب على حياة المواطن الذي يعتمد على القطن كمحصول نقدي.
- قامت الإنقاذ بتصفية الرأسمالية الوطنية بأساليب قمعية متعددة واستبدلتهم بكوادرها والموالين لها مما زاد من رقعة الفقر واتساع الهوة بين الحكومة

والشعب.

- تستخدم الإنقاذ عائدات النفط للعمليات العسكرية ولرفاهيتها الخاصة.
- استخدام جهاز الأمن في قمع وتصفية المواطنين مما سيعيدنا إلى ضرورة خلق (شبكة الأمان) التي تحدث عنها الفيلسوف الليبرالي ايميل دوركهايم ويقصد بها شبكة أمان من المؤسسات المدنية بين الدولة (الديمقراطية) والفرد من أجل تأمين التعاون المتبادل والتصدي لحالة اغتراب الأفراد وأمراض اجتماعية أخرى ناجمة عن انهيار البنى العضوية للمجتمع الآن.

أرى أن الأسلوب الذي أحكمت به حكومة الشراكة قبضتها على موارد البلاد ثم حمايتها بالقوة الأجنبية (حماية الأمم المتحدة لنيفاشا) مما أفرز مزيداً من القمع للمواطنين، يجعل من الأهمية بمكان بداية الإصلاح الاجتماعي من الزاوية الاقتصادية بالشكل الذي اشرنا إليه وهو تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة بقدر الإمكان والتوجه نحو اقتصاديات السوق الحر الذي يحتاج إلى الثقافة التي تسنده وتنمّيه، فيما تضطلع الدولة (الديمقراطية) بدورها في دعم الخدمات الاجتماعية من مجانية للتعليم والعلاج وتطوّر البنى التحتية بتراتبية حجم انهيارات البنية التحتية، بمعنى أن تأتي هذه الإجراءات تدريجيّاً وبشكل منظّم.

الليبرالية الاقتصادية كبديل لمركزية الاقتصاد السوداني

ذكرنا أن السودان هو خامس دولة لإنتاج النفط في أفريقيا، ومع ذلك يعيش ٩٩٪ من سكانه في حدّ الكفاف فيما ترفل ٩٩٪ من أعضاء الحكومة في الثراء المطلق. كما وأن السودان رغم هذه الثروات المهولة يتسوّل العالم، لهذا فهو البلد الوحيد الذي ينفرد بهذا التناقض.

نحن ننتج النفط ولكننا نتسوّل العالم لدعم معسكرات النازحين وفي حالات

الكوارث الطبيعية، ثم تباع الإغاثة في السوق الأسود وتفرض الحكومة ضرائب على الإغاثة التي تتسولها!

هذا دليل دامغ على أن الخلل الأخلاقي لدى حكومة السودان مريع.

نفس مستوى الفساد الأخلاقي ينطبق على شركائها في الحكم من الحركة الشعبية لتحرير السودان.

السودان بلد شاسع، مترامي الأطراف وغني بكثير من الثروات الطبيعية التي تتمركز باستمرار في أيدي قليلة هم الحكام ومن والاهم، ديمقراطيين شكليين أم عسكريين.

آن الأوان لإيجاد حلٍّ جذري لهذه الانهيارات الاقتصادية التي لا يبررها غير جشع واستهتار الحكام السودانيين.

نرى الحل في النظريات الاقتصادية الليبرالية التي يمكن أن نأخذ منها ما يناسب الطبيعة الاقتصادية الاجتماعية السودانية.

مثلاً في كتاب (مبادئ الاقتصاد السياسي) نأخذ من مؤلفه آدم سميث نظرية الحرية الاقتصادية التي يدعمها بمقولته المأثورة (دعه يعمل دعه يمر) هذا المعنى يتضمن على المستوى السياسي الحفاظ على أنظمة الحكم كحق الاقتراع وقيام الجمعيات التمثيلية والهيئات التنفيذية المسؤولة أمام الناخبين.

ونأخذ من جيرمي بنتام في كتابه (نبذة عن الحكم) الأفكار الرئيسية التي حرّكت الراديكاليين الفلسفيين وهي مبدأ أكبر قدر من السعادة كمقياس للقيمة والسيادة القانونية كأساس للإصلاح عن طريق العملية التشريعية، وهي فلسفة تشريع موجهة لتحليل ونقد القانون في ضوء إسهامه في تحقيق العامة مما يعني أن جيرمي بنتام يتخذ القانون كأساس وسقف للتعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أسلفنا، سرعان ما برزت النتائج الاجتماعية المدمّرة التي تمخّضت عنها

عملية التصنيع الطليق غير المنتظم مثل عمال الصناعة في انجلترا في القرن التاسع عشر، لذلك عملت بريطانيا إلى دوام تغيير القوانين وسنّ التشريعات الاقتصادية التي تواكب اقتصادها حتى دخلت القرن العشرين بإصدار قوانين تهدف إلى تنظيم ساعات العمل وظروف العمل داخل المصنع، ومن ثم تواصلت التشريعات الاجتماعية لصالح الرفاهية الاجتماعية ونبذ الجمود الفكري.

وهكذا كان على الليبرالية أن تجدد نفسها وتراجع سياساتها في ظل الظروف المتغيّرة وهذه المراجعة تحتاج إلى إعادة فحص لطبيعة الدولة ووظائفها وطبيعة العلاقات بينها وبين الحرية والإكراه القانوني.

هذه العملية أثارت في الوقت نفسه السؤال حول علاقة الإنسان الفرد بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه؛ لأن المصلحة الذاتية ليست مقنعة بالدرجة الكافية.

نأتي لتوماس جرين وهو من الليبراليين الذين أدخلوا التنقيح الضروري على الليبرالية، فالسياسة والاقتصاد في نظره نظامان متشابكان وينبغي لكليهما أن يسهم في الأغراض الأخلاقية في المجتمع الليبرالي، وتضمن هذا التغيير في النظرية السياسية انجرافاً جذريّاً عن الموقف من الدولة والتشريع الذي سبق أن اتخذته الليبرالية حين نظرت بعين الشك دائماً إلى الدولة، وحصرت نشاطها داخل حدود ضيقة، على حين كانت ليبرالية جرين أو الليبرالية المجدّدة قبولاً صريحاً للدولة كوكالة ايجابية تستخدم إلى الحد الذي مكّن فيه إظهار أن التشريع يسهم في الحرية الايجابية، وباختصار تستخدم لأي غرض يزيد من الرفاهية العامة بدون خلق شرور أسوأ مما أزالته.

هكذا تحوّلت الليبرالية إلى فلسفة مجتمع قومي مثله الأعلى مصالح جميع الطبقات، في الوقت الذي عملت فيه على المحافظة على الحريات السياسية والمدنية التي تضمنها المذهب الفردي وعملت على تكييفها بحيث تتمشى مع التغييرات المطردة للنظام الصناعي القومي الحديث.

نحن في الحزب الليبرالي السوداني نؤيد منح الأفراد مزيداً من الحرية الاقتصادية التي تخضع للقوانين حتى تنظم الأطر السليمة للجماعات المتحركة، حتى نتجنب الانفتاح التجاري المطلق الذي حدث في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر حينما أغفلت الليبرالية ضرورة القوانين التي تحفظ حق الناس وتحميهم ثم انتبهت إلى ذلك مؤخراً وبدأت في سن التشريعات التي يحتكم إليها أصحاب الحق مثل ساعات العمل والأجور والتأمين الصحي..الخ

والاقتصاد الذي ننشده نحن معشر الليبراليين السودانيين يفترض سوقاً تسوده المنافسة الحرة وفيها يعمل كل منتج على ما فيه مصلحته الذاتية ولكنه في سعيه هذا يعمل على ما فيه مصلحة الآخرين، وهكذا يتحقق النسق الاجتماعي.

وعليه، ونسبة للكسور المركّبة التي أصابت الاقتصاد السوداني، اقترح الحلول التالية:

- تكوين جسم منفصل وموازي للحزب الليبرالي السوداني يتخصص في دراسة وتشريح وتقديم طرق المعالجة الفعلية للاقتصاد السوداني بناء على مبادئ ونظريات الحزب في المسألة الاقتصادية.
- أن يضطلع هذا الجسم بقيام ورش العمل والمؤتمرات والندوات والحوارات المتصلة والكتابة لذوي التخصصات الاقتصادية السودانية من الليبراليين السودانيين أو المؤمنين بالفكر الليبرالي السوداني، وذلك بغرض الدراسة التحليلية والأشمل للاقتصاد السوداني وتقديم البدائل والحلول المطردة التي تواكب حركة الإصلاح الاقتصادي في البلاد.
- أن يضطلع هذا الجسم بإجراء البحوث حول مختلف نواحي الاقتصاد السوداني وتحديد موقعه من العولمة الاقتصادية.
- أيضاً تقديم الدراسات التي يمكن أن تحمي الاقتصاد السوداني من سيطرة

الاحتكار العالمي واستغلاله للاقتصاد السوداني تحت أي مسمى أو مدخل يتخذونه..

- يحدّد الحزب الليبرالي السوداني ماهية هذا الجسم ويختار الاقتصاديين السودانيين القادرين على أداء هذا العمل بكفاءة عالية ووطنية متجرّدة.

التعليم

يتمثل حجم التحدي الذي نواجهه في بناء دولة السودان الحديثة في الخسارة الفادحة في الوقت ونقص الكفاءة الوطنية بسب السياسات التعليمية الغريبة في السودان.

فالتعليم إما مفقود، أو سطحي، أو مضلل أو موجه نحو تغذية المفاهيم الأصولية المدمرة للتلاميذ.

ورغم انتشار التعليم في بعض مناطق السودان إلا أن هذه المدارس والجامعات والمعاهد تقوم بتخريج عشرات الآلاف من أنصاف المتعلمين والمشوشين فكريّاً مما يزيد من حدة التوتر والاضطراب في مواجهة الحياة وبالتالي تعميق الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وفي رأي الشخصي أن السياسة التعليمية المشوهة في السودان هي إحدى أهم مسببات الأزمات الداخلية غير المرئية، ناهيك عن الجانب المباشر والمرئي.

وللأسف فقد استخدم المواطن السوداني البسيط في مختلف أنحاء المعمورة في تغذية الساسة في الخرطوم من منطلق الجهل الذي تآمروا جميعاً على فرضه على الناس حتى يتمكن حكامنا من الاستثمار السياسي الأمثل للدين والاقتصاد أحياناً.

وفي الوقت الذي وصل فيه العالم الأول إلى مستوى تعليم الأطفال على أجهزة الكمبيوتر في مرحلة الحضانة نجد أن كليات التقانة الوهمية المنتشرة في طول البلاد وعرضها لا تخرّج من طلابها غير من يعرف تشغيل الجهاز فقط.

وبما أن نسبة الأمية في السودان مازالت مرتفعة بشكل مخيف وهي أكثر من ٦٠٪ مضافاً إليها عوامل الحرب الأهلية والهجرات الداخلية ولجوء الأطفال إلى العمل لكسب العيش، فإن المتعلم السوداني هو أكثر أمية من غيره. فهو لم يتعلم من المدرسة شيئاً يذكر، ولم يتسنى له التعليم من الحياة العامة. كل هذه الفئات جيوب للتوتر والانفلات والجريمة.

ومن هنا تأتي العقبة الحقيقية أمام العاملين في بناء دولة السودان الحديثة، حيث تتضاعف مهامهم التي يجب أن تبدأ بالتعليم الحقيقي أولاً لمحو الأمية ورفع درجة الوعي بأبسط الحقوق المدنية إلى فهم العملية الديمقراطية الليبرالية.

بل وأن المجتمع السوداني بشكله الحالي هو أول عدو لنفسه حيث إنه يقاوم حركة التغيير الحقيقية خوفاً من الانسلاخ من الواقع الذي لا يعرف غيره. وانعكاساً لعامل عدم الثقة في السياسيين السودانيين ثم لأسباب التلوث الفكري الذي غذتهم بهم الأحزاب الانتهازية والأنظمة العسكرية القمعية.

يضاف إلى العوامل سابقة الذكر ثقافة الحرب حيث يتم انتزاع التلاميذ من مدارسهم باستمرار والزجّ بهم في ساحات القتال ثم تداعيات الحروب الأهلية على الأسرة السودانية. نضيف إلى أزمة التعليم في البلاد عشرات الآلاف من الخريجين والعمال المهرة الذين يغادرون البلاد ويقدمون شبابهم وخبراتهم وجهودهم للدول الأخرى، بينما نجد السودان في أمسّ الحاجة للمتعلمين من أبنائه.

إذن تقع على عاتقنا نحن الليبراليين السودانيين وكل القوى التي تعمل من أجل دولة السودان الحديثة مسؤولية إثارة الفكر وإشاعة العلم بدلاً من إثارة الفتن، تم حتمية نقل المعرفة الجديدة بواسطة إعلام متجرد من الانتماء وربط المجتمعات بتاريخها الصحيح.

ويقيني أن الحكومات السودانية المهترئة ما بقيت في الحكم إلا بسبب ضرب

المؤسسة التعليمية.

إذاً نحن بحاجة إلى إعادة بناء الفكر السياسي السوداني وإيجاد الحدود التي تفصل بين الجزء المظلم الذي لا يمكن اختراقه كليّاً والجزء المضيء والخروج بالمواطن السوداني من الغرق في الكسل والبطالة إلى المعرفة الحقيقية للأشياء؛ لأن الليبرالية تعني أيضاً حتمية حرية الحكم على الأشياء حسب قانون العقل وسوف لن يتأتى ذلك بدون مؤسسات تعليمية حقيقية، خاصة وأن الجمود الفكري الذي مني به عامة شعب السودان اليوم يوازي جمود الحياة السودانية الاجتماعية في مجملها.

وبما أن التحولات العالمية التي تشير إلى أن الزمن الآتي هو زمن التقدم العلمي والتقنيات المتطورة، فإن من الضروري تناول مصطلح (الفجوة الرقمية) الذي ظهر مع الألفية الثالثة وهو يعني الفروقات العلمية بين من يستخدمون التقنيات الحديثة لأجهزة الكمبيوتر لإدارة أمور حياتهم وبين من لا يستخدمونها.

والسؤال هو: كم عدد السودانيين الذين يستخدمون جهاز الكمبيوتر لإدارة شؤون حياتهم العملية والعامة داخل السودان؟

قد تأتي الإجابة فاجعة حقيقية؛ لأن بعض الفئات الأكثر علماً ومعرفةً لا تتعامل مع هذا الجهاز، إما لأنها لم تدرك أهميته بعد، وإما لأنها لا تمتلك القيمة العالية للكهرباء وكارت التلفون الموصل إلى الجهاز، أو قيمة استخدام الكمبيوتر في الأماكن العامة في حالة طلبة الجامعات.

لذلك فإن العملية التعليمية ومن وجهة النظر الليبرالية السودانية تحتاج إلى ثورة عارمة تتمثل في الآتي:

- الانتشار الأوسع للمدارس ومجانية التعليم خاصة وقد أصبح التعليم الخاص سوقاً رائجة اليوم (مليون جنيه لطفل الحضانة في العام).
- مراجعة المناهج والكتب والمدرسين/ ات وإعادة تأهيل المدارس نفسها.

- تحسين ظروف المعلم وتدريبه باستمرار.
- ضرورة تخفيض قيمة الانترنت إلى أدنى حدٍّ ممكن لطلبة المدارس والجامعات..
- ضرورة إدخال الكمبيوتر في جميع المراحل الدراسية.
- إعادة النظر في الجيوش الجرارة من المعلمين/ ات غير المؤهلين الذين غزت بهم الإنقاذ المدارس ومؤسسات التعليم العالي بغرض فرض ثقافتها الأصولية وتعميق النظام الأصولي القائم.
- إعادة استقلالية الجامعات والمعاهد العليا التي أصبحت صور أخرى من برنامج ساحات الفداء.
- إنشاء منظمة تعمل وفق مبادئ الحزب الليبرالي السوداني تواجه مسؤولية البدء في الثورة التعليمية؛ لأن أزمة السودان الحقيقية تكمن في ضرب المؤسسة التعليمية.

الصحة

بما أن الفرد هو المرتكز الأساسي لفلسفة الحزب الليبرالي السوداني ومن ثم المجتمع العريض فإن من المسلمات أن تكون صحته هي محور اهتمامنا أيضاً.

وبعد كل التعقيدات التي استعرضناها عن المجتمع السوداني نصل إلى نقطة نشعر فيها بالخطر الحقيقي الجاثم على صدر المجتمع السوداني بالكامل وليس مجرد خطر محدق يمكن تداركه. هذا الخطر هو ما آلت إليه صحة المواطن السوداني نتيجة تراكمات الاستبداد والقهر والتهميش.

وقد أضافت إلى تردي صحة المواطن السوداني عوامل جديدة في الربع قرن الماضية وهي الحروب الأهلية التي قضت على ما تبقى للمواطن السوداني من صحة وعافية.

ونتيجة التلوث التي تصاحب الحروب من زراعة للألغام وحرق للأخضر واليابس وحالات الجوع والخوف والمرض يصبح السودان من الدول التي تتجه نحو الانقراض مهما تحدثنا عن انتعاشات اقتصادية هي في نهاية الأمر قد استقرت بالكامل في يد حفنة من جنرالات الحرب الأهلية ومن والاهم خوفاً أو طمعاً.

ظهرت أسباب جديدة زادت من حدة الأمراض وهي تلوث الإشعاع في مناطق التنقيب عن اليورانيوم والنفط دون مراعاة الانعكاسات السالبة للتنقيب الذي لا يتقيد بقواعد الأمن والسلامة.

يضاف إليه تلوث البيئة، نتيجة الحرب وانهيار البنية التحتية ثم دفن النفايات في أجزاء من القطر، هذا فضلاً عن الأمراض الخطيرة التي دخلت مع السودان مع الجنود الوافدين من دول الجوار مثل مرض الأيدز الأشد فتكاً. فهو يعجّل بنهاية المواطنين.

انهيار الخدمات الصحية في السودان فيما يتعلق بتدارك الأمراض الوبائية وعلاج الأمراض المستوطنة وصحة الحامل.

أدى كل الوضع الصحي للمواطن إلى الموت الجماعي والفردي على مدار الأربعة وعشرين ساعة لجملة أسباب أقلها القهر النفسي.

في جنوب السودان وقبل اندلاع الحرب الأهلية لاحظنا أنواعاً غريبة من الأمراض التي لم تتناولها أي من الحكومات السودانية بالبحث والتحليل ثم العلاج. ثم ما لبث أن نسي المواطن أمر تلك الأمراض حينما لم يبق له الأمل الوحيد المتمثل في رؤية شمس اليوم التالي.

يضاف إلى أزمة الصحة في السودان المستشفيات الاستثمارية التي انتشرت مؤخراً لعلاج شرائح معينة في المجتمع وهي المتخمة بالثراء وتستطيع الدفع ثم انهيار المستشفيات العامة بالدرجة التي تجعل مجرد اللجوء إليها أمراً مرعباً.

قامت الإنقاذ بتوفير التأمين الصحي في المدن الكبيرة وهو لا يكفي لعلاج مرض

واحد من جملة الأمراض التي يمكن أن يعاني منها شخص واحد وتركت أمر الهوامش كما هو.

انتشرت أغرب الأمراض في السودان وأخطرها. وهي تنتشر كما النار في الهشيم وسط الشباب الذي لا يعرف معنى الصحة الوقائية ويعبر باستمرار عن توترات وصراعات نفسية تقوده نحو ممارسات مهلكة.

ونلخص أنواع الأمراض التي تطحن المواطنين اليوم في الآتي:

١. مرض الأيدز خاصة في مناطق الحروب حيث تتعرض النساء للاعتداء الجنسي باستمرار.
٢. حالات مختلفة من أمراض السرطان.
٣. حالات مختلفة من أمراض الغدة.
٤. ارتفاع ضغط الدم.
٥. أمراض السكر .
٦. العمى الليلي.
٧. الفشل الكلوي.
٨. أمراض القلب.
٩. التوتر العصبي.
١٠. الأمراض الباطنية.
١١. الأمراض الوبائية مثل السحائي في الصيف.
١٢. الملاريا على مدار السنة.
١٣. أمراض اللومباقو ـ أسفل الظهر .
١٤. أمراض القضروف.
١٥. أمراض المفاصل.

١٦. انتشار مرض السل.

١٧. حالات الإسهال المتكرر.

١٨. فقر الدم.

١٩. الأمراض النفسية والعصبية.

٢٠. الأمراض المصاحبة للإدمان.

٢١. الإعاقة المستمرة بفعل الحروب أو استهتار إدارة المرور.

٢٢. الأمراض الجنسية المختلفة.

وهكذا نستطيع أن نسترسل حتى نغطي مجلدات بكاملها.

ومع هذا الوضع الغريب نلاحظ أن السودان يفتقر إلى المعامل الطبية المتخصصة. ويستورد الدواء من كل أنحاء العالم، ويقوم بتخريج الآلاف من الأطباء والطبيبات غير المؤهلين. ويتجاهل تلوث البيئة تماماً حتى في العاصمة القومية حيث يتسبب تلوث الماء في الأمراض المعوية المختلفة والفشل الكلوي. هذا عدا حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال المشردين وخاصة الاعتداء الجنسي على الفتيات عموماً.

المواطن الذي نسعى لتحريره من الذل والهوان بضمان حرياته الأساسية يحتاج في المقام الأول أن يتمتع بالصحة والعافية حتى يجد القابلية لما نقول أو نفعل.

وأعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى منظمات موازية في الحزب الليبرالي السوداني، أو التعاون التام مع منظمة **Sudan Medical Action** على أن تبدأ الثورة الصحية بالبحوث وتدارك التلوث خاصة في المناطق المتأثرة بتلوث الإشعاع وتلوث مصانع استخراج النفط ومخاطبة كل من ينتمي إلى المهن الطبية في العالم ليساعد في حل هذه المعضلة المتعددة الجوانب. ثم أن المهمة التعليمية أيضاً واجبة هنا وذلك بالقيام بحملات التوعية (فعليّاً) من الأمراض الوبائية وحتى الأساليب الأساسية للنظافة.

وأكرر ضرورة بناء جسم موازي للحزب الليبرالي السوداني لهذه الثورة مثل

الأجسام الموجودة الآن في مجالات التخصص المختلفة أو التعاون التام مع المنظمة آنفة الذكر؛ لأن المواطن السوداني المعني بدولة الحداثة في طريقه إلى الانقراض!

الليبرالية السياسية وشكل الدولة السودانية الحديثة

تعريفات الليبرالية

تأتي الليبرالية من كلمة **Liber** وهي كلمة لاتينية تعني التحرر بقدر الإمكان من سلطة الحكومة.

والشخص الليبرالي **Liberal** هو الذي:

- يتجه نحو تنمية العقل.
- يؤيد النظم الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية.
- ينادي بالحرية الفردية والإصلاح الدستوري والإداري وبخاصة الحرية الاقتصادية.

والليبرالية الاقتصادية هي نظرية في الاقتصاد تؤكد على الحرية الفردية وتقوم عادة على المنافسة الحرة. أما الليبرالية السياسية فهي تقوم على الإيمان بالتقدم والاستقلال الذاتي للفرد وتنادي بحماية الحريات السياسية والمدنية.

والليبرالية السياسية هي حركة كبرى فرضت الإحساس بها في كل القارة الأوربية

منذ القرن الثامن عشر، ولكن حدث لها أعظم تطور في انجلترا الدولة الصناعية الأولى.

فقد كانت الليبرالية تمثل حركة سياسية لطبقة متوسطة تعكس جهود طبقة صناعية صاعدة، للظفر بمركز سياسي بسرعة بأسباب التصنيع. وقد كانت سياستها موجهة إلى حدٍّ بعيد نحو إلغاء قيود مالية على الصناعة والتجارة. وكان خصمها طبقة من ملاك الأراضي لها مصلحة راسخة في الإبقاء على هذه القيود. ويعتقد كثير من الليبراليين أن البداية الأساسية لهذه الفلسفة قد بدأت مع هيجل.

وتعتبر فلسفة هيجل المحور الذي دارت حوله معظم المذاهب السياسية التي شهدها القرن التاسع عشر.

وتعطي فلسفته قيمة عالية للدولة القومية كما عبر عنها في نظريته الديالكتيكية قائلاً: «الدولة هي الوحدة الهامة».

ثم نتدرج مع هيجل ومفهوم **volksgeist** الذي يقول أن: -

«الدولة هي الخالق الحقيقي للفن والقانون والأخلاق والدين ومن ثم يكون تاريخ الحضارة تعاقباً للثقافات القومية التي تقدم فيها كل أمة إسهامها المميز إلى الإنجاز البشري كله». ويواصل ليقول: «إن الدولة هي الموجبة للتطور القومي والدولة القومية هي تجسيد للسلطة والسياسة». ثم استخدم الجدل كوسيلة قادرة تستخدم في الدراسات الاجتماعية للتوصل إلى نتائج جديدة لا يمكن الوصول إليها بغير جدل.

وبالرغم من أن الشيوعية والفاشية عدوين صريحين بل وصارختين لليبرالية هيجل وفلسفته الفكرية الجدلية إلا أن ماركس قد وقف عند فلسفة هيجل بعض الوقت ليخرج بماديته الجدلية المرتكزة على ثلاثة محاور وهي: -

- الشعور بمشكلات الإنسان في صراعه مع قوى الطبيعة.
- الواقع المادي لبيئة الإنسان.
- إرادة الإنسان على مجرى التاريخ والديالكتيك هي نقطة الاتصال من هيجل

إلى ماركس كما يراه فلاسفة العصر الحديث.

وحتى نبين الفرق الصارخ بين الليبرالية والشيوعية نوضح الآتي: ما هي الليبرالية عموماً؟

الليبرالية هي: رد فعل عنيف ضد سيادة الدولة المطلقة.

ليبرالية القرن التاسع عشر انطوت على روح معتدلة ويرجع الاعتدال إلى اتجاه تيار العلوم والفكر الاجتماعي نحو التجريبية.

تتضمن الليبرالية أكثر من معنى ولكن المعاني جميعها تنبثق عن الاشتقاق الأصلي للمصطلح من الكلمة اللاتينية **Liber** أي التحرر بأي شكل من الأشكال، أي البحث عن درجة أكبر من التحرر عن طرق التخلص بقدر الإمكان من السيطرة التي تمارسها الدولة والتي تعيق تحقيق الحرية الإنسانية. ومن الجهة أخرى تدعو الليبرالية إلى ازدياد ثبات الطبقة الوسطى ونفوذها. هنا يأتي الاختلاف الصارخ مع الشيوعية التي تعزز ديكتاتورية الطبقة العاملة ومركزية الاقتصاد في يد الحكومة.

المصطلح الضيق لليبرالية

يعني مركزاً سياسيّاً وسطاً بين مذهب المحافظين والاشتراكية.

وهو مركز يحبذ الإصلاح ولكنه يرفض الراديكالية. وهي بهذا المعنى تناسب الطبقة ذات المصالح المباشرة.

المصطلح العام لليبرالية

يعادل ما درج الناس على تسميته بالديمقراطية تمييزاً لها عن الشيوعية والفاشية بحيث تتمشى مع التغيرات المطردة للنظام الصناعي الحديث ومع القومية.

تاريخ الليبرالية

ينقسم تاريخ الليبرالية إلى فترتين:

فترة سادها ما يعرف بفلسفة الراديكاليين الفلسفيين الاجتماعيين وكانت في جوهرها برنامجاً من الإصلاحات القانونية والسياسية، مستمدة جميعاً من مبدأ (أعظم سعادة لأكبر عدد).

أما الجانب الآخر لليبرالية في أوائل عصرها فيتمثل في النظرية الاقتصادية التي تعرف باسم الاقتصاد الكلاسيكي كما عبر عنها آدم سميث في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) وقوام هذه النظرية هو الحرية الاقتصادية التي تعبر عنها العبارة المأثورة (دعه يعمل، دعه يمر) وهذا المعنى يتضمن على المستوى السياسي الحفاظ على أنظمة الحكم كحق الاقتراع والجمعيات التمثيلية والهيئات التنفيذية المسؤولية أما الناخبين كما شرحناه في باب الاقتصاد.

ثم نقرأ تحول الأنظمة السياسية لدى أفلاطون من الجمهورية المثالية التي تحكمها الارستقراطية إلى الاليجاركية التي تحكمها الدكتاتوريات أو الطغاة حتى نأتي إلى الحداثة والتي يعبر عنها أفلاطون بالدورة السياسية التي تنشأ عن طبيعة الترتيبات والأنظمة السياسية ذاتها.

الحزب الليبرالي والليبرالية السودانية

قصدت من استعراض المدارس الليبرالية المختلفة تهيئة العقول إلى نوع الليبرالية السودانية التي ننشدها بعد أن استخلصناها من المدارس المختلفة بما يتواءم مع شكل دولة السودان الحديثة.

لذلك وقبل الدخول في التفاصيل السياسية الأخرى أود أن أوضح أنه من المستحيل إحداث التوازن المطلوب في حياة السودانيين السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون

نشوء تكوين حقيقي يمتلك المقومات التي تؤهله أن يشكل حزباً سياسيّاً حسب التعريف العلمي للحزب.

لأن الحزب العلمي يستطيع أن يستوعب الطاقات الوطنية المعتدلة المبدّدة ويستوعب بالتالي حركة التحوّل الاجتماعي، ويستقطب الكفاءات الوطنية المعتدلة وهي فئة غالبة من حيث العددية.

الحزب الليبرالي السوداني غير عقائدي، غير طائفي، غير جهوي، غير تقليدي، قائم على أساس البرنامج المشترك والفكر الموحّد والمصالح المشتركة للناس. وهذا باختصار هو التعريف العلمي للأحزاب.

ملامح من نظام الحداثة الذي ينشده الحزب الليبرالي السوداني في الحكم:

- أن تتجرد الحكومة تجرداً مخلصاً وكاملاً عن أي انتماء صارخ أو باهت أو تكوين سياسي واحد من جملة التكوينات ذات المصالح الشخصية.
- أن تتجرد الحكومة عن أي تحالف أو انتماء لأي مجموعة ذات مصالحة خاصة.
- أن تشكل القوات المسلحة السودانية النظامية قاطبة سنداً قويّاً وحقيقيًّا للحكومة.
- أن تحل جميع المليشيات التابعة للتكوينات القديمة تجردها من الأسلحة، بمعنى جيش واحد لحكومة وطنية متجردة.
- أن توضع الأسس السليمة اللازمة لبناء التكوينات الوطنية الجديدة.
- أن تقوم بتصريف شؤون البلاد نخب من الكفاءات ذات الخبرة والتجرد الوطني بصرف النظر عن ميولها السياسي، شرط ألا تكون ذات تاريخ مع الدكتاتورية السودانية.

- إعادة صياغة المؤسسات الاجتماعية وإنشاء التكوينات الجديدة واستكمال بنية مؤسسات الحكم ووضع المقترحات التي تحدد اختصاصات المؤسسات والأجهزة وتراتيبها.
- أن تحل (معضلة) الدستور الدائم للبلاد بما يرضي طموحات وتطلعات الشعب السوداني.
- طرح هذه المقترحات في حوار وطني شامل وتزويد الرأي العام بقدر وافر من المعلومات حول أنظمة الحكم في السودان.

كل ما ذكر سابقاً لا يتأتى إلا عن طريق الديمقراطية.

وبما أن الديمقراطية هي إحدى الميكانيزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجتمعية بين جماعات يسود فيها صراع المصالح وهي تستند إلى حدٍّ أدنى من القوة وأعلى درجة ممكنة من الاتفاق، إذن هي المخرج السياسي الاجتماعي الاقتصادي الوحيد لأزمة السودان.

لأن النظام الديمقراطي الصحيح يتطلب توافر مصادر الاختلاف حتى يتيسر وجود الصراع حول الأوضاع الرئاسية ومعارضة للأحزاب التي لديها السلطة ـ فلا بد من وجود صراع في الديمقراطية.

المنظمات المدنية والمجتمع المدني

ونحن نرى أن الوضع يبدو مواتياً لقيام المجتمعات المدنية، خاصة وأن ظل الدولة لا يغطي كل البلاد (جغرافيا وإداريّاً) وأن أكثر من ثلث القطر خارج حكم السلطة.

ما يشجعنا على المضي قدماً بالبرنامج الليبرالي السوداني هو رفض السودان الدائم للأنظمة القمعية، ومقاومته بكل الوسائل الممكنة في سلسلة من التضحيات بالروح والمال لم تنقطع طوال تاريخ السودان.

ونضرب مثلاً بأحد التنظيمات المدنية الذي يقاوم الفساد والأنظمة القمعية باستمرار وهم نقابات عمال السودان. فقد بدأت على النحو التالي:

- ١٩٤٦ بداية الحركة النقابية العمالية في عطبرة.
- ١٩٤٨ صدر قانون النقابات الذي ارتكز على قانون النقابات البريطاني لعام ١٨٧١.
- ١٩٤٩ تم تسجيل خمسة نقابات.
- ١٩٥٢ ارتفع التسجيل إلى ٩٩ نقابة.
- ١٩٥٣ تلاحم القوى الوطنية مع الحركة الوطنية نتج عنها هيئة ممثلي المزارعين واتحاد مزارعي الجزيرة بعد انتخابات ثم تواصل التاريخ النضالي للعمال مع استقلال السودان حتى تاريخه.
- ١٩٥٦ سجلت ١٣٥ نقابة ضمت ٨٧٣٥٥ عاملاً.

ويأتي اهتمامنا بأهمية تعدد منابر المجتمع المدني في دورها الايجابي باستمرار؛ لأنها غير تقليدية: لديها القدرة على التكيف وتتمتع بالاستقلالية والتنظيم وتعمل بشكل متجانس.

فضلاً عن أن فكرة المجتمع المدني القديمة من وجهة النظر الليبرالية قد أنجزت من خلال النظام الليبرالي ذاته ولا مكان لفرز سياسي وحقوقي بين المجتمع والدولة يتجاوز الفرز الاقتصادي القائم على أي حال كأساس للفكر الليبرالي والقاضي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد مبدئيّاً.

فهي مجتمعات نحو الداخل، وأمة نحو الخارج، تأخذ ما تدعيه الديمقراطية جديّاً، وتلاحقها إلى عقر دارها وترفض الاستبداد العسكري. ومنظمات المجتمع المدني السوداني ترفض باستمرار براديغم الطاعة أو الامتثال وتتجنب بقدر الإمكان تأثير الأيدلوجيات والأفكار والثقافات السياسية الوافدة.

وهي في حالة تطور مطرد باتجاه قبول التعددية السياسية وتوسيع قاعدة ممارسة الحقوق المدنية، رغم تراكم السنوات المظلمة من استبداد العسكر، وفشل الديمقراطيات والبؤس المتزايد للشعب.

ونحن اليوم في أمسّ الحاجة إلى حضور أوسع وأعمق لمنظمات المجتمع المدني كان وما يزال محدّداً هامّاً بمعنى التأثير ورسم الحدود في تكوين رؤى القضية السودانية والقدرة على صياغة الآراء والمواقف الديمقراطية الايجابية.

المجتمع السوداني خارج الحدود
Sudanese community abroad

من تداعيات تراكم الاستبداد في السودان هجرة الملايين إلى الخارج، مستخدمين كل المنافذ السودانية هرباً من بطش الحكومات وأزمة الدولة السودانية.

ونلاحظ أن أكثر المنافذ التي تستقبل تدفق السودانيين باستمرار هي مصر، كينيا، أثيوبيا، يوغندا، تشاد وليبيا والمملكة العربية السعودية.

ورغم أن هذه الدول تعاني من ظروفها الخاصة التي تمثل وفود السودانيين إضافة إلى أزماتها الداخلية وبالتالي امتعاضها الواضح من هذا الوجود المفروض عليها فرضاً.

نجد أن السودان نفسه يعاني من الخسارة الفادحة في هذه الكفاءات المتسربة. تخصصات من القمة إلى العمال غير المهرة. تقدم خدماتها إلى مختلف دول العالم وبأسعار زهيدة تكاد تصل مرحلة التسول المهني.

تصاعدت الهجرات الجماعية منذ فترة السبعينات أبان أزمة النفط الدولية وبطش نظام الرئيس نميري للطبقة المتعلمة على وجه الخصوص ثم الضربات الأمنية المتلاحقة

التي جعلت من الفرار أمراً لا بد منه.

هذه الهجرات الجماعية وخاصة منافذ وسط وشرق أفريقيا ثم تشاد التي أصبحت البوابة الرئيسية للفارين من الحرب الأهلية في دارفور إلى دولة تعتبر الأفقر في العالم وهي تشاد.

أما الجنوبيين الذين تواصل تدفقهم إلى دول وسط وشرق أفريقيا وبأعداد هائلة فقد ذاب الجزء الأكبر منهم في تلك المجتمعات فيما تواصل نفر قليل هجرته إلى دول العالم الأول.

وبدل أن كانت هجرات السودانيين في فترة السبعينات بغرض الحصول على العمل وتحسين الوضع العائلي في السودان. أخذت طابع الفرار من نيران الحرب الأهلية بعد منتصف الثمانينات خاصة مصر ودول الخليج ثم من مصر إلى دول العالم الأول عن طريق اللجوء بواسطة المفوضية السيامية لشؤون اللاجئين الخاصة بالأمم المتحدة.

هذا الوضع الجديد وهو مواصلة الهجرة عن طريق الأمم المتحدة خلق واقعاً جديداً للسودانيين أكثر تعقيداً وشراسة في مصر ومثلت المجازر للسودانيين في حديقة مصطفى محمود في القاهرة، حينما قرر السودانيون الاعتصام في الحديقة.

نتج ذاك الوضع من قفل باب اللجوء للسودانيين بعد توقيع اتفاقية نيفاشا دون مراعاة إلى الوضع المعقد في السودان.

في نهاية الأمر حسمت مصر أمر ذاك الاعتصام بمجزرة حديقة مصطفى محمود الشهيرة، فيما قدمت الحكومة السودانية كل الأعذار لمصر في ذاك المسلك الذي أدانه المجتمع المصري قبل أي دولة أخرى في العالم مضيفة إلى كسر هيبة الدولة السودانية واحترامها.

أيضاً يعاني السودانيون في مختلف دول العالم من جملة تعقيدات تختلف من دولة إلى أخرى وتتشكل الأزمات حسب القوانين والظروف الاقتصادية والأمنية لتلك البلاد.

والنتيجة العامة أن السودانيين يجدون الصعوبة بالغة في الانخراط في المجتمعات الجديدة وصعوبة أكبر في العودة حيث ما تزال منابع الأزمة ما تزال تتسع وتتعمق في السودان.

من التعقيدات التي يواجهونها حول العالم هي المخاطر التي يتعرض لها شعب السودان في مصر من محاولات الدخول غير الشرعي إلى إسرائيل ويتصرف حرس الحدود المصري بالشكل الذي يفقد البعض منهم حياته أيضاً.

هذا إضافة إلى وضع السودان المعقد أصلاً في مصر بسبب اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان التي جعلت من السوداني في مصر نازحاً، فهو ليس لاجئاً وليس مواطناً مصرياً مما يدخله في جملة تعقيدات حياتية يفضل البعض منهم الانتحار بدلاً من العودة إلى موطنه الأصلي.

أما في دول مثل ليبيا فما زال أمامنا حلف دموي ومليء بكل الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق ثلاثة آلاف عامل سوداني في ليبيا، تفضل الحكومة السودانية التكتم على الأمر وتهدد كل من يحاول فتح هذا ا لملف بحجة أنه يؤثر على العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والسودان!

أما في دول العالم الأول فتصبح المعاناة أصعب مع صعوبة التكيف في المجتمع الغربي بسبب الفروقات الثقافية. هذه المعاناة فوق الوصف لجميع السودانيين في الخارج إنها تعكس أزمة الدولة السودانية في قمة تجلياتها وتؤكد بُعد السودان الشاسع عن دولة المواطنة وبلد طارد لأبنائه مع سبق الإصرار والترصد.

هذه الشرائح من السودانيين في أول قائمة اهتمام الحزب الليبرالي السوداني ونحن نرى في عودتهم لبلدهم الأصلي الحل الوحيد لهذه المعاناة وفرصة واسعة لانتزاع الحقوق بدلاً من التيه في المهجر.

وبما أن هذه المشكلة قومية، فالحزب الليبرالي السوداني يتناولها أيضاً من منظور

قومي وذلك بعد الدراسات والتحليل الدقيق لهذه التعقيدات في الخارج، ودراسة وتحليل أعمق للأسباب التي ألقت بالملايين من السودانيين إلى التهلكة.

ويرى الحزب الليبرالي السوداني أن دولة المواطنة المتمثلة في دولة السودان الحديثة سوف لن تكتمل أركانها دون عودة المجتمع السوداني من الخارج ودون تجفيف منابع الأزمات التي دفعت وتدفع بهم إلى الخارج، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث في ظل الأنظمة العسكرية وإنما بعودة الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحقيقية.

أزمة المجتمع السوداني خارج الحدود ليست بالبساطة ولا السهولة التي يمكن تحليلها في ورقة واحدة أو ورقة من إحدى الأوراق التي تناقش في مؤتمر واحد.

لذلك اقترح الآتي:

١. تأسيس جسم أو منظمة موازية للحزب الليبرالي السوداني في الداخل والخارج، لتولي هذا الأمر.
٢. حصر عدد السودانيين في جميع الدول التي تضمهم.
٣. دراسة وتحليل أوضاعهم في تلك الدول وتحديد أنواع الاختلاف في المشاكل التي تواجههم في كل دولة على حدة.
٤. قيام ورش العمل، والمؤتمرات، والندوات والمحاضرات في دول المهجر للسودانيين أنفسهم والأخذ بتوصياتهم في كيفية العودة.
٥. نفس النشاط في النقطة (٤) يتواصل داخل السودان من نفس الجسم أو المنظمة والتنسيق مع فروع المنظمة في الخارج.
٦. يضطلع الجسم المعني في الداخل بدراسة منابع التوتر وأسباب الهجرة أو اللجوء أو الاغتراب وتقديم التوصيات لكيفية مواجهة الأزمة السودانية.
٧. العمل على رفع كل القيود التي تعرقل عودتهم.

مفهوم القيادة في الحزب الليبرالي السوداني

للحزب الليبرالي السوداني مفهوم واضح ومحدد فيما يتعلق بقياداته يستند على الأسس والمعايير الحديثة التي تمكّن القيادات من أداء مهامها بمهارة ونجاح باهر.

ويرجع سبب اهتمام الحزب بنوعية قياداته إلى أن سوء القيادة في العمل العام هو أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة السودانية.

وبما أن الحزب الليبرالي السوداني غير تقليدي يعمل بنظام اللامركزية نرى أن من المهم (للغاية) اختيار قيادتنا وفق المعايير التي تمكنهم من أداء العمل اللامركزي.

القياديين الذين نعنيهم هم الذين يعملون في الصفوف الأمامية للحزب وأيضاً قيادات الصفوف الخلفية التي نحرص على تأهيلها للصعود إلى الصفوف الأمامية من حيث المسؤولية.

ونرى أن قيادات الصف الثاني لا تقل أهمية من قيادات الصفوف الأمامية خاصة وأنهم مرجعية الحزب الأساسية في جمع المعلومات ودراسة أحوال المواطنين ميدانياً وكذلك دورهم الفاعل وسط قاعدة الحزب التي تشكل محور اهتمام الحزب.

نبدأ بتعريف صفات القيادة من محور الكاريزما. والكاريزما كلمة إغريقية تعني هبة السماء وتلخص دورها في القساوسة ورجال الكنائس حتى اقتبس ماكس فايبر هذا المصطلح من كتابات علماء الدين المسيحي في القرن التاسع عشر ليصف به شكل من أشكال القيادة وما تشكله من تلاحم مع القيادة الفاعلة.

ولكننا في الحزب الليبرالي السوداني نميز بوضوح بين الكاريزمي الاجتماعي والكاريزمي الشخصاني؛ لأن كلمة الكاريزما سلاح ذو حدين.

حيث يعمل الكاريزمي الاجتماعي بتواضع وفاعلية حريصاً على مصلحة الآخرين باستمرار، ويكون سلوكه توجيهيّاً وليس استعراضيّاً دكتاتوريّاً، بينما نجد الكاريزمي الشخصاني يستقل هذه الموهبة في أغراض شخصية ويكون عاملاً هداماً في تنظيمه ومجتمعه، ولنا منهم أمثلة كثيرة لا نرى داعياً لذكرها هنا.

ونحن في الحزب الليبرالي السوداني نمنح قياداتنا سلطة المرجعية والخبرة وليس سلطة القهر أو المكافأة وفرص حب الظهور.

ومن صفات قاداتنا الذين يعملون على التغيير نحو الأفضل أنهم يحرصون على الإصغاء إلى غيرهم بانتباه ويقظة، لهم القدرة التامة على معالجة المواقف غير التقليدية التي تستجد باستمرار، بمعنى القدرة التامة على مواجهة الحرب، ومعالجة الموقف بهدوء وعقلانية.

وبما أن مؤسساتنا تنبني على أشكال فدرالية، موازية وتكاملية، وأنها تقوم على طاقات العاملين فيها، فإن مؤسساتنا يقودها من يجدون المتعة في المهام التي يؤدونها والذين يتشاركون مع الآخرين في أدائها، دون أن يفكروا في الشهرة أو المكافأة أو النصب التذكارية التي تخلد ذكراهم.

ونشترط في قيادتنا ألا يكونوا ممن شاركوا في أي نشاط آخر أضرّ بالفرد أو المجتمع السوداني، ولم يشاركوا في الفساد المالي، أو ساندوا أي من أجهزة القمع في إحداث الأذى

البدني أو النفسي أو البدني أو الفكري أو العصبي للغير.

بمعنى أن الحزب الليبرالي السوداني الذي يبادر ببناء دولة السودان الحديثة، وتنطلق فلسفته من كرامة الفرد والمجتمع وحقوقهم الإلهية الأساسية، يرى من الأهمية بمكان أن تكون قيادته في هذا المستوى من الجدية والشفافية والمسؤولية، ولا يتردد الحزب في محاسبة قياداته في أي وقت يرى انحرافاً في مسارهم عن أي من مبادئ الحزب.

وحتى نضمن المستوى الرفيع لأداء قياداتنا فنحن نؤمن بتوفير فرص التدريب لهم/ ن ما أمكننا ذلك وإعدادهم الإعداد العلمي الذي يمكّنهم من مواجهة حجم التحديات التي قد تقف عائقاً أمام أداء الحزب.

نشترط أيضاً الالتزام التام بمبادئ الحزب والقدرة على العمل الجماعي الذي يقوم على الأسس التكاملية وليست التنافسية.

نتوقع التضحيات الجسام من قياداتنا، حيث إن التضحية هي انعكاس لدرجة الإيمان بمبادئ الحزب والجدية في خدمة الجماهير.

بمعنى أننا حريصين على توفّر الآتي في قيادات حزبنا:

- الخيال الخصب الخلّاق.
- بعد النظر.
- الإلهام.
- القدرة على بلوغ الغايات وتحقيق الهدف بنجاح وذلك باختيار أنسب وأدق الوسائل.
- الحكمة العملية.
- الحرص على تطبيق النظام السياسي الذي رسمه الحزب في إعلانه السياسي.
- متابعة تنفيذ الغايات التي يسعى الحزب لتحقيقها.

وما أخلص إليه هو أن تغير المجتمع السوداني بكل تعقيداته يبدأ برسم الحدود

الفاصلة في علاقة القيادة بالقاعدة، تجنباً لأخطاء القيادات التي سبقتنا في مجال العمل العام وقامت بالتخريب بدلاً من البناء.

هذا وقد حدّد الحزب مدة عمل القيادات، حتى نمنح الفرصة للكفاءات من قيادات الصف الثاني؛ لأننا نرفض القيادة التي تستمر مدى الحياة كما هو الحال في بعض القيادات السودانية.

كما ويشترط في قيادة الحزب الليبرالي السوداني أن تأتي عن طريق الانتخاب أي من القاعدة إلى القمة دون أي فرصة للإيثار.

ختاماً:

أوضح أن الحزب الليبرالي السوداني سوف يواصل اجتهاداته في تحليل الأزمة السودانية عن طريق إداراته المختلفة. وسوف يواصل البحث عن البدائل الجيدة في معالجة الأزمة السودانية، خاصة عند إخضاع فلسفة الحزب إلى أرض الواقع، مع الحرص التام على عدم الخروج عن المبادئ الأساسية للحزب والتي خطها بوضوح في إعلانه السياسي لسنة ٢٠٠٣م والمعدّل في عام ٢٠٠٦.

نور تاور كافي أبوراس
رئيسة المكتب التنفيذي للحزب
الليبرالي السوداني
الخرطوم – أغسطس ٢٠٠٧م

المراجع:

- الإعلان السياسي للحزب الليبرالي السوداني
- مبادئ العلوم السياسية: د. أحمد محمد السبكي د. منصور عزيز الزنداني. د. حسن سيد سليمان.د. حكم عبد الوهاب السماوي.
- الليبرالية في الألفية الجديدة: مقال للكاتب: ماريو فارفاس للوسا
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية:مقال للكاتب: اندرو ريتشاردز
- بناء اقتصاد السوق دليل الدول في مرحلة التحول: مقال الكاتب: ديموند فيرنون
- تاريخ الفكر السياسي.: للكاتب جان جاك شوفالييه وترجمة د. محمد عرب ماميلا
- القيادة والإدارة في عصر المعلومات: صادر عن مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- نبذة عن الحكم: للفيلسوف جيرمي نبتام
- مبادئ الاقتصاد السياسي:الفيلسوف آدم سميث
- مقالات في السياسة السودانية – ١٩٦٨ – ١٩٦٩م للصحفي السوداني الفاتح التيجاني
- مركز دراسات الوحدة العربية: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بحوث ومناقشات).
- لقاء مع ا. مصطفى محمود. قيادي في الحزب الناصري العربي الاشتراكي
- الملامح العامة لإستراتجية الحزب الليبرالي السوداني للتغيير السياسي والاجتماعي وكتابات حول موقف الحزب الليبرالي السوداني من قضية

دارفور للأستاذ عادل عبد العاطي.

- رسائل حول التسامح: الفيلسوف البريطاني جون لوك
- العقد الاجتماعي
- كتابات الفيلسوف اليوناني أرسطو
- مقدمة ابن خلدون: للباحث السياسي العربي ابن خلدون.
- تقارير الحزب الليبرالي السوداني الميدانية والبنية التحتية في بعض أقاليم السودان
- الطريق إلى الدولة – د. سالم احمد سالم.

مفاصل الوضع الراهن واحتمالات الحل

ورقة قُدمت إلى المؤتمر العام الطارئ (الثالث)
للحزب الليبرالي السوداني

الوضع العام والتاريخي

يقع السودان تحت حصار النظام الشمولي الإسلامي الدكتاتوري القابض. فقد بدءوا حكمهم بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩ تحت مسمي جبهة الإنقاذ ثم تحولوا إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم. ومنذ اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ تشارك الحركة الشعبية لتحرير السودان حكومة الجبهة الإسلامية في السلطة والثروة لتصبح بذلك حكومة ثنائية تعمل لتعزيز مصالحها الخاصة.

بعد أن قادت الحركة الشعبية حرباً ضد حكومات المركز لما يقارب الربع قرن وبالرغم من أن أزمة الدولة السودانية اليوم هي ملخص لكل إخفاقات الدولة السودانية منذ عام ١٩٨٣ في بناء دولة المؤسسات والمواطنة، إلا أن الوضع الراهن يوضح أقصى درجات فشل السياسة السودانية. ويوضح أيضاً أن النظام العسكري القائم الآن هو الأسوأ على الإطلاق في تاريخ السودان القديم والمعاصر. ليس هذا مجال للسرد التاريخي، لذلك نركز على مفاصل الأزمة السودانية اليوم وهي:-

سياسية أمنية اقتصادية واجتماعية محلية ودولية.

هذا إضافة إلى الخطر الذي يلوح في الأفق كلما اقتربنا من العام ٢٠١١ وهو عام التصويت على فصل الجنوب أو بقاءه أمة واحدة مع الشمال. لذلك وبما أن أكثر الأزمات السياسية تعقيداً هي هذه العلاقة بين الشمال والجنوب أحاول التركيز على الأسباب الرئيسية لهذه العلاقة التي كلّفت السودان ومازالت تكلفه مما لا يمكن تحديده وحصره من الخسائر في الأنفس والثمرات.

فقد بدأ المستعمر البريطاني هذا الفصل من البداية حينما فرض سياسة المناطق المقفولة على الجنوب والغرب زاعماً الحفاظ على ثقافات تلك الاثنيات السودانية. وفي ذات الوقت كان المستعمر يقوم بتأسيس المدارس الإرسالية لتعميق مفاهيم الدولة البريطانية. عموماً في عام ١٩٤٣ أنشأ المستعمر المجلس الاستشاري لشمال السودان ليكون إطاراً مظهريّاً لمشاركة السودانيين في السلطة وأبعد الجنوبيين بحجة أنهم غير مؤهلين للعمل السياسي في ذلك الوقت. ومع وضوح سوء القصد من المستعمر إلا أن بعض القوي السياسية الشمالية (الاستقلالية) قد وافقت على ذلك التشكيل بحجة اتخاذ المجلس الاستشاري كنواة للعمل السياسي الايجابي، وكانت تلك الغلطة الأولى من الشمال في حق الجنوب.

عام ١٩٥٢ وبتولي محمد نجيب السلطة في مصر هرع قادة الرأي السياسي إلى القاهرة لإجراء مناقشات ومفاوضات مع الحكم الجديد حول المستقبل الدستوري للسودان ووضع خطة زمنية لحصول السودان على استقلاله السياسي. الشماليون لم يدعوا الجنوبيين للمشاركة، لذلك استنكر قادة الرأي الجنوبي إبعادهم عن المفاوضات بين القوي السياسية آنذاك وحكومة الثورة المصرية خلال سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٢. توجت المفاوضات باتفاقية الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره في فبراير ١٩٥٣. لم تشمل الاتفاقية أي ضمانات للإقليم الجنوبي واعتبر الجنوب هذا التصرف طعنة من الخلف

للوفاق الوطني آنذاك. وقد جاءت ردة فعل الجنوب (بلجنة جوبا السياسية) التي ضمت ٣٦ شخصاً يمثلون المديريات الجنوبية الثلاث. وقد أصدروا بياناً استنكر توقيع الاتفاق مع محمد نجيب دون استشارة الجنوب وقد كان ذاك البيان هو (الإنذار الأول) للساسة الشماليين. ثم نأتي للعام ١٩٥٥ أي قبل استقلال السودان بعام واحد حيث سارعت الحكومة الوطنية بزعامة إسماعيل الأزهري بسودنة الخدمة المدنية تنفيذاً لاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان وإحلال السودانيين محل الإدارة البريطانية.

وقد وضعت لجنة فنية أجرت الدراسات الضرورية للسودنة وجاء في توصياتها المعايير الفنية لاختيار البديل منحت معظم الوظائف للشماليين بحكم فرصهم في التعليم في فترة الاستعمار. هنا شعر الجنوبيين بأن الشماليين يتعمدون وضع (الحواجز) أمامهم وقد كان ذلك الغبن بمثابة (إنذار ثاني). وظهر الغبن في تمرد الفرقة السابعة من قوة دفاع السودان في المديريات الاستوائية عام ١٩٥٥ حينما أصدر وزير الدفاع أوامر تنقلات الجنود والضباط. حيث إنهم تسللوا بسلاحهم إلى الغابة، بعد قليل ظهرت حركة سياسية نشطة ذات أهداف محددة وتنظيم صفوي وشعبي معلوم، دعوا إلى مواصلة ما بدأته الفرقة السابعة ودعوا إلى الكفاح المسلح الذي بدأ في ١٩٥٥. وبدخولهم إلى الغابة بعدتهم وعتادهم أصبحوا أول قوة مناهضة للشرعية السياسية في الخرطوم. وقد تدربوا وحصلوا على العون الخارجي حتى خرجت حركة الأنانيا الأولى عام ١٩٦٢، وقد كانت حركة إقليمية تشبه تمرد الأكراد في العراق وأقلية إقليم بيافرا النيجيري.

أما آخر مسمار في نعش العلاقة السياسية بين الشمال والجنوب آنذاك هو قرار طرد إبراهيم للمبشرين المسيحيين وفرض التعريب والأسلمة على الجنوب. منذ ذلك التاريخ تواصل سيناريو طويل بين المفاوضات والتراشق بالسلاح بين الشمال والجنوب حتى اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥.

تقييم اتفاقية نيفاشا

إن هذه الاتفاقية تتعرض اليوم للكثير من الانتقادات وخاصة من حلفاء الجنوب في الحرب الأهلية. كما أن في الجنوب نفسه كثير من التذمر وعدم الرضا من سلوكيات الحركة الشعبية لتحرير السودان، متهمين إياها بالفساد والمحسوبية وتفضيل بعض القبائل على الأخرى.. الخ. على أن توقيع المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على اتفاقية نيفاشا قد قوبل بكثير من الهجوم من القوي السياسية المختلفة وذلك لأن الاتفاقية ثنائية وقد ركّزت على توزيع السلطة والثروة بين الطرفين فيما ظلت بقية القوي السياسية وأقاليم السودان بمعزل عن هذه الاتفاقية. وبرغم كل المحاولات التي تمت من القوي السياسية لتحويل الاتفاقية إلى برنامج قومي يعالج كل مرارات السودان، إلا أن الشريكان متمسكان بموقفهما من الاتفاقية تماماً.

يتبع هذا الموقف من الشريكين محاولاتهما غير المجدية في إقناع القوى السياسية والشعب السوداني بمحاولات التوجه القومي من خلال اتفاق نيفاشا، وخاصة وأن دستور البلاد صاغته الحركة والمؤتمر الوطني والذي حدّد توزيع السلطة والثروة بينهما بمنأى عن أقاليم السودان، قد فرض قبول اتفاقية نيفاشا لكل القوي السياسية التي تعمل لإحداث التغيير الديمقراطي في البلاد.

وقد حدث بالفعل أن تواضعت القوي السياسية السودانية على قبول ايجابيات نيفاشا رغم ضآلتها ثم تعمل من خلال هذا المحور للولوج إلى فضاء ديمقراطي أرحب. نلاحظ أيضاً أن أكثر فئات المجتمع السوداني التي تعترض على نيفاشا وتعبر عن مظالم حقيقية هي تلك التي شاركت في الحرب الأهلية مع الجنوب وقادت الجنوب إلى طاولة المفوضات بتوصياتها وجهودها، حتى اتضح لها مساومة الطرفين بقضاياها التي حاربت من أجلها بجانب الجنوب وخرجت من اتفاقية نيفاشا خالية الوفاض، لذلك نجد استمرار التوترات الأمنية في إقليمي النيل الأزرق وجبال النوبة تحديداً، ولهذا تفجرت

الإضرابات والمظاهرات من وقت لآخر بسبب الخلل الوارد في اتفاقية الترتيبات الأمنية في جبال النوبة وانهيار البنية التحتية ثم الضغط الاقتصادي الذي يعاني منه هاتين الإقليمين.

ثم تأتي قضية أبيي في راس جيوب هذه التوترات الأمنية في صراع الشريكين حول أبيي حتى دمرت المدينة تماماً ولجأ المسيرية إلى الأمم المتحدة يشكون حالهم. ولم ترق معالجات الشريكين لأزمة أبيي لطموحات أبناء المدينة ولم تكن مقنعة بالقدر الذي يعيدهم إلى مدينتهم وإلى حياتهم السابقة. ومازالت أبيي هي قنبلة الإقليم الموقوتة التي تنفجر من وقت لآخر خاصة بعد اقتناع المسيرية بأن مساندتهم للمؤتمر الوطني في حربه على الحركة الشعبية لم تعالج أزمتهم الحياتية، بل العكس فقد أحسوا بأنهم خذلوا.

إن العلاقة بين الشريكين في الحكم هي علاقة غريبة وأساسها الشك والريبة وعدم الثقة وخاصة من جانب الحركة الشعبية التي تستند على مرارات تجاه سياسيين سودانيين سابقين. وهي بهذا المسلك وكأنها تحاسب الجيل الحالي من السودانيين على أخطاء أجدادهم.

المؤتمر الوطني نفسه غير مؤهل لكسب ثقة الحركة الشعبية أو ثقة الشعب السوداني بشكل عام، لذلك فقد أرهقت حكومة الشراكة المجتمع السوداني بكثرة عداواتها وكثرة مكايداتها السياسية ثم الحرب الكلامية التي تظهر في أجندة الإعلام من وقت لآخر حتى يجمعها الخطر الذي يهدد بقائها في السلطة أو مصالحها الاقتصادية، حينئذ يقفون في خندق واحد.

نضيف إلى هذه العلاقة الغريبة بين كيانين يحكمان البلاد دون الشرعية الديمقراطية، انتشار الفساد الذي استشري في البلاد ثم تطويع الاقتصاد السوداني برمته لصالح هذين الكيانين، الذين لا يمثلان شعب السودان، خاصة سياسة الخصخصة التي ينتهجها المؤتمر الوطني، ليحوّل اقتصاد البلد إلى القلة الموالية له ثم يلغي بالكفاءات السودانية في الشارع

باستمرار تحت مسمي الصالح العام.

نستطيع أن نسرد هذه المظالم والإخفاقات السياسية التي أخذت أشكالاً مختلفة من الحدة والعمق حتى طوقت السودان فيما تتأرجح تراتيبية هذه المظالم السياسية من إقليم لآخر حسب الظروف والوقت. على أن الخطر الحقيقي الذي يعمق الإخفاقات السياسية في تناول الشأن السوداني العام يكمن في طريقة تناول الشريكين لأزمات البلد وخاصة حزب المؤتمر الوطني.

أزمة دارفور

لقد درج حزب المؤتمر الوطني على الاستخفاف بأخطر قضايا التنمية والقضايا السياسية الحادة أحياناً والمراوغة في تناولها أحياناً أخرى، ثم القمع والإرهاب والتصفيات الجماعية أحياناً أخرى.يتم هذا الأمر في قضايا بحجم وخطورة قضية دارفور التي استخفت بها حكومة المؤتمر الوطني أولاً وحصرتها في نطاق النهب المسلح دون أن تتناول القضية الأساسية لأبناء دارفور وهي المشكل السياسي وحق مواطني دارفور في المواطنة والمساواة والعدل في العيش في السودان مثل بقية شعوب السودان.

وحينما وصلت الأمور درجة اليأس في دارفور وأتجه أبناء الإقليم إلى السلاح عام ٢٠٠٣ معلنين للعالم أن السيل قد بلغ الذبى وأنه لا مفر من صوت السلاح الوحيد القادر على لفت انتباه المؤتمر الوطني، حينئذ أدركت الحكومة السودانية بأن الأمر جد وما هو بالهزل. وبدلاً من الاتجاه إلى طاولة المفاوضات منذ بداية الأزمة حقناً للدماء وإعطاء كل ذي حق حقه، لجأت السلطة إلى أسلوبها المعروف في معالجة قضايا السودان، وذلك بالقمع العسكري، والتشريد والبطش بلا رحمة أو هوادة حتى وصلت قضية دارفور إلى مستوي العالمية، وأعلن عنها المجتمع الدولي بأنها مأساة العصر.

لقد وصلت معالجات المجتمع الدولي لقضية دارفور إلى ٢٦٠٠٠ أممي وهو عدد

يوازي قوة دفاع السودان القديمة. هذا إضافة إلى ثمانمائة منظمة طوعية محلية وعالمية تعمل في معالجة قضية دارفور. وبالرغم من كل ذلك فإن الأزمة لم تراوح مكانها والمأساة مازالت قائمة والمعالجات الحكومية لم ترق إلى مستوي الأزمة.

نستطيع أن نقول بصراحة تامة إن حل قضية دارفور بيد حكومة السودان؛ لأن مظالم أهل دارفور السياسية والتنموية لا يمكن أن تحل ما لم تبد الحكومة الجدية التامة في الأمر وأن تتخلى عن سياسة المراوغة والقمع معاً. ومع ذلك يحلو للحكومة السودانية أن تعلّق من وقت لآخر بأنها سوف تحل هذه القضية في ظرف كذا من الوقت.

والحكومة تعلم تماماً أن قضية دارفور وصلت مستوي من التعقيد بحيث لا يمكن أن تحل في زمن قياسي، وتعلم أيضاً أن أبناء دارفور ممثلين في حركاتهم المسلحة سوف لن يضعوا السلاح ما لم يحصلوا على حقوقهم كاملة. ولكن كل شي يتم كمعالجات وقتية.

وهي أيضاً معالجات سطحية لقضايا خطرة كلّفت البلاد من الأنفس والثمرات ما لم يحدث طوال تاريخ الدولة السودانية.

وبرغم كل المبادرات السودانية والعالمية لحل قضية دارفور إلا أن أي منها لم يثمر نسبة إلى الأسلوب التقليدي والاقصائي من طرف النظام السوداني لأصحاب الأزمة نفسها ودورهم في معالجة قضاياهم.

الأزمات في باقي مناطق السودان

في شرق السودان فإن الأمر لا يختلف عن بقية أنحاء السودان. لقد لجأت الحكومة إلى سياسة الاتفاقيات الثنائية التي درجت عليها لتعقد بذلك مأساة شرق السودان بدلاً من حلها. فلم تعالج اتفاقية شرق السودان قضاياه أهله، وهم الآن في مواجهة خصخصة ميناء بورتسودان وحتى تكتمل حلقات الأزمة. علماً بأن هذه المنطقة بالذات تعاني أكثر من الجنوب والغرب في أمورها الحياتية. وتنهك جسم مواطنها جملة أمراض

قديمة وحديثة. وقد بدأ مرض نقص المناعة المكتسبة يتسرب إلى الشباب ليزيد من حجم المأساة وتعجيز الحل.

وسط السودان لا يختلف كثيراً بل وأن للمواطنين جملة تعقيدات تتعلق مثلا بملكية المشروعات الزراعية والتي يعملون فيها. هذا الأمر دفع بالمزارعين في منطقة الجزيرة إلى هجر الأراضي والانتشار في أقاليم السودان المختلفة بحثاً عن سبل كسب العيش. إضافة إلى الهرب من مرض الملاريا والبلهارسيا التي تعتبر من أخطر الأمراض التي تعيق التنمية.

وفي شمال السودان الذي يعاني من التخلف وضعف البنية التحتية والتهجير القسري فهو أيضاً يواجه مشاكل السدود التي تبنيها الحكومة السودانية بانتزاع أراضي المواطنين ثم إلقائهم في أراضي غير منتجة لتحول حياتهم مائة وثمانون درجة دون أن تأخذ رأيهم فيما يجري حولهم. هذه السياسة غير الرشيدة تعيدنا إلى انتزاع عبود لوادي حلفا وبيعها لجمال عبد الناصر لبناء السد العالي، ثم إلقاء المواطنين في أراضي بديلة بإمكانيات ضعيفة. المهم في كل الأحوال هو أن صاحب الشأن لا يؤخذ رأيه فيما يخص حياته وأسرته تشرد. أبناء وادي حلفا انتشروا حول السودان وحول الكرة الأرضية مع من انتشر من السودانيين دون أدني أمل في العودة.

من الناحية الاجتماعية فإن ظلال أزمة الدولة السودانية قد ألقت بظلالها الكثيفة على حياة وسلوكيات الشعب السوداني، حتى ظهرت إلى السطح أنماط من الجريمة تطفح بها الصحف السودانية والتي لم يعرفها السودان طوال تاريخه. ومع أزمة دارفور وترك البوابة الغربية مدخلاً رئيسياً للمجرمين والفارين من دولهم بلا محاسبة فقد دخلت الجريمة ودخل مرض نقص المناعة المكتسبة مع القوات الأفريقية ومع جنود الحركة الأممية الذين حاربوا في القرن الأفريقي.

في هذا الشأن حول المؤتمر الوطني بالذات المواطن السوداني إلى كومة من الحسرة

والألم والعجز عن إيجاد المخرج المناسب. ولم تنفع مذكرات المفصولين من الخدمة أو مظاهراتهم أو أي من الجهود التي السلمية لمعالجة أوضاعهم البائسة.

المشهد السياسي وأزمة الأحزاب السودانية

ثم نأتي إلى الجانب الصعب من المسألة لنضيف دور السياسيين السودانيين في هذا التخريب الشامل للبلد وفي هذا الشأن تتحمل الأحزاب السودانية التقليدية الدور الأكبر في المسألة. فبالإضافة إلى أنها المسؤول الأول عن الوضع الحالي وذلك بفشلها في إدارة شؤون البلاد والحفاظ على الديمقراطية والثقة التي أولاها إليها شعب السودان مراراً وتكراراً إلا أنها انتهجت سياسة اللجوء إلى النظام العسكري الحاكم في شكل تحالفات ثنائية مثلما فعلت مع الأنظمة العسكرية السابقة في الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٤ و١٩٦٩ - ١٩٨٣.

ولجوء الأحزاب إلى مساومة الأنظمة العسكرية باستمرار هو ضرب حر ومباشر للعملية الديمقراطية، مما أفقد شعب السودان الأمل في الأحزاب السودانية بلا استثناء.

مثال لذلك ما قام به حزب الأمة القومي وهو التوقيع مع المؤتمر الوطني لعدة مرات، وهذا ما دفع القوي السياسية السودانية بالإعلان عن أن حزب الأمة ظل يشق الصف الوطني منذ أن توافق الجميع على الإطاحة بنظام الإنقاذ. وقد فشلت كل محاولات القوي السياسية في اختراق جدار الإنقاذ طوال عقد ونصف من الزمان على الرغم من تعدد طرق الاختراق بين الحل السياسي السلمي أو العمل العسكري أو الرهان على الانتفاضة الشعبية. ويري كثير من السياسيين المعاصرين أن حزب الأمة قد أحدث شرخاً في جسد التجمع الوطني الديمقراطي عبر بعض أفراده في السابق. وقد توج حزب الأمة علاقته مع المؤتمر الوطني بتوقيع اتفاقية جيبوتي ثم الخروج من التجمع ثم التوقيع مع المؤتمر الوطني في الخرطوم عام ٢٠٠٨.

وبينما كانت القوي السياسية في تجمع الأحزاب تحشد أكبر قدر من التوافق على عدد من الموضوعات وعلي رأسها الانتخابات فأجأ حزب الأمة تجمع الأحزاب ببعض بنود اتفاقه مع المؤتمر الوطني خاصة فيما يتعلق بنسب الدوائر الجغرافية والتمثيل النسبي. حيث توافق رأي حزب الأمة مع رأي المؤتمر الوطني في هذه النقطة بالتحديد، الأمر الذي دفع لتجمع الأحزاب الذي يضم عشرين حزباً ويقود تياراً مناهضاً لحزب الأمة على إقرار موفق موحد تجاه حزب الأمة.

نأتي للحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يسير على نفس نهج حزب الأمة في الاقتراب من المؤتمر الوطني. لقد ملأ هؤلاء وسائل الإعلام السودانية باستعدادهم للتوقيع مع المؤتمر الوطني حال عودة السيد محمد عثمان الميرغني إلى السودان. على أننا نلاحظ في هذه الفترة بالذات هجرة جماعية من كوادر الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى المؤتمر الوطني مما يدل على حجم الأزمة داخل ذاك الحزب.

إن حزب المؤتمر الشعبي يقف في خانة المعارضة فقط، لأن الإنقاذ ألقت برئيسه خارج السلطة. أما الحزب الشيوعي السوداني فهو أحد الأحزاب التي تعمل داخل برلمان المؤتمر الوطني مع بقية أحزاب التجمع التي وقعت على اتفاقية القاهرة عام ٢٠٠٦ وعادت إلى السودان. هذا إضافة إلى مسلسل التشظي والانشطارات الذي تمارسه أحزاب السودان التقليدية حتى أصبح المشهد السياسي تماماً مثل مسرح لجوقة من المهرجين لا يجمعهم شيء غير الشكل العبثي للمسرح نفسه.

إلى هنا نصل إلى حقيقة مؤداها ذوبان الفوارق بين المعارضة والحكومة فيما عدا بعض أحزاب الحداثة التي تكونت معظمها بعد عام ١٩٨٩، ثم الحركات المسلحة الدارفورية والأغلبية الصامتة من شعب السودان. نضيف إلى المشهد السياسي الراهن أزمة قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، وهذا الأمر لا يحتاج إلى كثير اجتهاد حتى ندرك اللعبة السياسية التي تنتهجها حكومة المؤتمر الوطني حتى تفوز في الانتخابات المقبلة.

الانتخابات وهيمنة المؤتمر الوطني

لقد وضعت الفئة الحاكمة كل العراقيل الممكنة أمام الأحزاب السودانية، فيما سخّرت كل إمكانيات الدولة لصالح برنامجها الانتخابي. ويكفي أنه حتى كتابة هذه السطور أن المؤتمر الوطني لم يفتح الباب لتسجيل الأحزاب السودانية ولم يغير من قانون الأحزاب الذي تعترض عليه هذه الأحزاب، ولم يحسم مسألة مشاركة السودانيين في الخارج في الانتخابات المقبلة، علماً بأن هذا حق دستوري لا يجب أن ينازعوا عليه. ولكن مع هجرة عشرات الآلاف من السودانيين في فترة التسعينات وهي سنوات القمع الحقيقية التي مارستها الإنقاذ على السودانيين فإن هذه الشريحة بالذات تعارض نظام الخرطوم والحكومة تعلم هذا الموقف، لذلك قررت حرمانهم من حقهم الدستوري في المشاركة في الانتخابات، ثم يعلق الرئيس السوداني بعد عودته من تركيا بأن السودانيين سوف يستمتعون بانتخابات نزيهة.

وحتى في مسألة الانتخابات هناك إشكالية أمنية في دارفور وهي تتعلق بالإحصاء السكاني. وقد كانت الحركات المسلحة قد اعترضت على المسح السكاني باعتباره اختراق أمني خطير. ولكن الحكومة أعلنت نجاح المسح السكاني، ونحن ثم نذكر طرد والي جنوب كردفان لفرق المسح السكاني. ثم نعلم أن الجنوب به معوقات رسمية تتعلق بالظروف الطبيعية من أمطار وهذا مما عرقل سير الإحصاء السكاني. والأهم من كل ذلك فإن برنامج العودة الطوعية قد حدثت به ألاعيب كثيرة وصرفت ميزانيات العودة الطوعية للجنوبيين، فيما تُرك الآلاف الذين هجروا قسراً أو فروا من نيران الحرب منتشرين على طول السودان، وبعضهم يعيشون في أطراف المدن في ظروف غير آدمية. وحتى بعض الجنوبيين الذين استفادوا من برنامج العودة الطوعية قد عادوا أدراجهم نسبة لتخريب الحرب للبنية التحتية المفقودة أصلاً.

العلاقات الخارجية ومهددات السيادة الوطنية

ونأتي لعلاقات السودان الخارجية. فما من حكومة في العالم أرهقت المجتمع الدولي مثلما فعلت حكومة الإنقاذ أي المؤتمر الوطني. لقد صرحت الأمم المتحدة في فترة التسعينات بأن الحكومة السودانية تجيد فن المراوغة. هذه السمعة السيئة في العالم هي انعكاس لسوء إدارة البلاد. وقد وجدنا بلدنا على رأس قائمة الدول التي تنتهك حقوق الإنسان. نفس الوضع فيما يتعلق بالإرهاب.فلقد وضعنا على رأس قائمة الدول التي ترعي وتمارس الإرهاب. سواء كان ذلك على رعاياها أو على جيرانها. ونذكر اتهامنا بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك، وقد بنت الحكومة السودانية علاقات اقتصادية مع الصين في ظاهرها فيما نعلم تماماً دور الصين في تدريب الكوادر الأمنية، وتصديرها لمعدات التعذيب، ثم مساندتها للسودان في كل مرة يحتاج فيها إلى صوت في الأمم المتحدة ينجيه من مشكلة ما، وما موقف الصين وروسيا من مذكرة اوكامبو إلا تأكيداً لذلك.

كما وأن نهب الصين لنفط السودان بهذه الكمية المهولة يعني منح الصين مزيداً من الامتيازات الاقتصادية على حساب قضايا سياسية غاية في الدقة تتعلق بشعب السودان. أما روسيا التي انهزم معسكرها الاشتراكي فهي تسعي سعياً حثيثاً لإعادة توازنها الدولي وذلك بمنافسة أمريكا في الأراضي السودانية.

فرنسا كان لديها موقف واضح وثابت من رعاية السودان للإرهابي كارلوس. ورغم أنها غيرت سياستها تجاه السودان حينما سلمهم النظام السوداني كارلوس، إلا أنها تجتهد في إعادة مجدها الاستعماري في أفريقيا من خلال التدخل في دارفور وعن طريق تشاد. ونلاحظ أن العبث الأمني والسياسي في البلاد قد حوّل دارفور إلى مسرح سياسي دولي تتصارع فيه الدول ذات المصالح في غرب أفريقيا.

الدول العربية تلعب لمصالحها الشخصية وخاصة ليبيا التي تخصصت في التدخل

في الشؤون السودانية. وما موقف ليبيا من الهجوم على امدرمان ودعمها لخليل إبراهيم إلا تأكيداً لهذا الموقف. ويكفي تصريح معمر القذافي بأنه يعتبر عبد الواحد وخليل إبراهيم أبنائه. والعقيد معمر القذافي لم ولن ينسى حلمه بالمجد العربي الإسلامي عن طريق دارفور، حيث إنها المدخل الاستراتيجي لليبيا في القارة الأفريقية. وما تباطؤ الدول العربية في قضية واضحة ومعاشة مثل قضية دارفور، إلا تأكيداً للمصالح العربية الإسلامية في السودان.

أما دول القرن الأفريقي فهي تلعب لمصالحها الشخصية فقط، ولا توجد علاقات دبلوماسية محترمة متصلة مع تلك الدول، لذلك نلاحظ كثرة القطيعة والمصالحات بين السودان ودول القارة الأفريقية.

أما الدول الإسلامية مثل ماليزيا فهي دول ذات مطامع تتعلق بالنفط والنشاط التجاري، وكذلك تركيا التي تحلم بالنشاط التجاري الواسع في السودان، على أن هذا الحلم لا ينفصل عن التدخل في شؤون السودان الداخلية ومساندة الحكومة كلما تعرضت إلى الضغط سواء من الشعب السوداني أو المجتمع الدولي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن مدخلها للسودان هو جنوب السودان وتوضح اتفاقية نيفاشا الدور الأمريكي بجلاء. ومن وراء أمريكا هناك إسرائيل التي لم ولن تتخلى عن أحلامها في السيطرة على منابع نهر النيل واختراق القارة الأفريقية.

لذلك نلاحظ أن المؤتمر الوطني يسخر نفط البلاد لشركائه العالميين بغرض مساندته كلما احتاج إلى ذلك. يأتي كل هذا خصماً على الاقتصاد السوداني الذي كان من المفروض أن يحدث النفط فيه الانفراجة المعيشية، بدلاً من أن يصبح سلاحاً يستخدم لإذلال الموطن وتركيعه.

إن احتلال حلايب، وبحيرة النوبة، وقضم العوينات، ومناطق حدودية، ثم استقرار القوات الأجنبية في قلب الخرطوم بكامل معدات الاتصال والسلاح، وحتى

الدبابات بادعاء حماية اتفاقية نيفاشا، ما هو إلا تأكيداً صارخاً لضياع السيادة الوطنية في السودان بسبب ممارسات النظام. إن المطامع الأجنبية تتراوح بين مطامع تتعلق بالنفط الذي يتدفق من جنوب السودان، إلى السيطرة على الموقع الاستراتيجي للسودان بين القارتين العربية والأفريقية.

المشهد القائم وإمكانات الحل

مع هذا المشهد القائم والمخيف لا نستطيع أن نقدم الحل الكامل للازمة. ولكننا كحزب ليبرالي ناشئ يتلمس طريقه نحو دولة المؤسسات والمواطنة نساهم مع القوى الأخرى التي تؤمن وتحكم معنا بهذه الدولة في إرساء قواعدها. لا يمكن أن ندّعي سهولة حل المشكل السوداني. ولكننا ندرس هذه الاحتمالات:-

الانتفاضة الشعبية أو المسلحة وهي خطوة لمسيرة محفوفة بالمخاطر لجملة أسباب منها: القبضة الحديدية لنظام الإنقاذ على جهاز الأمن واستخدامه لأشرس الأساليب حينما يحس بالخطر. هذا إضافة إلى الحالة النفسية للشعب السوداني وحالة اليأس التي تسيطر عليه في إمكانية إزالة هذا النظام.

حكومة التكنوقراط هنا أيضاً تظهر القبضة الحديدية للمؤتمر الوطني على السلاح وعلي مقاليد الأمور في البلاد، وهي سوف تستخدم كل ما أوتيت من قوة لضرب أي محاولة لمشروع التكنوقراط.

التحول الديمقراطي: هذه هي البوابة الوحيدة الممكنة والمخرج الوحيد من هذه الورطة التاريخية.

ورغم المتاريس التي وضعها المؤتمر الوطني أمام الأحزاب السودانية وقانون الانتخابات والحريات العامة، إلا أن بالإمكان إحداث انفراجه نسبية في الانتخابات القادمة، إذا ما ضغطت الأحزاب السودانية التي تعمل لدولة السودان الحديثة واستغلت

الفرص الضعيفة الممنوحة حول الانتخابات القادمة، على أن يتواصل المسير والعمل لمعارضة هذا النظام والضغط عليه وفضحه، والعمل لإزالته في الجولات القادمة بعد الانتخابات العامة. أيضاً كلما تواضعت الأحزاب السودانية على التوحّد في قاعدة وطنية عريضة تصبح قاب قوسين أو أدنى من الحل ولا يزال المشوار طويل جدّاً.

سبتمبر ٢٠٠٨

الخرطوم \ نور تاور كافي أبو راس



شكل الدولة السودانية الحديثة في الفكر الليبرالي السوداني

ورقة معدة للمؤتمر الأول ـ التوحيدي ـ للحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد، إعداد: نور تاور، الخرطوم في ١٥/١١/٢٠٠٨م.

مقدمة:

تحدد الورقة الملامح العامة لمنهج الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحّد، في الوصول إلى الدولة السودانية الحديثة، والتي ترتكز على مبادئ الفكر الليبرالي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المستندة على ضمان الحريات العامة، والتعددية والمسؤولية الشخصية للأفراد، وعلى العدالة الاجتماعية بما يضمن تفجير طاقات الإنسان السوداني، وإعلاء روح المبادرة والمسؤولية الشخصية، لاقتلاع الوطن من وهدة التخلف. وتحتم هذه المبادئ وضع برامج سياسية واقتصادية ومدنية علمية وعملية منسجمة مع روح العصر. أيضاً إيقاف الحروب الأهلية وضمان عدم تفجيرها مرة أخرى وفق أسس عادلة وشاملة بضمانات دولية وإقليمية وإعمار ما خرَّبته. بناء نظام ديمقراطي برلماني مستقر ورسم دستور مدني يحمي حقوق الأفراد وينتهج سياسة خارجية قائمة على مبادئ السلم

واحترام حقوق الغير، والتعاون الاقتصادي الإقليمي والعالمي بما يخدم تطور السودان ويضمن استقرار وازدهار نظامه الاقتصادي. وبما أنني قد أشرت إلى أزمة الدولة السودانية في مؤتمر الحزب الليبرالي السوداني ـ سابقاً ـ الثاني في أكتوبر ٢٠٠٧، ونطرح مشاريع التعاطي مع الأزمة وتدارس تلك المشاريع، فقد كانت فكرة تأسيس الحزب الديمقراطي الليبرالي السوداني الموحّد باعتباره النواة الأولى لبلورة التيار الديمقراطي الليبرالي السوداني هي المحاولة الأولى في تاريخ السودان لإنشاء حزب على حسب التعريف الدولي لتأسيس الأحزاب، وذلك بأن يكون غير عقائدي، غير طائفي، غير جهوي، غير تقليدي، وقائم على أساس البرنامج المشترك والفكر الموحد والمصالح المشتركة لأعضائه.

ويطرح الحزب سياسة الاقتصاد المفتوح بضوابط قانونية تحمي المستهلك والمنتج معاً. فالسياسة والاقتصاد في نظره نظامان متشابكان ينبغي لكليهما أن يسهم في الأغراض الأخلاقية للمجتمع الليبرالي. سنتعرض في الورقة لمشاكل الاقتصاد السوداني حسب نظريات التخلف والتنمية.

أيضاً تنتقد الورقة الديمقراطية السودانية التي تفتقر إلى العدل الاجتماعي ولا تحترم الحريات الأساسية حقيقةً. وتؤمّن الورقة على أن الديمقراطية الحقيقية التي يتطلّع إليها شعب السودان هي التي توفر برامجاً محددة ومفصَّلة لإزالة التخلف تمهيداً للانطلاق نحو آفاق ديمقراطية ذات فضاء أرحب لا تكبِّلها التبعية ولا يعرقل تطورها نظريات جامدة. بل تبدأ من الواقع السوداني، تستلهمه وتمارسه في حياتها اليومية لتغيير هذا النمط الضاغط الذي يثير في الجماهير عوامل التذمر والتطلّع لمستقبل أفضل، تتبلور من خلاله نظريات محلية للثورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذه الديمقراطية تحتاج في نظرنا إلى أن تخلق تكتلاً متحرراً يتمكن بالتدريج من مخاطبة الجماهير المتخلفة ويخلّصها من التبعية المطلقة. والمقصود بهذا التكتل هو جبهة ديمقراطية عريضة تساعد في عملية

التحوّل الديمقراطي أولاً ثم البناء الديمقراطي على طول الطريق.

كما وعلى رأس أهداف الحزب المتطورة يؤمّن على ضرورة فصل الدين عن الدولة حتى تتفرّغ الدولة لمهامها الرئيسية، وهي إدارة الأمور الحياتية للبلاد وتترك للمواطن حق إعداد نفسه للعالم الآخر. هذا مع احترام الحزب لكريم المعتقدات وحرية العبادة وضرورة تحرير الدين من الأمور السياسية الدنيوية.



الاقتصاد: مظاهر ومحددات التخلف في الدول النامية

تبدأ الورقة في تحديد ظواهر ومسببات الفقر والتخلف في السودان رغم ثرواته البشرية والطبيعية المهولة، ولماذا يندرج السودان تحت قائمة الدول المتخلفة أصلاً. إيماناً منا بأن تشريح المسببات يقودنا تلقائياً وتدريجياً إلى تحديد مكامن الخلل ثم وضع التصوّر العام للخروج بالسودان من الحلقة المفرغة التي تعيد إنتاج الأزمة السودانية باستمرار.

السودان من الدول الأكثر حاجة للتنمية، وهذا المصطلح يوازي ما يطلقه العالم المتقدم على الدول المتخلفة بالبلدان النامية. ومعناه الدول الأقل نمواً في الاقتصاد العالمي.

وحتى تسهل قراءة وهضم الورقة نحدد تعريف التنمية والنمو كما هو متفق عليه عالمياً. والتنمية تعني ضرورة إجراء تغييرات بنيوية وهيكلية في النظم السياسية المتخّلفة (development)، في حين يعني النمو التنمية الكمية والمتواصلة في البلدان المتقدمة (growth). وبالوصول إلى نقطة النمو، على الدولة أن تبدأ الدفعة الكبرى نحو التقدم

أي ما يطلق عليه العالم المتقدم (big push) أو نقطة الانطلاق (take-off) استناداً على الحد الأدنى من الجهد الحاسم (critical minimum effort). ومن تعريفات التنمية العالمية يشير الاقتصادي العالمي بروفيسور جركنسون إلى أنها تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية وتكييف أحدهما للآخر، فيما يهتم النمو بالتوازن بين التوظيف والادخار وهذا أكثر أهمية. علماً بأن الزيادة السكانية شيء ثابت يربط التخلف بمعضلة ضغط الزيادة السكانية ونقص رأس المال. كما وأن التنمية تنطوي على ديالكتيك التطور المستمر والثورة. أما قوانين التخلف فهي انعكاس لحالة التطور التاريخي ـ غير المتوازن ـ للاقتصاد والمجتمع العالمي برمته وتتسبب وتتأثر بالتذبذب الإصلاحي باستمرار.

إلى هنا نشير إلى التأثيرات العالمية ومسؤوليتها في بقاء حركة التخلف في دول العالم النامية وبما أنها تعد تشكيلاً تاريخياً انتقالياً يستند على التخطيط الدوغمائي للمستعمرات، فقد تسببت في وضع الكوابح أمام التطور الاقتصادي لتلك الدول.

ظهرت هذه التأثيرات في فترة الاستعمار المباشر في العشرينيات وحتى بداية الستينيات وهي تظهر الآن من خلال التأثيرات الاقتصادية العالمية. وهي أحادية النظرة تعمل لمصالح شعوبها فقط.

وسوف نتطرق إلى الكوابح الخارجية أمام تقدم السودان بشيء من التفصيل فيما بعد. أما في متابعة تطور القوى المنتجة التي تحدد نوع وحجم التخلف للدول النامية سنتناول مؤشر الدخل القومي للفرد، أو نصيب الفرد من الإنتاج القومي.

نلاحظ أن حسابات الاقتصاديين الأمريكيين مايرز وهاربيسون تبيّن أن الفارق بين مستوى مجموعة البلدان الأكثر تطوراً محسوبة على أساس نصيب الفرد من مجمل الإنتاج القومي والذي يصل إلى زهاء ثلث الفرق، قائم في تطوير الموارد البشرية وهو ما يعني إنتاج الأفراد الماهرين. علماً بأن الموارد البشرية ذات أهمية متزايدة في إنماء الاقتصاد

المعاصر. ويتمتع تطويرها بأهمية أكبر من الاستثمارات الاقتصادية بالمعنى الحرفي للكلمة. ونلاحظ أن التوازن المضطرب في الدخل القومي يؤثر على الدوام على التعليم والتدريب المهني والكفاءات العلمية، خاصة عندما تبدأ عملية إعادة توزيع الدخل القومي واستخدامه المكثَّف على نطاق واسع بإشراف مركزي كإجراء تمهيدي للتنمية السريعة أو كإجراء مواكب لها. كما نلاحظ أن مؤشر الدخل القومي للفرد غير ثابت على الدوام في السودان نسبة للمعالجة الديناميكية لأنه يموّه العوامل ذات الأهمية الحاسمة من وجهة نظر الإمكانات والحدود الداخلية للتنمية.

أما المسببات العامة للتخلف حسب التعريف الدولي فهي تصف التخلف بأنه حالة أصلية مبكِّرة ينبثق منها الطريق الطبيعي للتطور الذي يقود إلى القطب المعاكس وهو التنمية. وهو عادة واضح المعالم في المجتمعات المغلقة والراكدة والتقليدية.

ويتحدد التخلف بشكل عام بالآتي:

- ارتفاع معدل الوفيات وقصر أمد الحياة.
- ارتفاع معدل الولادة دون تحديد للنسل.
- سوء التغذية.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- الافتقار إلى العمالة الكاملة بسبب عدم كفاية رأس المال.
- سيادة الزراعة وصيد الأسماك على الصناعات التحويلية. (والسودان بلد زراعي بنسبة ٧٢٪ وتشكل الزراعة ٤٠٪ من ناتجه القومي).
- تدني المركز الاجتماعي للمرأة وتشغيل الأطفال.
- عدم كفاية نمو الطبقات الوسطى.
- أنظمة سياسية مطلقة (شمولية أو اتوقراطية).
- الافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية السليمة.

- خضوع سلوك جمهرة العوام إلى التقاليد.
- مردود زراعي ضعيف للفدان الواحد.
- غياب وسائل التعليم أو عدم كفايتها لإعداد الفنيين والمهندسين.
- وسائل نقل واتصال غير كافية أو سيئة وبالأخص في المناطق الريفية.
- تكنولوجيا متأخرة.
- فيض سكاني مطلق في الزراعة حيث يمكن تخفيض المزارعين وزيادة الإنتاج بالآلة.
- بطالة مقنعة أو علنية.
- تدني نسبة رأس المال.
- تدني دخل الفرد (السودان ١٩٨ جنيه/ السنة سنة ١٩٧٦م إلى ٣٠٠ جنيه/ السنة سنة ١٩٨٩م).
- ضعف الادخار.
- المزارعين لا يزجون بثرواتهم في الاستثمارين الصناعي والتجاري.
- صناعات بدائية.
- إنفاق الجزء الأكبر من المصروفات على الغذاء والضروريات.
- تصدير المواد الغذائية والأولية (ذرة/ مواشي في حالة السودان).
- انخفاض نصيب الفرد من التبادل التجاري.
- ضعف تسهيلات القروض والتسويق.
- سوء الأوضاع السكنية.
- بنية اجتماعية متزمتة وغير متوازنة.
- التمسك بالتقاليد.
- موقف السكان السلبي من التغييرات الضرورية.

- الانتفاع الجزئي بالموارد الطبيعية المتوفرة.
- الافتقار إلى العمل الماهر والتجزؤ الاقتصادي للبلد.
- غياب المعلومات عن التوظيف المربح لرأس المال.
- صعوبة توفر العمل الماهر (تعوق وقتي).
- نقص رأس المال زائد محدودية فرص التوظيف.
- حوافز التوظيف مقيَّدة بحجم السوق.
- محدودية السوق المحلية التي تحتل نواقص السوق المركزي.
- سوء تقسيم العمل الذي يعدّ القوة الأساسية المحركة لرفع الإنتاجية.
- القطاعات الداخلية المعزولة عن التقسيم القومي والكابحة له.
- رأس المال المتوفر يساوي مقدار رأس المال الأجنبي ورأس المال القومي المحلي (حكومي + خاص).
- ارتفاع نسبة العاجزين المعوّق للتنمية الاقتصادية أكثر مما يفعل ارتفاع معدل الولادة أو التأهيل.
- هبوط معدل وفيات الأطفال مع ارتفاع معدل الولادة ثابتة (الانفجار السكاني).
- هذا إضافة إلى أن الضغط السكاني ينتج عن:
- البطالة المقنّعة في الزراعة وبالتالي تدني العمالة في الريف.
- ارتفاع نسبة العاجزين بين البالغين جراء ارتفاع معدل الأمراض والحروب.
- نمو سكاني سريع بسبب هبوط معدل الوفيات إلى جانب ارتفاع معدل الولادة.
- عرض العمل يقل عن الطلب.
- الانفجار السكاني وتزايد عدد الصغار الذين ينبغي إعالتهم

- تولّد أعباء جسيمة في مجال توفير الماء والغذاء والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية
- تضاعف مشكلة العمالة.

هذا ويعتبر نقص رأس المال من أبرز معايير التخلف، إضافة إلى تنامي زيادة المساعدات المالية الدولية وتعاظم ميزانياتها، واتساع العجز في موازين المدفوعات وتكرار ظاهرة ارتفاع معدلات القروض الربوية المحلية، إضافة إلى عدم توفر فرص التوظيف المربح.

هنا تبرز الأسئلة التالية:-

- ما هو نصيب الفرد من رأس المال قيد الاستخدام في السودان بدلاً من نصيب الفرد من رأس المال قيد التملك؟
- إلى أي مدى يمكن للسودان أن يعتمد على موارده الخاصة؟
- إلى أي مدى يزداد رأس المال الأجنبي العامل فيه؟
- إلى أي مدى تصل تبعية السودان واعتماده على قدرات التمويل الأجنبية؟
- ما هو حجم رأس المال المستخدم؟
- وما هو الفارق بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني؟

ثم يتبع السؤال: ما هو سبب تناقص رأس المال عموماً؟

إنه عدم كفاية تراكم رأس المال المحلي التي تنتج بدورها عن انخفاض معدل الادخار والأخير يعود إلى تدني نصيب الفرد في الدخل القومي وهذا بدوره لا يمكن أن ينمو جراء نقص رأس المال.. وهكذا تدور الحلقة المفرغة icions circle ﵁. وفي هذه الحالة ينتج تدني في الإنتاج زائد ضآلة تراكم رأس المال المتبقي بعد استهلاك الإنتاج لسد الحاجة المحلية.

حينئذٍ يحدث الآتي:

- مستوى معيشي متدني.
- استهلاك يمتص الفائض.
- عدم كفاية تكوين رأس المال

وهكذا تدور الحلقة المفرغة المشار إليها.

ومع ذلك يمكن الخروج منها في الحالات التالية:

- تدفق رأس المال الأجنبي شرط توجيهه في برامج الإنتاج.
- طلب المساعدة التكنيكية.
- استيراد المهارات والمعرفة والابتكارات والدخول في الأسواق الأجنبية إضافة إلى تدريب الكادر العامل المحلي.
- تحسين شروط التجارة الخارجية بتجويد استخدام الأرض والعمل لرفع الإنتاجية، وأن تتم المعالجة عن طريق رفع الإنتاجية مستندين على تدفق رأس المال والتكنولوجيا والخبراء.
- التغيير في عادات الاستهلاك (بتقليل الاستهلاك البذخي وتشجيع الادخار).

ويشترط للخروج من الحلقة المفرغة أيضاً النمو التراكمي البطئ لبعض القطاعات الداخلية وتغيير النوازع الاجتماعية المستقلة عن النظام الاقتصادي القائم من خلال طبقة المقاولين ثم تدفق القيم المتفوقة للسوق.

بمعنى أن الاتجاه إلى حالة إعادة الإنتاج الداخلي بدون تطوير يعيد تأسيس التخلف عبر تصارع قوى التنمية مع القوى المضادة لها. على أن من أهم مسببات التخلف هو تذبذب المتغيرات حول توازن دخل الفرد المتدني بسبب الاندفاعات والصدمات التي تفضي إلى تراقص قيم المتغيرات الفعلية قريباً من حالة التوازن. وهذا هو ثبات التخلف الاقتصادي العام. أما الاندفاعات والصرحات فتعود إلى اندلاع الحروب الأهلية، أو الاضطرابات السياسية أو توجيه الدخل القومي لصالح أفراد معينين بغرض الموالاة للنظام القائم أو

توسيع حزب بذاته بمعنى سوء ترشيد الدخل القومي. أيضاً الكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض التي تقابل نقص أو فقدان للإدارات الخاصة بدرء المخاطر.

العوامل السوسيولوجية للتخلف

أما العوامل السوسيولوجية فهي تعود إلى عدم توازن العلاقة بين المجتمع والبيئة الاقتصادية المتغيرة. أو تعود إلى سوء التوافق بين المجتمع وأعضائه. بمعني سيطرة البنية الاجتماعية الراكدة والفعلية المتخلفة للسكان على حركة التقدم.

وفي هذه الحالة يمكن الحل عن طريق العوامل غير الاقتصادية مثل تغيير المؤسسات وتبديل نمط التفكير وتغيير البنية الاجتماعية والفعلية لعادات السكان.

وبحسب الاقتصاديين أولماير وبالدوين فإن تخلف السكان يُعدّ شكلاً مميزاً للظواهر الاقتصادية للتخلف. فهو صورة لمجتمع تقليدي فاشل نسبيّاً في حل المعضلة الاقتصادية وذلك بسيطرة الإنسان على البيئة المحلية، تدني كفاءة العمل، ضعف التخصص في المهن والتجارة، غياب المنظمين أو المقاولين، الجهل الاقتصادي، غياب الفردية وتحجر البنية الطبقية الشبيهة بنظام الطوائف الاجتماعية. وبالأخص في نطاق المؤسسات وسلم القيم الأخلاقي للمجتمع مقارنة مع المجتمعات الرأسمالية التي تتمتع بالعناصر المحفِّزة للنمو أي growth agents. على أن الاقتصادي تنبرجن يحدد صفات القيادة الاجتماعية القادرة على تولي كسر طوق الحلقة المفرغة وبداية التنمية بالآتي:

- أن تهتم بالثروات الطبيعية.
- أن تخطط للمستقبل.
- الاستعداد لخوض المجازفات.
- الاهتمام بالتكنولوجيا.
- المثابرة والجلد.

- القدرة على العمل الشاق.
- القدرة على التعاون مع عدد كبير من الناس.
- الانفتاح على الأفكار الجديدة.
- القدرة على تحليل الظواهر المعقدة بصورة منطقية.

على أن من مسببات التخلف أيضاً هي الاتجاه إلى الإقليمية واختيار الأفراد والمكافأة بالمحسوبية وليس الإنجاز، إضافة إلى التشتت في الوظائف الاجتماعية بدلاً من التخصص.

ويصبح من الضرورة إحداث تغيير في الصفات السيكولوجية للأفراد على أساس التمييز بين تلك الصفات التي تتسم بها البلدان المتطورة. خاصة وأن التنمية الاقتصادية تنتج عن سلوك جماعي مؤاتي، أو عن مكونات السيكولوجية الفردية، مما يعني ضرورة دراسة الوعي الاجتماعي والفردي والعادات والميول والأفكار، وحتى المؤسسات والصفات السيكولوجية الفردية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن تعمق وعي المواطنين هو واحد من الشروط المسبقة للثورة الاجتماعية وخلق المجتمع الجديد.

ثم نأتي إلى خطورة اللجوء إلى وسائل من قبيل المضاربة والأسعار الاحتكارية واحتكار أو تجميد براءات الاختراع الجديد والغش المتعمد لنوعية البضاعة وعدم استخدام الطاقة الإنتاجية إلى أقصاها، أو التدمير المباشر بسبب الحروب والكوارث الطبيعية. هذه كلها كوابح طبيعية لعملية التنمية. وفي توعية المواطن يجب ربط عملية التوعية بالازدواجية الاجتماعية التي تأتي كنتاج لتصادم النظام المستورد مع النظام المحلي؛ لأنها تتناول في مجملها عادات التفكير المستورد وعادات الاستهلاك للبضائع المستوردة، بغرض التشبه المظهري بالعالم الخارجي بلا وعي اقتصادي، بما يؤثر على الاقتصاد المحلي. والنظام المستورد هو في الغالب رأسمالية عالية التطور تعكس الازدواجية الاجتماعية المؤقتة عند استخدامها من قبل الشعوب المتخلفة. والنمط الاستهلاكي هو تكوين ينتج

عن تغلغل نظام غريب مستورد لا متكامل لمجتمع تقليدي يتميز بالافتقار إلى الفهم المنهجي للبيئة الطبيعية، مما يعيق تطور التكنولوجيا والإنتاجية. لذلك يبّدد الدخل القومي في الغالب على غايات غير منتجة بمعزل عن الاستهلاك.

لذلك يمكن أن يتمثل الحل في حدوث تغييرات جذرية في القطاعات غير الصناعية مثل النقل، الزراعة، التجارة الخارجية. ثم ازدياد الاستيرادات التي تتمول من الاستغلال الأكثر فاعلية للموارد الطبيعية (بدلاً من تصدير خاماتها). أو في رأس المال المستورد بغرض تسويق المادة الأولية التي تشكل مصلحة اقتصادية عامة (النفط السوداني).

مراحل النمو والانطلاق والاندفاع والاكتمال:

هنا ندخل في مرحلة النمو التي تبدأ عادة بالانطلاق. وهي مرحلة حاسمة وقصيرة تُحدَّد بعقد أو عقدين. يزداد فيها معدل التوظيفات بتأثير الحوافز القوية بحيث يرتفع الإنتاج الحقيقي للفرد. وتحمل الزيادة هنا تغييرات جذرية في تكتيكات الإنتاج المتجه نحو الثورة الصناعية. وتتسم هذه المرحلة بالتوسع السريع لمجموعة صغيرة من القطاعات القيادية. كما تتصف بأن الحدّ الأدنى من معدل التوظيفات الإنتاجية يزيد عن ١٠٪ من الدخل القومي السنوي. هذا الدخل لا يتحقق مرة واحدة، بل إن المجتمع يواصل الحفاظ عليه. وتتميز هذه الفترة بالانتصار الاجتماعي السياسي والثقافي الحاسم لهؤلاء الساعين إلى تحديث النظام الاقتصادي على المتمسكين بالمجتمع التقليدي أو الساعين لأهداف أخرى (بالأخيرين نعني الأحزاب السودانية التقليدية والعسكرتاريا).

تلي مرحلة الانطلاق مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال. وهي تتسم بالنمو من القطاعات القيادية إلى القطاعات الأخرى، واتساع تطبيق التكنولوجيا الحديثة. وتتعرض بنية ونوعية قوة العمل إلى التغيير. فتنتقل بثقلها من الريف إلى الفئات المدنية ومن العمال

غير المهرة للعمال المهرة. ثم ازدياد الاستهلاك الذي يقتضي مزيداً من التطور. كما وأن قوة العمل الجديدة تمارس تأثيرها على الحياة السياسية أيضاً حيث يتغير طابع القيادة الصناعية والمدراء والمحترفين جالباً معه استشراق ومعرفة جديدين. ويشرع المجتمع في البحث عن أهداف تتضمن تطبيق التكنولوجيا الحديثة على الموارد. ويجعل من توسيع الصناعة هدفاً سهل المنال.

وتقودنا مرحلتي الانطلاق والاندفاع نحو الاكتمال أي مرحلة الاستهلاك الجماعي الهائل. هذه المرحلة لا يمكن الوصول إليها إلا بمجتمع ناضج تكتيكياً وتكنولوجياً بعد الوصول إلى حدٍّ معين من الدخل القومي. هذا إذا كان المجتمع قادراً على مقاومة إغراءات التحول إلى قوة عسكرية ليختار طريق زيادة الاستهلاك الخاص بما في ذلك السيارات والسلع الاستهلاكية المتينة وبيوت السكن المزودة بحدائق مزدهرة في الأحياء.

هنا تبدأ اللعبة الحرة لقوى السوق. لذلك من المهم في هذه المرحلة الانتباه إلى ضرورة عدم تصدير المواد الخام إلى البلدان الصناعية للأسباب التالية:

- هذا الإجراء ينقل النتائج الثانوية التراكمية للأموال الموظفة من البلدان التي تعمل فيها التوظيفات إلى البلدان التي أرسلت هذه التوظيفات (نفط السودان الخام إلى الصين على سبيل المثال).
- تدفع الدول المتخلفة إلى أنواع من النشاط الذي لا يوفر سوى مجالاً ضيقاً للتقدم التكتيكي والاقتصادي الداخلي والخارجي.

وبالمقابل من الضروري:

١/ تعزيز وزيادة تصدير السلع الصناعية.

٢/ التمتع باقتصاد داخلي يتسم بتوسع الصناعات التحويلية.

٣/ التمتع بالزخم الديناميكي العام للصناعة.

٤/ التمتع بثمار التقدم التكتيكي الحاصل في الإنتاج.

٥/ التمتع بالمساهمة من جانب المستهلكين الأجانب.

تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في إحداث التخلف:

يتحمل العامل الدولي بنمطيه القديم والحديث المتمثل في السيطرة على التجارة العالمية من طرف بعض المراكز العالمية بعض مسؤولية كبح التقدم في الدول النامية. وقد تمثلت السياسة التبادلية الدولية القديمة (مع دول المستعمرات وأشباه المستعمرات والدول المتحررة حديثاً) في إعاقة حركة النمو والتقدم في البلدان التي خضعت لسيطرتها على النحو التالي:

- نظام المزارع الكبيرة الذي يتطلب وجود مصادر كبيرة من العمال غير المهرة.
- تمركز رأس المال الأجنبي في تلك المزارع الكبيرة وتصدير الإنتاج إلى دولها الأم. وقد رُبطت خطوط السكة حديد بمناطق الإنتاج رأساً إلى مرافئ التصدير.
- اللجوء إلى سياسة التنمية الزراعية بدلاً من سياسة التصنيع المدعوم من الحكومة.
- إبقاء تدني الأجور بصورة مصطنعة.
- نقل القسم الأكبر من الأرباح إلى خارج البلاد.
- عدم ارتفاع الدخل الحقيقي للمواطن.
- ترحيل قسم كبير من الدخل القومي إلى الخارج لذلك لا يزيد الادخار المحلي ويظل السوق الوطني محدود.

وبما أن تدفق المال الأجنبي لا يحل الضائقة الاقتصادية للبلاد دائماً بسبب عدم استخدامه مرات في مشاريع التنمية نلاحظ أن الدول التي اقترضت المال من بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى لم تقدم تطوراً ملموساً تجاه اقتصادها بتلك القروض. وتعود

الأسباب في هذه النقطة أيضاً بحسب ماير وبالدوين الاقتصاديين العالميين إلى الحركة الدورية لشروط التجارة نفسها. منها أن إنفاق الحكومة لعائدات العملة الصعبة على استيراد الحاجات الاستهلاكية بدرجة كبيرة ينتج عنه التضخم المحلي الذي يقود إلى سوء تقدير حصص التوظيفات المحلية واحتدام مشكلة ميزان المدفوعات.

وهذا ما يدفع بالتحويلات الاستثمارية إلى الانحراف صوب المضاربات التي تدر أرباحاً أكبر أو شراء العقارات للاحتماء من هبوط القوة الشرائية للنقد. ويضيف إلى عوامل الاختناق الاقتصادي، التذبذب الدوري في شروط التجارة الداخلية إذا ربطنا هذه الذبذبات بعامل خارجي هو التبعية الاقتصادية المطلقة. هذا إضافة إلى سرعة هبوط المنتجات الخام في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى تدهور شروط التجارة في الدول المتخلفة.

نضيف إلى ما سبق عاملين في نفس درجة الخطورة وهما توظيف رؤوس الأموال في الخارج وسرعة ارتفاع الأسعار المحلية قياساً إلى الأسعار الأجنبية. هذا الإجراء يعيق الصناعات المتنافسة على الاستيراد. وهكذا تتبدد عائدات التصدير الكبير سريعاً في سوق الاستيراد. بناءً عليه يصبح تحسين شروط التجارة الخارجية محفزاً للتنمية حتى لو كان استهلاك واردات يمتص عوائد التصدير، لأن الامتصاص قد يضمن زيادة استيراد السلع اللازمة لرفع مستوى المعيشة في النظام الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة. أيضاً يصبح من الضروري لكسر الحلقة المفرغة إضافة المعونات الأجنبية وكيفية ترشيدها كما أسلفنا. ويصبح من الضروري:

- تحسين اتجاه التوظيف.
- تغيير نمط التنظيم الاقتصادي.
- دراسة تغييراته على الدخل القومي.
- تحسين الهياكل الارتكازية من نقل وخدمات البنية التحتية infrastrucure.

بذا تصبح أسباب التخلف الاقتصادي نتاج تدني الإنتاجية، وتدني الإنتاجية نتاج عن نقص العمل الماهر والكفاءة، ونقص الكفاءة ناتج عن تأخر التعليم العام والمهني، وتأخر التعليم ناتج عن قلة الأموال المنفقة عليه، وقلة الأموال ناتجة عن تخلف البلد، وتخلف البلد ناتج عن سوء ترشيد المال العام بسبب إنفاقه على الحروب والاحتفالات والطقوس والكماليات والصرف الخاص. وقد أشرنا إلى كيفية كسر هذه الحلقة المفرغة وكيفية الانتفاع من الدخل القومي الذي لا يزداد بنسبة الادخار القومي فقط، بل تعززه عوامل أخرى كثيرة أشرنا إليها.

أما من العراقيل الموضوعة أمام التنمية الاقتصادية التي تعد مسؤولية الدولة النامية فهي:-

- تدني سبل الحماية الجمركية.
- الحواجز التجارية المصطنعة.
- التأثيرات العالمية على الاقتصاد المحلي (وهي مؤقتة).

وبنهاية هذه الجزئية من الورقة نلاحظ أن التخلف الاقتصادي لا يعني مجرد مستوى متدني من تطور القوى المنتجة، أو محض تأخر عن الركب، أو افتقار للوقت والسرعة في التطور الاجتماعي أو الاقتصادي كما أنه لا يمثل مرحلة أدنى من مراحل النمو الطبيعي العام. رغم أن هذا ما كان عليه الحال قبل ظهور الاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي. ولكن التخلف الاقتصادي هو نتاج اجتماعي اقتصادي معقد لتطور خاص ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل، والذي تحدد أساساً من قبل العامل الخارجي وهو الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

السياسة: أنظمة للحكم أم إدارة للتخلف؟

عرض تاريخي

من الضروري استعراض أنواع السلطة في السودان منذ مراحله الأولى وصولاً إلى حكومة الشراكة حالياً (٢٠٠٨). وفي المراحل الأولى تتم الإشارة إلى تلك العهود بشكل سريع ولكن يبدأ التحليل الفعلي لأنظمة الحكم في السودان من فترة الاستعمار البريطاني؛ لأنه آخر أنواع الحكم الأجنبي فيه ثم يوضح كيف تدرج السودانيون في إدارة حكم بلادهم.

ينقسم تاريخ وحضارة السودان إلى قسمين رئيسيين هما:

- عصور ما قبل التاريخ والتي يمكن تعريفها بأنها العصور التي لها آثار مادية وليس أدلة مباشرة.
- العصور التاريخية التي تحمل السجلات المكتوبة.

وترجع عصور ما قبل التاريخ في السودان إلى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد حيث سيطر المصريون على شمال السودان كما أثبتت الحفريات. وقد سبقتها ثلاثة عصور وهي:

- العصر الحجري القديم.
- العصر الحجري المتوسط.
- العصر الحجري الحديث.

تليها العصور التاريخية وهي:-

- عصر المملكة المتوسط المصرية (٢٠٠٠ - ١٧٠٠ق.م) حيث احتلت مصر جزءاً من السودان امتد إلى ثلاثمائة عام انتهت بهزيمة الهكسوس للمصريين.
- عصر المملكة الحديثة (١٥٨٥ - ١٠٠٠ق.م).
- عاد المصريون الفراعنة إلى بلاد النوبة وشيدوا المعابد في الضفة الغربية لوادي حلفا وسمنا وصلب وسيس وعمارة وكَّده وجبل البركل. وتميزت تلك الفترة بنشاط التجارة الذي شمل صادرات مثل الأبقار والأبنوس والعاج وريش النعام والدقيق والجلود والذهب.
- العصر النبتي (٧٥٠ - ٥٠٠ق.م) النوبي وقد كانت فترة حكم الملك كشتا وقد بنى عاصمته في صعيد مصر (الدلتا حالياً). واصل بعانخي من بعده ثم ترهاقا الذي حكم من (٦٨٨ق.م - ٦٦٣ق.م). وقد كان آخر ملوكهم هو تانا تامان الذي أطاح الآشوريون بعرشه سنة ٦٦١م وعاد المصريون الفراعنة إلى حكم السودان.
- العصر المروي (٥٠٠ - ٣٠٠ق.م) حيث اتسمت تلك الفترة بالنشاط التجاري كما ورد في كتب اليونان وروما.
- العصر المسيحي (٥٤٠ - ١٥٠٤م) حيث عملت ثيودورا إمبراطورة بيزنطا على نشر المسيحية في السودان وأرسلت بعثاتها التبشيرية لذات الغرض سنة ٥٤٠م.
- وفي ٦٤١م غزا المصريون بلاد النوبة وعمت الفوضى وعدم الاستقرار حتى

انتصر المسلمون على المسيحيين عام ١٣٢٣م واعتنق الأخيرون الإسلام. وهذه هي الفترة التي شهدت دخول العرب إلى السودان عن طريق البحر الأحمر كما كتب المقريزي وأبو صالح عن سوبا عاصمة مملكة علوة.

- في سنة ١٥٠٤م هزم الفونج بمساعدة العرب واستولوا على السلطة. أما دارفور فقد حكمها الداجو سنة ١٢٠٠م وخلفهم التنجر سنة ١٣٥٠م. هذا وقد سقطت كثير من الحقائق من صفحات تاريخ السودان.

نأتي إلى فترة محمد علي باشا ونقف عندها قليلاً لأننا أخذنا هذه الفترة كبداية لأزمة الدولة السودانية الحديثة في مؤتمر الحزب الليبرالي السوداني التأسيسي الثاني في أكتوبر ٢٠٠٧م وهي تبدأ من ١٨٢١م. وقد كانت العوامل الرئيسية التي قادت محمد علي باشا إلى فتح السودان هي:-

١. ما شاهده في أسواق النخاسة من أعداد كبيرة من السود وما سمعه عن شجاعتهم وشدة بأسهم وإخلاصهم وطاعتهم لرؤسائهم. وبما أنه لم يكن مطمئناً لجنوده من الترك والأرناؤوط فقد اتجه إلى السودان لجلب العبيد ثم تدريبهم في الجيش.
٢. ما سمعه عن بلاد السودان من خيرات على رأسها الذهب ورأى أن استغلال الذهب سوف يمكنه من بسط نفوذه.
٣. سبر أغوار منابع النيل.

وهذه هي الأسس التي انبنى عليها تأسيس الدولة السودانية الحديثة. وهي الرق ونهب ثروات البلاد والرحلة إلى منابع النيل !!!!.

هذه الأهداف لا تحوجنا إلى الخوض في تفاصيل إدارة البلاد في تلك الفترة بما فيها من خزي ومآسي وانتهاكات لحقوق المواطن السوداني. وهذه العوامل هي التي قادت السوداني محمد أحمد المهدي في محاولاته لطرد المستعمر إلى طريق الثورة.

وقد ولد محمد أحمد المهدي في جزيرة لبب بالقرب من دنقلا العرضى شمال السودان في ١٢٦٠ هجرية. ومهما تضاربت الآراء حول المهدية إلّا أن الأهداف المعلنة للثورة قد كانت الآتي:

- طرد المستعمر (الكافر وفقاً له).
- القضاء على الولاءات القبلية والدينية القديمة.
- خلق مجتمع موحد يدين بالولاء للمهدية وحدها.
- خلق وانتهاج نظام اللامركزية بتفويض الأمراء لتسيير دفة الحكم في مناطقهم دون اللجوء إلى أم درمان إلّا في كبريات الأمور مع الالتزام بما يصدر لهم من توجيهات واعتبارها سياسة مقررة.

ولكن الإمام المهدي لم يجتهد في القضاء على تجارة الرق بل تواصلت تجارة الرقيق في عهده، كما لم يفلح في تكوين دولة حديثه هو وخليفته. ويظل واجب دراسة الثورة والدولة المهدية وايجابياتها وسلبياتها واجباً على عاتق الباحثين.

نترك تلك المرحلة بتفاصيلها المختلفة ونبدأ التركيز في نظام الحكم في السودان في فترة الاستعمار البريطاني؛ لأن الأخير قد أدخل كثيراً من التغييرات الديموغرافية والإدارية والاجتماعية في السودان، وساهم بشكل فاعل وغير مباشر في تشكيل إدارات الحكومات الوطنية منذ ١٩٥٦ حتى تاريخه، وذلك ببقاء رواسبه تنهش في جسد الأمة السودانية جراء عدم تبصّر القيادة السياسية في السودان في العهد الوطني.

حدود السودان الدولية

بما أن الحدود الجغرافية هي أول أركان الدولة نبدأ في استعراضها وببعض مراحل التغيير الذي مرّت به. وبالرغم من أن تاريخ جزء كبير من أراضي السودان المعاصر يعود إلى المملكة الوسطى (٢٠٠٠ - ١٦٠٠ق.م) إلّا أن الحدود الحالية للسودان قد

تمت تسويتها بعد قيام الحكم الثنائي عام ١٨٩٩م. وفي هذا الشأن قامت إيطاليا بتعيين حدود السودان مع إرتريا وليبيا. وقامت فرنسا ببلورة حدوده مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبلجيكا في تسوية الحدود مع زائير إضافة إلى دور بريطانيا في رسم حدود السودان مع يوغندا وأثيوبيا ومصر. ولا توجد مصادر كافية عن من رسم الحدود مع كينيا.

وقد صدرت اتفاقية في ١٩/ ١/ ١٨٩٩ تحمل توقيع اللورد كرومر عن بريطانيا وبطرس غالي باشا عن مصر عن الحدود السودانية أهم نقاطها:

- عيَّن خط ٢٢ شمالاً كحدّ فاصل بين السودان ومصر وترك الجزء الجنوبي بلا تعيين للاتفاق عليه مع الدول المجاورة.
- رفع العلمين البريطاني والمصري في البر والبحر في جميع أنحاء السودان ما عدا سواكن في البحر الأحمر حيث رفع العلم المصري فقط. وقد ألحقت سواكن بإدارة السودان في اتفاقية خاصة في يوليو ١٨٩٩م.
- تفضي السلطة العسكرية والمدنية في السودان إلى الحاكم العام الذي يتم تعيينه من دولتي الحكم الثنائي.
- سن القوانين واللوائح والأوامر التي يكون لها قوة القانون المعمول به لتحسين إدارة البلاد أو تقرير حقوق الملكية.
- لا يشمل التصريح الصادر من الحاكم العام للأوربيين من أي جنسية بحرية التجارة والسكن بالسودان.
- عدم جواز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو التصريح لهم بالإقامة قبل مصادقة الحكومة البريطانية على ذلك.
- منع إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه.
- الالتزام بتنفيذ نصوص معاهدة بروكسل المؤرخة في ٢/ ٧/ ١٨٩٠م فيما

يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر والمشروبات المقطّرة الروحية أو بيعها أو صنعها.

الحدود مع دول الجوار

١- أثيوبيا:

لم يتعاون منليك ملك الحبشة مع بريطانيا في رسم الحدود مع السودان، بل واصل الاعتداءات على الحدود السودانية من جهة قمبيلا والقلابات وفازوغلي رافعاً العلم الحبشي. تساهلت الإدارة البريطانية مع منليك في مسألة بني شنقول (مستر هارنجتون) حيث تركتها للحبشة رغم أنها جزء لا يتجزأ من السودان. وهي مشهورة بالذهب، وذلك لقاء منح الإمبراطور منليك لمستر (بن) مندوب إحدى الشركات الإنجليزية امتياز استغلال تلك المنطقة.

٢- إرتريا:

كانت مستعمرة إيطالية وأصبحت جزءاً من أثيوبيا ثم استقلت.

ثم الاتفاق بين إنجلترا (لورد كرومر) ووزير خارجية إيطاليا على تفويض حاكم عام السودان وزميله حاكم عام إرتريا لتعيين الحدود. وتم ذلك بلا تعقيد.

والحدود تمتد من جبل أبو قمل إلى منحنى نهر ستيت المواجه لمصب خور رويان بموجب ملحق ضمَّن في معاهدة ١٥/ ٥/ ١٩٠٢ بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا مع تعديل خط التعيين الذي ينتهي عند المنحنى المواجه لمصب خور رويان بدلاً من ملتقى خور أم حجر مع نهر ستيت.

وافقت أثيوبيا على الخط عند الاتفاق السوداني الأثيوبي في ١٨/ ٧/ ١٩٧٢.

٣- كينيا:

تقع الحدود مع السودان عند حدود أراضي التركانا التي تدار بواسطة الحكومة

الكينية نيابة عن إدارة حدود السودان مقابل ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ونقاط مراقبة مقابل ٥,٥٠٠ جنيه إسترليني سنة ١٩٣١ وذلك في مفاوضات جرت آنذاك في لندن تحت إشراف الحكومة البريطانية للأسباب التالية:

- العوامل الطبيعية تجعل الوصول إلى تلك الحدود أمراً صعباً.
- الحدود غير مأهولة بالسكان المستديمين.
- بُعد المنطقة من مركز السلطة في السودان ووعورة الطريق إليها.
- تكاليف إدارية باهظة.

٥- أوغندا:

تبلغ الحدود مع أوغندا ٤٦٠ كيلومتر بموجب أمر وزير المستعمرات البريطاني رقم ٢٤١ لسنة ١٩١٤م الصادر في ٢١/ ٤/ ١٩١٤ المعروف بخط أوغندا.

٦- زائير:

طول الحدود ٦٦٠ كيلومتراً بموجب الاتفاق المبرم بين بريطانيا والكونغو الحرة في ٩/ ٥/ ١٩٠٦م.

٧- أفريقيا الوسطى:

طول الحدود ١٠٧٠ كيلومتر تحميها بروتوكول الحدود الذي تم توقيعه بين السودان الإنجليزي المصري وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في ١٠/ ١/ ١٩٢٤..

٨- تشاد:

طول الحدود ١٣٠٠ كيلومتر بموجب بروتوكول الحدود المبرم في يناير ١٩٢٤ بين السودان الإنجليزي المصري وأفريقيا الاستوائية (فرنسا).

٩- ليبيا:

طول الحدود ٣٨٠ كيلومتر تقريباً وهي تقع في تقاطع خط الطول ٢٥ درجة مع العرض ٢٢ درجة جنوباً. وقد تم تعيين الحدود بوضعها الحالي بموجب اتفاق إيطالي

بريطاني في ٦/ ٧/ ١٩٣٤. ثم ضم مثلث سارة إلى ليبيا بموجب اتفاق بين المملكة المتحدة ومصر فيما بعد.

١٠- مصر:

طول الحدود ١٢٦٠ كيلومتر بموجب معاهدة ١٩/ ١/ ١٨٩٩ بين بريطانيا ومصر. ونصّت المعاهدة على أن كلمة السودان تعني كل الأقاليم التي تقع جنوب خط عرض ٢٢ درجة. ولم تحدد تلك المعاهدة بداية الخط من الناحية الشرقية علماً بأنه يبدأ من ساحل البحر الأحمر، ولا نهاية له من الناحية الغربية.

الإدارة في العهد الاستعماري

التقسيم الإداري:

قُسم السودان إلى ٩ مديريات منذ عام ١٨٩٩ وحتى ١٩٧٠م. وانضمت سلطنة دار مساليت ودارفور إلى السودان عام ١٩١٧. وقد هدفت التغييرات الإدارية إلى تسهيل إدارة السودان داخلياً.

ملاحظات عامة حول فترة الحكم الثنائي في السودان:

في ١٩١٠ صدر قانون يخوّل للحاكم العام سلطة تأسيس مجالس بلدية في مدن مختارة. وقد قرر القانون أن تكون للمجالس سلطات واسعة ولم يؤخذ في الاعتبار الأوضاع المتدنية في المدن آنذاك. وقد كان ذلك القانون استيراد غير واقعي لنظام لا يناسب البيئة وتطورها. ألغى القانون سنة ١٩٢٦ بسبب صعوبة التنفيذ.

كل التشريعات التي صدرت خلال فترة الحكم الثنائي كانت تحصر نصوص القانون على المبادئ العامة وتتوسع في اللوائح التي كان يتم إصدارها من سلطة مديري المديريات. وفي هذا اعتراف بأن اختلاف الظروف الطبيعية بين مناطق السودان يتطلب مرونة في التشريعات المحلية التي يضعها مدير المديرية لأجزاء مديريته حسب ما يناسب

الظروف والأوضاع.

بذل المستعمر جهداً كبيراً في مسح مفهوم الإسلام الثوري خشية أن يقوم المواطنون بثورة دينية أخرى أو يرفضوا الحكم المدني الذي فرض عليهم بدلاً من الحكم الديني في فترة المهدية.

ارتبط بهذا إطلاق نشاط المبشرين في أنحاء السودان المختلفة. وقد تركز التبشير في المناطق الوثنية وأستبدل التشريع المهدوي بقوانين وضعية أغلبها مستورد من القانون الجنائي الهندي. وقد تم إنشاء محاكم جنائية ومدنية الاختصاص لتلك القوانين، وحصر اختصاص المحاكم الشرعية في الهيئات المسلمة فقط وهي الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث، ولم تمنح المحاكم الشرعية صلاحية تنفيذ الحكم بل لدى مفتش المركز الإنجليزي الذي كان من حقه عدم تنفيذ الحكم إذا كان لا يتماشى مع السياسة.

تأسيس مصادر للإيرادات بدلاً من الاعتماد على الحكومة المصرية حيث بلغت ميزانية المستعمر في السودان إلى جانب المصروفات ٢٥٠,٠٠٠ جنيه والإيرادات ٨,٠٠٠ جنيه فقط. لذلك صدر قانون الضرائب لسنة ١٩١٨ بعد مقاومة شديدة من المسلمين لأن الزكاة لا يصح دفعها للحاكم الذي يحكم بغير الشرع الإسلامي. وقد كانت الضرائب تفرض على العشور، والمواشي والحيوانات ثم تخرج الزكاة الشرعية وتدفع للمشايخ القبليين أو الدينيين لينفقوها في مجالاتها الشرعية. تلك الضرائب وضعت مع حملة لإقناع السكان بأن الضرائب التي وضعت لا تتعارض مع الشريعة.

أنواع الضرائب:

- القطعان ـ فرضت على الماشية بأنواعها.
- العشور ـ على الأراضي الزراعية المروية بالأمطار.
- الأراضي التي تروى صناعياً بالآلات الرافعة.
- الأبنية والعقارات في المدن.

الجزية على القبيلة ذات التماسك القوي (أي الدقنية) ويدفعها شيخ القبيلة.

فترة الحكم غير المباشر: ١٩٢٧ - ١٩٤٢

ورد في تقرير لورد ملنر عن مشكلة السودان: (نظراً لمساحة هذا القطر الشاسع وللاختلاف الكبير في طبيعة سكانه فإن إدارة مناطق مختلفة يجب أن تترك بقدر المستطاع في أيدي سلطات أهلية متى ما كان ذلك ميسوراً تحت إشراف البريطانيين. كما يجب أن تتبع سياسة اللامركزية واستخدام الوطنيين في أداء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج إليها البلاد في درجة تطورها الحالية إذا تسنى ذلك، لأن تنفيذ مثل هذه السياسات سيؤدي إلى حكم البلاد بكفاءة مع قلة التكاليف). وقد طبقت تلك السياسة بحماس وبموجبه صدرت قوانين مثل:

- قانون سلطات المشائخ الرحل أو الذين لم يكن بمقدور المفتش البريطاني حكمهم حكماً مباشراً.
- قانون سلطات المشائخ لسنة ١٩٢٧م أوسع وأشمل من القانون السابق وأصبح في مقدور شيخ القبيلة غير البدوية مباشرة السلطات.
- قانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٢٨م
- قانون محاكم الرؤساء لسنة ١٩٣٠م
- قانون المحاكم الأهلية لسنة ١٩٣٢م

وقد قادت تلك القوانين إلى:

- الاعتراف بالمشائخ القبليين الرحل ومنحهم سلطات قانونية محدودة.
- أخذ السلطات القضائية من الشيخ ومنحها لمحكمة القبيلة التي يكون الشيخ رئيساً لها. برزت مشكلة اختصاص المحاكم الأهلية في القضايا الشرعية حتى ولو كانت الأحكام مخالفة للشريعة الإسلامية ولم يكن في استطاعة المحكمة

الشرعية التدخل.

- كانت وما تزال السلطات القبلية (المشائخ) سلطات بوليسية للمحافظة على الأمن والتبليغ والقبض على مخالفي القانون.
- كلف مشائخ القبائل بتحصيل الضرائب وأموال الحكومة مقابل مكافئات بسيطة والقيام بأعمال إدارية أخرى كنظام الشوارع والعناية بالاستراحات وشؤون التطعيم.
- جُمعت القبائل الصغيرة المتجاورة في وحدات كبيرة، سواء كان هناك تقارب في الأصول أم لا، وخلقت لذلك إدارات أهلية مجموعة يمثل هيكلها العمد والمشائخ والنظار لكل عمدة.

وقد كان النظار يتقاضون مرتبات وكذلك العمد. أما المشائخ فقد كانوا يتقاضون المكافئات نظير تحصيل الضرائب بنسبة ١٠٪ ارتفعت إلى ١٥٪ فيما بعد.

وحينما بدأت كلية غردون في تفريخ الخريجين تم استيعابهم في الوظائف الإدارية المختلفة.

كون الحاكم العام مجلساً تشريعياً يجيز القوانين والميزانية، ثم ضم إليه القائد العام بعد تأسيس قوة دفاع السودان سنة ١٩٢٥م. ثم سكرتير المعارف وسكرتير الصحة (مدير طبي). وبدأ نمو المصالح في توسع مطرد.

أنشأت إدارات أهلية للمحاكم الأهلية في القبائل الكبيرة وخصصت لها ميزانيات مستقلة أوكلت إليها القيام بأعمال إدارية مختلفة من ميزانياتها. وقد كانت تلك النواة للمجالس المحلية.

صدرت قوانين الحكومة المحلية لسنة ١٩٣٧ وهي:

- قانون الحكومة المحلية للبلديات.
- قانون الحكومة المحلية للمدن.

- قانون الحكومة المحلية للأرياف.

وقد كان هدف المستعمر من إصدار تلك التشريعات هو إدخال نظام للحكومة المحلية كما يبدو من تسمية القانون. وقد كان الغرض منها حسب المذكرة التفسيرية إلغاء قانون النظام العام وتعديل قانون الصحة العمومية وجملة موضوعات أخرى لم يحددها التشريع السابق وليجعل لمدير المديرية سلطة الحكومة المحلية في مديريته. على أن يكون في مقدوره تحويل سلطاته لمفتي المراكز في المدن أو لنظار القبائل أو الهيئات من الأشخاص في الأرياف.

الحكم المحلي من الاستعمار إلى الحكومات الوطنية: ١٩٤٢ - ١٩٧١م

حينما زالت أخطار الغزو الإيطالي عن السودان عام ١٩٤٢ وبدأ السودانيون يطالبون الحلفاء بأن يكافئهم على مجهودهم العسكري والمادي الذي بذلوه لنصرة قضيتها، وعندما ازداد عدد الطبقة المتعلمة وبدءوا يعلنون الشكوى من أنهم لا يجدون حقهم في المشاركة في إدارة البلاد، وعندما بدأ الشعب السوداني على اختلاف طبقاته مطالبته للحكومة بمزيد من الخدمات وبخطوات أسرع، وعندما بدأت حركات ثورية تهدف إلى العصف بالحكم الثنائي في الأساس، بدأ المستعمر في إنشاء مؤسسات للحكومة المحلية أملاً منه في الآتي:

- قد يلهي العمل في هذه المؤسسات بعض المتذمرين من الأوضاع.
- قد يفتح العمل في تلك المؤسسات لطائفة أخرى من المتذمرين فرصة التمرس بالمسؤولية العامة والتدريب عليها حتى يأتي الوقت ليتسلموا مسؤوليات أكبر عندما يتم استقلال السودان الذي كان رأي السير نيوبولد فيه أن الطريق إليه شاق وطويل.
- قد يهيِّ استخدام أكبر عدد من القيام بأداء الخدمات المتزايدة في المناطق الريفية

التي تحتاج إلى تعليم وخبرة فنية كإداريين ومهندسين ومدرسين ومحاسبين وكتبة وغيرهم ممن يرفضون الخدمة مع الإدارات الأهلية وزعمائها غير المتعلمين ونظامها الوراثي الذي لا يصلح إلاّ لأغراض الحكومة الأولية كالحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء.

لذا أستعين بقوانين الحكومة المحلية لسنة ١٩٣٧م بعد تعديلها لإنشاء عدد كبير من المجالس المحلية في البلديات وفي المدن. وأبدى المستعمر اهتماماً بتطوير الحكم المحلي وصدر قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٤٣م. وقد كان الطابع المميز له أنه قانون استشاري وضع كل السلطات والصلاحيات في أيدي المديرين البريطانيين. وقد اقتصر تطبيقه على المديريات الشمالية ولم يجذب اهتمام المواطنين كثيراً. كما أنه لم يتحمس له مديرو المديريات.

تلك المشاكل تطلبت رؤى الدكتور مارشال الذي كان يعمل أميناً لمجلس مدينة كوفنتري البريطانية عام ١٩٤٨ والذي درس أوضاع السودان وجاء إلى السودان وطاف مدنها وقراها وخرج بالتوصيات التالية:

- ضرورة خلق نظام ذي طبقة واحدة يرمي إلى تكوين المجالس المحلية بأوامر تأسيس تصدرها الحكومة المركزية التي آل أمر إصدارها لمجلس الوزراء السوداني بعد الاستقلال. هذا مع مراعاة ظروف كل منطقة. وقد تضمن القانون مادة تمكن الجهات المعنية من خلق مجالس فرعية عند الضرورة. ولم يلجأ إلى ذلك إلا عند المناطق المحورية في الجزيرة إضافة إلى مديريات أخرى محدودة.
- تقوم المجالس المحلية على أسس ديمقراطية ويتم انتخاب النسبة الكبرى من أعضائها عن طريق الانتخاب الحر المباشر.
- ويتم تعيين الأكفاء فقط لحفظ التوازن في المقاعد المتبقية.

- أن تقوم المجالس على أسس جغرافية وليست قبلية مع الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.
- أن تتمتع المجالس المحلية بشخصية اعتبارية تمكنها من أن تقاضِي وتقاضَى.
- أن يكون للمجالس المحلية استقلال مالي.
- أن تعين المجالس المحلية ما تحتاج إليه من موظفين.
- أن يكون للحكومة المركزية حق الإشراف.

ونتيجة لتلك التوصيات صدر قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م. وقسم السودان إلى ٨٤ منطقة محلية. وقد روعي في ذاك التقسيم أن تكون المنطقة متماسكة لخلق روح الولاء المحلي. كما روعي أن لا يكون حجم المنطقة كبير بالدرجة التي لا تمتص مواردها تكاليف الخدمات التي يقوم بها المجالس.

يلاحظ أن كل تلك المناطق كانت ذات حدود جغرافية معلومة سواء كانت بلدية أو منطقة ريفية. بيد أن حدود بعض المجالس المنشأة تحت قانون الحكومة المحلية لمنطقة الأرياف سنة ١٩٣٧م كانت حدود وهمية. إذ كانت منطقة اختصاص المجلس هي منطقة سلطة الشيخ أو الناظر. وهي غير محدودة في حالة البدو الذين يترحلون على مساحات شاسعة بين مناطق متعددة. اقتطعت اختصاصات الحكومة المحلية من الأعمال التي كانت تقع ضمن مهام عدة إدارات ومصالح (في العهد الوطني وزارات) وحصرت في قائمة واحدة ألحقت بقانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م. فكان الفصل في اعتبار العمل حكومة محلية أم لا؟ وهل كان من الممكن إدارته محلياً أم يجب أن يدار على أساس مركزي؟ بشرط ألّا يهبط المستوى الفني للخدمة. وقد ترك لمجلس الوزراء فيما بعد حق تعديل اختصاصات الحكومة المحلية إما بالزيادة أو النقصان حسب التجارب.

مالية المجالس أتت من المصادر التالية:

- حصيلة العوائد المحلية من منازل وملاهي.

- حصيلة العشور من أطيان وقطعان.
- حصيلة الرخص على الحرف في الأماكن التي كانت تستوجب المراقبة كالأسواق وأماكن صنع وبيع الأطعمة.
- الرسوم على الخدمات التي كان يؤديها المجلس للجمهور كالنقل والقمامة والمعديات...الخ

توزيع ومهام المديريات في فترة الاستعمار البريطاني:

قسم السودان إلى ٩ مديريات كانت تسمى محافظات. تحدد مدير لكل مديرية يعينه الحاكم العام وقد كان مسؤولاً للحاكم العام عن القضاء والتشريع والأمن والإدارة. ولم تتعدل مهام الحكومة في المديرية بعد صدور قانون سنة ١٩٥١م؛ لأن المستعمر لم ير ضرورة منح السودانيين أكثر من الحكم المحلي في المناطق آنذاك.

توزيع ومهام المديريات بعد الاستقلال:

تم فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وأنشأت وزارات مختلفة لكل منها ضروب في المديرية وهم مديرو المديريات في الخدمة المدنية وموظفي السلك الإداري الذي يتبع لوزارة الداخلية التي آلت إليها سلطات السكرتير الإداري في فترة الاستعمار. ونقل السلك الإداري إلى وزارة الحكومة المحلية سنة ١٩٦٢ بعد إجازة قانون المديريات وبعد الاستقلال لم يدخل على هيكل النظام الإداري للمديريات أي تعديل ليواكب التعديلات الدستورية والديمقراطية التي شملت البلاد. وقد كانت دوافع الحكومة الوطنية في إعادة النظر في نظام إدارة المديريات هي:

إن النظام الذي كان سائداً في فترة الاستعمار كان ديمقراطياً في القاعدة لوجود المجالس المحلية ولكن بيروقراطياً في محتواه وضع كل السلطات في يد مدير المديرية وكان لا بد من تعميم الديمقراطي.

في فترة الحكم الذاتي للسودان (١٩٥٣ – ١٩٥٥) اهتم المستعمر بتوزيع سلطات

السكرتيرين الثلاثة إداري، مالي، قضائي بين الوزارات التي كونت. كما تم توزيع سلطات الحاكم العام بين رأس الدولة والجهاز التنفيذي بعد الاستقلال. ولكن غاب عن الحكومات الوطنية إعادة النظر في السلطات غير المحدودة الممنوحة لمدراء المديريات. سواء بالإبقاء على المناصب أو نقل بعضها إلى مجالس محلية.

برزت ضرورة نقل سلطات كان يمارسها مدراء المديريات لبعض المهنيين من رؤساء المصالح أو تحويل بعضها إلى رئاسة الوزارات بواسطة الوزراء والوكلاء حسب الحاجة.

لقد كان الصراع شديداً بين مدراء المديريات والموظفين المهنيين العاملين بها. واقسم ولاؤهم بين المديرية التي يعملون بها والوزارات التي ينتمون إليها.

استغلال الروابط التي جمعت كافة القبائل التي تقطن داخل حدود المديرية ورؤى ضرورة خلق جهاز حكم محلي ديمقراطي على مستوى المديرية.

هذا وقد أعد مشروع إدارة المديريات لمعالجة أوجه القصور على أن يشمل القانون الجديد مواد مختلفة لخلق حكم محلي على مستوى المديرية يكفل الآتي:

- الشخصية الذاتية الاعتبارية. وله أن يقاضِى أو يقاضَى. ويمتلك الأراضي والعقارات وخلافه.
- كفالة الاستقلال المالي عن طريق نقل الضرائب المركزية ذات الصبغة الإقليمية ونقل المخصصات إلى الخدمة ذات الطابع الإقليمي التي كانت تقوم بها الحكومة المركزية وهي ميزانيات المديرية.
- تحديد الإعانات المركزية لسد العجز متى ما حدث.
- وضع جدول يوصي بمنح إدارة المديريات سلطات واسعة ومتعددة كانت من اختصاصات وزارات الحكومة المركزية المستعمرة المختلفة لتمارس على مستوى المديرية.

- أن تكون لإدارة المديريات سلطة سن التشريعات اللازمة متى ما رأي مجلس المديرية ذلك.
- تأييد التشريعات المحلية التي تصدرها مجالس الحكم بواسطة مجلس المديرية.

وقد قدّم ذلك التصور أ. حسن عبد الله إلى السيد عبد الرحمن علي طه وزير مجلس الوزراء الذي أجازه في قراءته الأولى في ١٥/ ١١/ ١٩٥٨م بيد أن انقلاب عبود وقع في ١٧/ ١١/ ١٩٥٨م.

وفي عام ١٩٥٩ كونت لجنة برئاسة السيد محمد أحمد أبو رنات رئيس القضاء لدراسة تنسيق الصلات بين الحكومة المركزية والمحلية الذي كان يهدف إلى إدارة كل مديرية على النحو التالي:

- ممثل للحكومة.
- مجلس المديرية.
- مجلس تنفيذي للمديرية.

وقد تبنت لجنة أبو رنات المشروع ووافقت حكومة نوفمبر ١٩٥٨م عليه وصدر قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٠م الذي قام بالإلغاء وظيفة المدير وأنشأ في كل مديرية إدارة مديرية تتكون من:

- ممثل الحكومة يعينه رأس الدولة ويرفع التقارير عنها لرأس الدولة والوزارات المختلفة.
- مجلس المديرية يأتي نصف أعضائه بالانتخاب بواسطة مجالس الحكومة المحلية في المديرية والربع بالتعيين بواسطة رأس الدولة والربع الأخير أعضاء المجلس التنفيذي للمديرية بحكم الوظيفة.
- المجلس التنفيذي للمديرية وهم أكبر موظفي مختلف الوزارات العاملين في المديرية.

وبعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ تمت تعديلات في قانون إدارة المديريات تم بمقتضاها تعيين محافظ لكل مديرية من موظفي وزارة الحكومة المحلية يكون مسؤولاً لدى الوزير عن الإدارة الرشيدة. ويكون بحكم منصبه على رأس موظفي الحكومة بالمديرية ومسؤولاً عن التنسيق وعن رفع التقارير عن نشاط فروع الجهاز الحكومية (وزير الحكومة المحلية) إضافة إلى مسؤولية حفظ الأمن والنظام بحيث يكون مسؤولاً لوزير الداخلية.

وبعد انقلاب مايو ١٩٦٩م ألغت قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م وقانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦١م وصدر قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١م على النحو التالي:

- يعين رئيس الجمهورية محافظاً لكل مديرية من ذوي الكفاءة والخبرة والمقدرة الإدارية العالية والوعي السياسي الملتزم بأهداف ثورة مايو ويعتبر محافظاً ممثلاً للحكومة ومسؤولاً عن تنفيذ سياسة الدولة والحفاظ على الأمن والنظام.
- ينشئ مجلس الوزراء في كل مديرية مجلساً يسمى المجلس الشعبي التنفيذي لمديريته تخول له الصلاحيات التنفيذية والإدارية لإدارة المرافق العامة في المديرية ما عدا تلك الخاصة بالقوات المسلحة والأمن القومي والقضاء وأي مرفق آخر يستثنى من أمر تأسيس المجلس.
- استبدل اسم المحافظ بالحاكم ورسم المديرية بالإقليم.

نصت المادة (١٥) من قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١م على تكليف المجلس الشعبي التنفيذي بالمديرية بإنشاء مجالس شعبية محلية بالمناطق والمدن والأرياف والقرى والفرقان لتحقيق أكبر قدر من اللامركزية حسب ما يراه مناسباً في أداء الخدمات.

وبذلك أصبحت إدارة المديرية تتكون من المجلس الشعبي المحلي ومحافظ المديرية الذي أستبدل بالحاكم فيما بعد.

في مجال الكم عينت حكومة مايو ٩ حكام. حاكم لكل إقليم برتبة مساعد رئيس الجمهورية. تم تعيين من ٨ إلى ١٠ وزراء إقليميين بدرجة وزير دولة لكل إقليم يكونون مجلس الوزراء الإقليمي. عشرون مديرية جديدة ولكل مديرية محافظ بدرجة نائب وزير. بالإضافة إلى الأقاليم التسعة. مما يعني إنشاء ٥١٢٦ مجلساً محلياً. هذا الوضع أدى إلى الآتي:

- تدهور أو انعدام الخدمات الاجتماعية والأمنية في جميع أنحاء البلاد.
- تدهور في موارد البلاد الاقتصادية والمالية خاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعية.
- تمزيق الوحدة الوطنية.

عموماً الغرض من اللامركزية هو خدمة المواطن وإعادة صياغة وتركيب وجه الحياة في الرقعة الجغرافية المعينة ولا يعني خلق هياكل صورية لا تؤدي هذا الغرض. كما وأن تسليم السلطة إلى الجماهير يجب أن يرمي إلى إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي وليس العكس. كما وأنها ليست غاية في حدّ ذاتها وإنما فلسفة ووسيلة لنقل السلطة السياسية والإدارية للشعب وتمكينه من المشاركة الفعالة في إدارة وتصريف شؤونه تحقيقاً لمزيد من الاستقرار والتقدم. على أن يتم انتقال السلطة بأساليب معينة مثل انتقال السلطات أو تخويلها أو الاثنان معاً.

عموماً في عهد مايو وحسب فلسفتها «الاشتراكية» تم تركيز السلطات بالعاصمة على أن تستمد الخدمة المدنية أهميتها وفاعليتها من الآتي:

- تمكين الصفوة المختارة من نتاج الجيش والمؤسسات التعليمية، ويقع على عاتقها عبء تسيير أعمال الدولة.
- هيمنة الدولة على المرافق الاقتصادية والاجتماعية.

نحن لا نمانع من وجود دور لجهاز الدولة لما يتمتع به من خبرة ونفوذ ووضع

تاريخي في توجيه موارد البلاد وإمكاناتها البشرية والمادية وعدم استغلال النفوذ، على أن تكون من مسؤولياته:

- التنسيق بين الوحدات والإدارات المختلفة.
- التركيز على مشروعات التنمية وترقية الخدمات.
- الإصلاح الإداري وغرس وتعميق القيم والمثل العليا بين العاملين.
- الحفاظ على الممتلكات.
- الانضباط الوظيفي.
- شرح وتوضيح السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بمصالح الشعب.
- الرقابة الإدارية الفعالة.

وبما أن الخدمة العامة هي النشاط الفعلي والرئيسي المحرك لنشاط الدولة ويجب حصر وتحديد الآتي:

- حجم القوى العاملة.
- احتياجات البلاد الفعلية.
- تحديد الفائض من العمالة.
- ربط التعليم والتأهيل باحتياجات البلاد.
- وضع الخطط اللازمة لمعالجة البطالة.

وتحتم الضرورة هذا الإجراء لأن استخدام القوى العاملة وتوظيف الطاقات البشرية يزيد من معدلات الدخل الفردي والقومي ويقود إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير الأمن والاستقرار للبلاد.

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ أن تدهور الخدمة المدنية في السودان باستمرار ناتج عن:

- فقدان الكوادر الإدارية المؤهلة.

- تسييس الخدمة العامة.
- غياب الاستقرار النفسي للإداري والمواطن.
- عجز المرتبات.
- اختلال الوضع الوظيفي (فوارق بين موظفي المهنة الواحدة).
- انفصام العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليمية.

ولإصلاح هذا الوضع المتدهور في الخدمة العامة في السودان يجب الآتي:

- النأي بالخدمة العامة عن السياسة وإصدار التشريعات بذلك.
- إعادة النظر في هياكل الخدمة العامة وأجورها وشروطها.
- إقصاء العناصر الفاسدة.
- رسم الوصف الوظيفي مع تحديد مسؤوليات كل المستويات.
- تحديد العلاقة بين جهاز الخدمة المدنية مركزياً وإقليمياً.
- ربط التعليم والتأهيل باحتياجات البلاد.
- تكثيف التأهيل والتدريب.
- خلق كوادر إدارية مقتدرة.

إلى هنا نتطرق إلى الوضع الإداري لجنوب السودان بحكم علاقة المد والجذب في الوضع الإداري بين الشمال والجنوب.

الوضع الإداري في جنوب السودان

اهتم المستعمر بالتعليم في جنوب السودان مبتدءاً بأول مدرسة في واو عام ١٩٠٣. وقد هدفت سياسة التعليم في فترة الاستعمار البريطاني إلى نشر الديانة المسيحية وتطوير الجنوب في الاتجاه النفسي المعاكس للشمال. لذلك عقد المستعمر مؤتمراً لرؤساء البعثات التبشيرية في جوبا سنة ١٩١٠م وأبدى تخوفه من انتشار اللغة العربية وبالتالي

الدين الإسلامي مستنداً على الفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب. وقد صدر منشور للسير هارولد حاكما بكل السكرتير الإداري. منشور رقم (١٠٢٠١/ ٢٤) بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٣٠م ملحق ٨ فيما يتعلق بسياسة المستعمر نحو إدارة الجنوب ونص المنشور على الآتي:-

- توفير موظفين من غير الناطقين باللغة العربية من مآمير ونواب مآمير وكتبة وفنيين، سواء كانوا من أصول عربية أو زنجية جاءوا من الشمال.
- إغلاق الباب أمام التجار الشماليين وتشجيع التجار الإغريق والسوريين.
- ضرورة إلمام الموظفين البريطانيين بعادات ومعتقدات الجنوب.
- استعمال اللغة الإنجليزية واعتماد توصيات مؤتمر الرجاف.

وكرد فعل تلك السياسات صدرت مذكرة عن مؤتمر الخريجين بشأن الجنوب عام ١٩٤٢ تطالب بالآتي:

- إلغاء قانون المناطق المقفولة.
- رفع قيود التجارة والتنقل.
- إلغاء الإعانات الممنوحة من الإرساليات.
- توحيد البرامج التعليمية في كافة أنحاء البلاد.

مرة أخرى صدر منشور إداري من السير جيمس روتسون رقم South/ ١/ ١٨/ ٨٨ بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٤٦ ملحق ٣- بأبعاد جديدة خاصة في الفقرة ٣- ويقول المنشور:

(عن طريق التنمية الاقتصادية والتنظيم يمكن لهؤلاء القوم أن يهيئوا أنفسهم ليقولا كلمتهم في المستقبل) وتقول الفقرة ٦: (إن سياسة حكومة السودان فيما يتعلق بجنوب السودان تقوم أساساً على أن سكان الجنوب لهم خصائصهم المميزة أفريقيين وزنوج. ولكن الجغرافيا والاقتصاد يتحدان ليجعلا أن لا مفر من أن تتجه تنميتهم المستقبلية نحو الشرق الأوسط والسودان الشمالي العربي).

وفي مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ نبذ الجنوبيون سياسة العشرينيات والثلاثينيات في تطوير الجنوب في اتجاه مغاير للشمال.

في عام ١٩٤٨ جرت محاولات من السيد عبد الرحمن علي طه أول وزير معارف سوداني في عصر الجمعية التشريعية بتوحيد المناهج التعليمية بين الشمال والجنوب على النحو التالي:

- مناهج تعليم معلمين موحدة.
- كتب منهجية موحدة.
- تقديم اللغة العربية كمادة دراسية أو لغة ثانوية.
- منهج دراسي موحد.
- مجمع تعليمي تحت إشراف الحكومة في مريدي.
- تحسين وضع اللغة العربية للجنوبيين بمدرسة خور طقت.
- تدريب معلمي المرحلة الوسطى في خور طقت وطلاب الأساس في رومبيك.
- مضاعفة التعليم المتوسط.

وقد رسمت وزارة المعارف الخطة التعليمية التالية للجنوب سنة ١٩٤٩:

عدد المدارس		
تبشيرية	حكومية	الجملة
٤٥	٦	٥١
٥٦	٣٢	٨٨
٦٢	١١	٧٣

وفي عام ١٩٥٧ رفعت أول حكومة وطنية يد المبشرين عن التعليم ولكنها لم تمس جوهر التعليم.

عموماً تأثر الجنوب سلباً بسياسة المستعمر كما تأثرت بقية أنحاء السودان.

تسييس الخدمة المدنية

تأتي خطورة تسييس الخدمة المدنية في أنها تضع السودان في حالة اللاإدارة لأن من أهم ميزات الحكم المحلي هي الحيدة والاستقلالية. ونلاحظ أن لجنة الأثني عشر المنبثقة عن مؤتمر المائدة المستديرة كانت قد اقترحت تكوين وزارات محلية قد ينفرد فيها بالحكم حزب الأغلبية أو بالائتلاف مع حزب آخر. وهكذا تنقل المعارك الحزبية من العاصمة إلى الأقاليم.

وتقول الفقرة ٢٣ المتعلقة بالجهاز التنفيذي حسب لجنة الاثنى عشر: (يختار المجلس التشريعي أعضاء المكتب التنفيذي للأقاليم ويكون هؤلاء مسؤولين أمامه وله الحق في إزالتهم.) والسؤال الطبيعي كان:

من أين يختارهم؟

وماذا يكون مصير الإداري الذي لا ينتمي إلى حزب؟

هذا مع إمكانية استغلال الحزب الحاكم لإمكانات الدولة. كما وسوف يتحتم على الدولة بناء عدد من المكاتب والسكن للموظفين.

وفي عصر مايو وبعد إلغاء قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٥١ وقانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٢، حل محله الآتي:

- قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١م.
- قانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب سنة ١٩٧٢م.
- قانون تقسيم المديريات الشمالية سنة ١٩٧٤م.
- قانون (تعديل) المديريات الجنوبية سنة ١٩٧٦م.
- قانون الحكم الإقليمي سنة ١٩٨٠م.

- قانون الحكم الشعبي المحلي سنة ١٩٨١م.

وبعد أن وضع ما يسمى بالدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية، وضع رئيس الجمهورية كل السلطة وفي مختلف المستويات بالأجهزة الأخرى في يده: مع حرية الإرادة والتصرف حتى بالقدر الذي يستوجب الممارسة الديمقراطية السليمة. وهكذا انفرد رئيس الجمهورية بكل السلطات والصلاحيات. وانفرد حاكم الإقليم في المستوى الإقليمي بالسلطة حسب إرادته وأهواؤه.

وكانت النتيجة آلاف المجالس بلا سلطة مال ولا حياة. كما وأن المادة (٣٤) من قانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب سنة ١٩٧٢م تقول: (لا يجوز تعديل القانون إلّا بالأغلبية وثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب وموافقة ثُلثُ مواطني جنوب السودان في استفتاء عام).

ولكن بعد صدور الحكم الذاتي للجنوب سنة ١٩٧٢م سحبت سلطات الإشراف على الوحدات الإدارية من وزير الحكم الشعبي المحلي ومنحت لرئيس المجلس الانتقالي التنفيذي العالي. وبذلك انقطعت الصلة بين رئاسة الحكومة المحلية والوحدات الإدارية بالإقليم الجنوبي. وأصبحت شرق الاستوائية، غرب بحر الغزال، البحيرات، أعالي النيل، جونقلي بلا استفتاء. وقد كان ذلك خرقاً واضحاً للدستور من قبل رئيس الجمهورية.

إدارة البلاد في العهد الوطني ١ /١ /١٩٥٦م ـ ٢٠٠٨

خلال هذه الفترة قام العسكريون بعشر انقلابات في السودان نجحت منها ثلاثة. إضافة إلى ثورتين انتفاضتين نجحتا.

ففي عام ١٩٥٧ وبعد استقلال السودان بعام واحد قام السيد إسماعيل كبيدة بمحاولة انقلاب ضد أول حكومة وطنية مع مجموعة من ضباط الجيش والطلاب والخريجين. ولكن المحاولة أحبطت في مراحلها الأخيرة.

١٩٥٨ وقع انقلاب عبود الذي استمر لمدة ست سنوات. ولقد كان عبود اتحادياً وتسلم عبود الحكم من حزب الأمة.

١٩٥٩ قام السيد الرشيد الطاهر بكر (أخو مسلم) بمحاولة انقلاب فاشلة اشترك فيها يساريون وأعدم عبود خمسة من قادة الانقلاب شنقاً حتى الموت.

١٩٦٩ وقع انقلاب مايو لجعفر نميري استمر لمدة ستة عشر عاماً.

١٩٧١ قام هاشم العطا (وهو شيوعي) بمحاولة انقلاب أحبطت بعد ثلاثة أيام من وقوعها.

١٩٧٥ قاد حسن حسين بمحاولة انقلاب أحبطت في مراحلها الأولى.

١٩٧٦ قام محمد نور سعد بمحاولة انقلابية فاشلة (وهو حزب أمة).

١٩٨٥ انتفاضة أبريل وتدخل قيادة الجيش.

١٩٨٩ انقلاب عمر البشير (للأخوان المسلمين) والذي استمر حتى تاريخه.

وفيما نجحت ثلاثة انقلابات عسكرية نجحت الانتفاضتين الشعبيتين. وقد وقعت الانقلابات بمعدل انقلاب لكل ٥ سنوات، مما يعكس بوضوح سيطرة الفوضى السياسية على البلاد. على أن ثورة أكتوبر وانتفاضة أبريل تؤكدان قدرة الشعب السوداني على التخلص من العسكريين الذين يعتلون كراسي السلطة بالدبابات الحربية. ولكن حينما يسلم الشعب السلطة للديمقراطيين يفشل الديمقراطيون في صون تلك الثقة مما يعيد العسكر إلى مسرح الحياة السياسية في السودان.

وسوف تتناول الورقة بكثير من الإيجاز أكثر أخطاء الأنظمة العسكرية الثلاثة:

من أخطاء عبود القاتلة أنه فرض الأسلمة والتعريب على الجنوب بقوة الحديد والنار وبأسلوب وصل إلى حد الإبادة لشعب الجنوب. ولا يزال الشعب السوداني يذكر الفظائع التي ارتكبها حسن بشير نصر والتي وصلت حد حرق القرى وبداخلها السكان.

لم يكن عبود نافذ البصيرة ليدرك أن التحولات الاجتماعية في أي بلد تحتاج إلى وقت وتخطيط ومتابعة وصبر. هذا فضلاً عن أن إدارة البلاد من منظور ديني فيه كثير من التغول على حريات الشعوب. وهو خدعة سيئة من استخدام للدين كمدخل للسيطرة السياسية.

أيضاً من أخطاء عبود القاتلة هي إدارة البلاد بشكل شمولي، سلطوي استعلائي لصالح الشمال النيلي.

أما جعفر نميري فإن من أخطائه القاتلة هي:

تصفية الطبقة المتوسطة وضرب المثقفين والعمال المهرة مما تسبب في الهجرة الجماعية لهذه الشريحة بما عرف بهجرة العقول السودانية في فترة السبعينيات وما تلاها من سنوات.

هذا إضافة إلى الأسلوب العسكري، السلطوي، الشمولي، الأحادي، الأرعن الذي اتخذه وسيلة لحكم البلاد وبقوة السلطة البوليسية والحديد والنار.

تقييم اتفاقية نيفاشا

إن هذه الاتفاقية تتعرض اليوم للكثير من الانتقادات وخاصة من حلفاء الجنوب في الحرب الأهلية. كما أن في الجنوب نفسه كثير من التذمر وعدم الرضا من سلوكيات الحركة الشعبية لتحرير السودان، متهمين إياها بالفساد والمحسوبية وتفضيل بعض القبائل على الأخرى.. إلخ. على أن توقيع المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على اتفاقية نيفاشا قد قوبل بكثير من الهجوم من القوى السياسية المختلفة وذلك لأن الاتفاقية ثنائية، وقد ركّزت على توزيع السلطة والثروة بين الطرفين فيما ظلّت بقية القوى السياسية وأقاليم السودان بمعزل عن هذه الاتفاقية. وبرغم كل المحاولات التي تمت من القوى السياسية لتحويل الاتفاقية إلى برنامج قومي يعالج كل مرارات السودان، إلا أن الشريكان متمسكان

بموقفهما من الاتفاقية تماماً.

يتبع هذا الموقف من الشريكين محاولاتهما غير المجدية في إقناع القوى السياسية والشعب السوداني بمحاولات التوجه القومي من خلال اتفاق نيفاشا، وخاصة وأن دستور البلاد صاغته الحركة والمؤتمر الوطني والذي حدّد توزيع السلطة والثروة بينهما بمنأى عن أقاليم السودان، قد فرض قبول اتفاقية نيفاشا لكل القوى السياسية التي تعمل لإحداث التغيير الديمقراطي في البلاد.

وقد حدث بالفعل أن تواضعت القوى السياسية السودانية على قبول ايجابيات نيفاشا رغم ضآلتها ثم تعمل من خلال هذا المحور للولوج إلى فضاء ديمقراطي أرحب. نلاحظ أيضاً أن أكثر فئات المجتمع السوداني التي تعترض على نيفاشا وتعبر عن مظالم حقيقية هي تلك التي شاركت في الحرب الأهلية مع الجنوب وقادت الجنوب إلى طاولة المفوضات بتوصياتها وجهودها، حتى اتضح لها مساومة الطرفين بقضاياها التي حاربت من أجلها بجانب الجنوب وخرجت من اتفاقية نيفاشا خالية الوفاض، لذلك نجد استمرار التوترات الأمنية في إقليمي النيل الأزرق وجبال النوبة تحديداً، ولهذا تفجرت الإضرابات والمظاهرات من وقت لآخر بسبب الخلل الوارد في اتفاقية الترتيبات الأمنية في جبال النوبة وانهيار البنية التحتية ثم الضغط الاقتصادي الذي يعاني منه هاتين الإقليمين.

ثم تأتي قضية أبيي في رأس جيوب هذه التوترات الأمنية في صراع الشريكين حول أبيي حتى دمرت المدينة تماماً ولجأ المسيرية إلى الأمم المتحدة يشكون حالهم. ولم ترق معالجات الشريكين لأزمة أبيي لطموحات أبناء المدينة ولم تكن مقنعة بالقدر الذي يعيدهم إلى مدينتهم وإلى حياتهم السابقة. ومازالت أبيي هي قنبلة الإقليم الموقوتة التي تنفجر من وقت لآخر خاصة بعد اقتناع المسيرية بأن مساندتهم للمؤتمر الوطني في حربه على الحركة الشعبية لم تعالج أزمتهم الحياتية، بل العكس فقد أحسوا بأنهم خذلوا.

إن العلاقة بين الشريكين في الحكم هي علاقة غريبة وأساسها الشك والريبة وعدم الثقة وخاصة من جانب الحركة الشعبية التي تستند على مرارات تجاه سياسيين سودانيين سابقين. وهي بهذا المسلك وكأنها تحاسب الجيل الحالي من السودانيين على أخطاء أجدادهم.

المؤتمر الوطني نفسه غير مؤهل لكسب ثقة الحركة الشعبية أو ثقة الشعب السوداني بشكل عام، لذلك فقد أرهقت حكومة الشراكة المجتمع السوداني بكثرة عداواتها وكثرة مكايداتها السياسية ثم الحرب الكلامية التي تظهر في أجندة الإعلام من وقت لآخر حتى يجمعها الخطر الذي يهدد بقائها في السلطة أو مصالحها الاقتصادية، حينئذ يقفون في خندق واحد.

نضيف إلى هذه العلاقة الغريبة بين كيانين يحكمان البلاد دون الشرعية الديمقراطية، انتشار الفساد الذي استشري في البلاد ثم تطويع الاقتصاد السوداني برمته لصالح هذين الكيانين الذين لا يمثلان شعب السودان خاصة سياسة الخصخصة التي ينتهجها المؤتمر الوطني ليحول اقتصاد البلد إلى القلة الموالية له ثم يلقي بالكفاءات السودانية في الشارع باستمرار تحت مسمى الصالح العام.

نستطيع أن نسرد هذه المظالم والإخفاقات السياسية التي أخذت أشكالاً مختلفة من الحدة والعمق حتى طوقت السودان فيما تتأرجح تراتيبية هذه المظالم السياسية من إقليم لآخر حسب الظروف والوقت. على أن الخطر الحقيقي الذي يعمق الإخفاقات السياسية في تناول الشأن السوداني العام يكمن في طريقة تناول الشريكين لأزمات البلد وخاصة حزب المؤتمر الوطني.



الأحزاب السودانية وتاريخ الصراع والفشل

الآن نستعرض صراعات وانقسامات الأحزاب السودانية لتحديد مسؤوليتها في تخريب البلد والذي أثر ويؤثر على التنمية والمسيرة الديمقراطية. ذلك لأن الأحزاب تأتي إلى السلطة برغبة الشعب وثقته ثم لا تحافظ على هذه الثقة، بل وتضرب بها عرض الحائط وباستمرار حتى يأتي العسكر. وعند ظهور العسكر تبدأ بتقديم التنازلات المتواصلة أمام العسكريين وتلجأ إلى مصالحتهم، متسببة بذلك في تفتيت قوى المعارضة عموماً والإبقاء على المرتكزات الأساسية للنظم الديكتاتورية. وفي قبولها للتحالفات الثنائية مع العسكر تصل إلى درجة القبول بنسب من الثروة والسلطة بشكل مهين ومذل للمفهوم الديمقراطي أصلاً.

حينئذٍ يبدأ المواطن في تقييم وإعادة ترتيب الموقف ويقع فريسة اليأس من وجود نظام ديمقراطي حقيقي يرعى مصالحه وبين النظام العسكري القائم ولنستعرض أداء بعض هذه الأحزاب:

الإخوان المسلمين

تأسس حزب الإخوان المسلمين عام ١٩٤٦م تحت اسم قيادة على طالب الله وصادق عبد الله عبد الماجد ثم انقسم وخرج منه الحزب الاشتراكي الإسلامي بقيادة بابكر كرار.

وفي ١٩٥٩ شاركوا بمحاولة انقلابية ضد عبود قادها الرشيد الطاهر بكر الذي كان قيادياً اتحادياً انسلخ عنهم وانضم للإخوان المسلمين. في ١٩٦٠/ ١٩٦٤م تركز نشاطهم في الجامعات من خلال المنشورات والعمل الطلابي. وقد كان لندوة جامعة الخرطوم قبل ثورة أكتوبر والتي شارك فيها الدكتور حسن الترابي أثراً كبيراً في تمددهم السياسي فيما بعد تحت اسم جبهة الميثاق الإسلامي.

في عام ١٩٦٥ دخلوا البرلمان بمقعدين. وبعد أحداث الجزيرة أبا دخلوا في تحالف مع الأمة والاتحادي وغادروا البلاد إلى ليبيا. وقد كان ممثليهم في الجزيرة أبا هما السيد محمد صالح عمر والكاروري. في ١٩٧٦ عاد الجميع إلى السودان بانقلاب فاشل. ومرة أخرى قام جعفر نميري بضربهم ومن ثم قبولهم للمصالحة الوطنية.

تواصلت العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظام جعفر نميري وبرزت الصراعات الداخلية في حزبهم. وقد بنوا شروطاً للتصالح مع جعفر نميري تركزت على إطلاق سراح قياداتهم من السجون. وقد كان تعاونهم مع نميري عبارة عن سباق مع الزمن لتحويل الحركة إلى «ثورة» سياسية إسلامية قبل انهيار نظام مايو.

ففي فترة مايو استطاعوا التحكم في عملية التحالف وتوقيت الدخول والخروج والأخذ والعطاء مع جعفر نميري. وقد كان دافعهم هو تحويل مشروع حركتهم من برنامج تنظيمي إلى برنامج دولة. وبالتالي بعد المصالحة الوطنية عُيِّن د. حسن الترابي نائباً عاماً لوزارة العدل ومستشاراً لرئاسة الجمهورية وأستطاع عبر هذين المنصبين تمكين الإخوان المسلمين في مناصب قيادية في الدولة، حيث قاموا بصياغة القوانين الإسلامية

في القصر الجمهوري وتحديداً عبر كل من بدرية سليمان وعوض الجيد.

وقد كانت تلك القوانين عبارة عن تطوير للقوانين المقترحة لما يسمى بالدستور الإسلامي الذي دعت له حركة الإخوان المسلمين سلفاً. وبمجرد إعلان تلك القوانين تحركت قواعد الإخوان المسلمين بما يعرف بالمسيرات المليونية تأييداً لتلك القوانين، مما يؤكد أنهم الأساس في تنفيذ تلك القوانين. كما أن معظم القضاة والمشرِّعين قد كانوا من خلفيات إسلامية مثل المكاشفي وعوض الجيد وحسن إبراهيم المحلاوي القاضي الذي أصدر حكم الإعدام على الشهيد محمود محمد طه. فقد كانت المسألة تصفية حسابات مع مخالفيهم في الرأي من خلال تلك القوانين. وبحكم وجودهم في السلطة استطاعوا تأسيس قواعد في القوات المسلحة والنقابات المهنية وبدا ذلك واضحاً من خلال محاولة السيطرة على الانتفاضة الشعبية التي نفذتها كوادرهم في القوات المسلحة والنقابات والتي بدأت تطفو على السطح بعمل الانتفاضة الشعبية وتسيطر على مناصب في المجلس العسكري ومجلس الوزراء. فقد كان الجزولي دفع الله رئيساً للوزراء وعبد الرحمن سوار الذهب رئيساً للمجلس الانتقالي العسكري وهما من كوادرهما السابقة. ففي فترة الديمقراطية الثالثة التي تلت انتفاضة أبريل كان الإخوان المسلمين هم الأكثر معارضة للحكومة حتى دخلوها. ثم كان خروجهم للمعارضة بسبب مذكرة الضباط الشهيرة.

بيد أنهم لم يتوانوا في تأسيس الشركات المالية، البنوك الإسلامية، المنظمات الإسلامية مثل دانفوديو ومنظمة الدعوة الإسلامية، ثم قيادة الانقلاب داخل المؤسسة الديمقراطية حيث قادوا انقلاب ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩ على الأمة والاتحادي. بمعنى أن أحد شركاء حكومة الديمقراطية الثالثة قاد الانقلاب على تلك الحكومة.

في الإنقاذ كان لهذا التيار القدح المعلى، حتى ظهرت الانشقاقات بينهم، وأودع د. حسن الترابي السجن وشق تنظيمه السياسي من قبل الإنقاذ. وقد تمركزت أسباب الصراع حول السلطة بموجب مذكرة العشرة الخاصة بإقصاء د. حسن الترابي بسبب

زعم عدم الاقتناع بجدوى النظام الشمولي الذي أتى به هو إلى السلطة. وهو الآن يشتاط غيظاً من عدم المشاركة في السلطة. بل ويسعى لتحالف جماهيري يطيح بالمؤتمر الوطني.

عموما وسط هذا النشاط السياسي والعسكري المحموم وصل تنظيم الإخوان المسلمين إلى الحالية التالية من الإنشطارات والتشظي ونذكر منها:

- المؤتمر الوطني بقيادة البشير.
- الحركة الإسلامية – جزء من المؤتمر الوطني – بقيادة علي عثمان محمد طه.
- المؤتمر الشعبي – د. حسن الترابي.
- الجماعة الإسلامية – الكاروري
- الإخوان المسلمين جماعة الصادق عبد الله عبد الماجد.
- الإخوان المسلمين جماعة أبو نارو
- اتحاد قوى المسلمين (أقم)
- حزب الوسط الإسلامي
- حركة تصحيح المسار الإسلامي (حتم)

ونلاحظ أن سياسة الإخوان المسلمين على اختلافاتهم في إدارة البلاد تنطلق من أرضية دينية إسلامية حادة وتسلك كثيراً من الطرق الملتوية للوصول إلى مقاعد الحكم، وتخطط وتشارك في الانقلابات العسكرية. هذا فضلاً عن أن من أكبر أخاء وجرائم الإخوان المسلمين ضد شعب السودان هو ابتداع بيوت الأشباح واستيراد أدوات التعذيب وتصفية الخصوم عقلياً ونفسياً وعصبياً وجسدياً وربط الدين بالتعذيب والإرهاب.

وهذا إضافة إلى تفصيل الدين الإسلامي على مقاس أهدافهم ومطامعهم والدولة التي يحكمونها. وعلى سبيل المثال إصدار فتوى قتال الخوارج سنة ١٩٩٣ التي قننت الحرب الأهلية في الغرب والجنوب تحت دعاوى الإسلام. وقد قامت بتكفير أهالي الغرب والجنوب بالجملة كما ورد في الفتوى (حتى مسلميهم قد دنسوا المصاحف).

وبذلك يصبح حزب الإخوان المسلمين هو أكثر الأحزاب السودانية دموية وإرهاباً واستغلالاً للدين.

ونسبة للتخريب الشامل الذي أحدثه هذا الحزب في البلاد والأذى الجسيم على السودانيين، ونسبة لانطلاقة من أيديولوجية دينية حادة هي من تفصيله الخاص فهذا التيار لا يمتلك أي مقومات لحكم السودان.

حزب المؤتمر الوطني

المؤتمر الوطني يعتبر نفسه الوريث الشرعي لحركة الإخوان المسلمين. إن المؤتمر الوطني هو أسوأ الأحزاب على الإطلاق في تاريخ السودان القديم والمعاصر. فقد وصلت حكومة الإنقاذ تحت قيادة هذا الحزب (ورفاقه في المؤتمر الشعبي) إلى حد التصفية العرقية لأهل الجنوب والنيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور. الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى فرض العقوبات على السودان في هذا الشأن.

ثم قامت بتغيير جذري في التركيبة الديمغرافية للسكان بسبب سياسة التهجير القسري أو الاختياري نتيجة العنف في تلك المناطق وانتزعت المواطنين من مزارعهم ومواشيهم وقراهم وثقافاتهم وألقت بهم في أطراف المدن السودانية الكبيرة وبعض صحارى شمال كردفان وبورتسودان، دون أي مرفق خدمي يذكر. وقامت باستغلال الكثيرين منهم في أعمال السخرة لصالح كوادرها من الرأسمالية الإسلامية.

أيضاً قامت الإنقاذ بتصفية الرأسمالية الوطنية بأسلوب أمني بوليسي ومكنت كوادرها من القطاع العام عن طريق السوق الحر والخصخصة نتج عنه عشرات الآلاف من المواطنين الذين تم فصلهم تعسفياً.

ضربت المؤسسة العسكرية في مقتل حينما أفرغتها من محتواها الأساسي وهو الدفاع عن الوطن وحولتها إلى وحدات مختلفة من دفاع شعبي ومجاهدين ودبابين.. الخ، كبدائل

عن الجيش السوداني ولخّصت مهمة الجيش السوداني في الدفاع عن النظام وليس البلد.

أعطت الصلاحيات المطلقة لجهاز الأمن ليقوم بتعذيب وتصفية الكوادر المناوئة له وابتدعت بيوت الأشباح المشهورة بفظائعها ضد المواطنين.

تسببت في تفريغ السودان من مواطنيه من الطلاب والأسر وفئات الشعب بشكل عام.

انتهجت سياسة الإرهاب في علاقاتها الخارجية وخلقت العداوات مع كثير من دول الجوار. ووضع السودان في رأس قائمة الدول الراعية للإرهاب.

أفرغت المؤسسة التعليمية من محتواها وذلك بضربها في فترات الحرب الأهلية، وإهمالها في مناطق السودان عامة ثم قامت بتوجيه المناهج السودانية لخدمة أغراض النظام.

كما وقد تسببت سياسات التخبط الاقتصادي والـ«ثورة التعليمية» السطحية في انتشار عشرات الآلاف من الخريجين الجامعين العاطلين عن العمل والعمال بشكل عام. خاصة وأن شريحة الخريج الجامعي في أوج شبابها ونشاطها وهي في فترة سداد الدين للوطن.

مارست وتمارس سياسة التوقيعات الثنائية مع الأجسام العسكرية والسياسية المناوئة حتى فاق عدد التوقيعات الثنائية في عهد الإنقاذ مجمل التوقيعات التي تمت في السودان منذ تأسيس الدولة السودانية عام ١٨٢١ حتى تاريخه. وتتم هذه التوقيعات بغرض تفتيت القوى المعارضة وارهاق الشعب وشراء الوقت لتعزيز السلطة. ثم وبالتوقيع على اتفاقية نيفاشا الثنائية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ركزت السلطة والثروة في يدها ويد الحركة الشعبية، محولين قدر البلد وثرواته وسلطاته في أيدي قلة من العسكريين السودانيين وأتباعهم.

استشرى فساد الذمة المالية ونهب المال العام كانتشار النار في الهشيم من حكومتي

الشراكة ولم نسمع عن محاكمة علنية لأيٍّ من لصوص المال العام. ورغم الصراع اللفظي وغير اللفظي بين طرفي الشراكة إلّا أننا نجدهما متحدين ومتعاونين في حالة أن يتهدد الخطر مصالحهما.

ونستطيع أن نقول: إن في فترة النظام العسكري ـ الأصولي القائم عمت الفوضى العارمة أرجاء البلاد وفي كل المرافق والمناحي الحياتية للناس. وقد قطعت السلطة شوطاً بعيداً في التلاعب بقوانين الأحزاب والانتخابات فيما استخدمت مال الشعب لتهيئ نفسها للفوز في الانتخابات القادمة.

على صعيد العلاقات الخارجية فإنه لم يحدث منذ خروج المستعمر من السودان أن تمكنت كل هذه القوى الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، سواء كان ذلك بالتواجد الجسدي الواضح لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات العالمية المنتشرين في طول البلاد وعرضها، أو القوات الأممية في دارفور التي حددت بستة وعشرين ألفاً يأتون على دفعات. كل هذا يوضح فشل الحكومة في الإدارة الداخلية للبلاد. وقد دخلت إسرائيل عن طريق الجنوب وبأسلوبها المعروف ودخلت معظم القوى الدولية من دارفور ولم يبق لدارفور غير الوصاية الدولية تمهيداً لفرض الوصاية على السودان ككل.

ونستطيع أن نقول إن أسلوب إدارة المؤتمر الوطني للبلاد تسبب في الدمار مما لا يمكن إزالته لعدد من السنوات القادمة.

الحركة الشعبية لتحرير السودان

بتوقيع الحركة الشعبية لتحرير السودان على اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥م انتهت الحرب الأصلية بين الحركة وحلفاؤها والمؤتمر الوطني الحاكم، وهي الحرب التي استمرت لما يقارب الربع قرن من الزمان حاربت فيها الحركة عدة أنظمة سودانية ونحمد لهذه الاتفاقية أنها أوقفت نزيف الدم وحقنت دماء أبناء السودان.

أما فيما عدا ذلك فإن هذه الاتفاقية هي الأغرب من نوعها في تاريخ السودان. وقد جرت السودان إلى عمق دائرة الخراب الشامل لجملة أسباب لا تحتمل الورقة الخوض فيها. ولكننا نشير إلى هذه المطبات التي وضعتها أمام تقدم السودان ووضعت البلاد في حالة جديدة من الفوضى العارمة. وبما أن اتفاقية نيفاشا قد صممت من قبل القوى العالمية والإقليمية الأفريقية لحل مشكلة الجنوب فإنها كان يجب أن ترسم لذات الغرض فقط. ولكن بنائها على اتفاقية ثنائية بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني لتشمل الوطن ككل، فهذا هو الخطأ الفادح. وحتى تكون الاتفاقية ثنائية فقد أبعد المتفاوضون القوى السياسية السودانية بتكتيكات وسيناريوهات خلف كواليس المفاوضات ما لبثت أن ظهرت كلها عند التطبيق على مجمل السودان. علماً بأن الجسمان الموقعان يرتكزان على قاعدة عسكرية ويديران شؤون السودان من منطلقات ديكتاتورية دون تفويض من الشعب، ولا يمثل الجسمان أبناء السودان كافة.

الدعم والمعونات العالمية التي تسلمتها الحركة الشعبية في الثلاثة سنوات التي تلت اتفاقية نيفاشا كافية لبناء دولة كاملة. ولكن حتى كتابة هذه السطور لم يتم بناء أو ترميم مرفق خدمي واحد في الجنوب ما عدا الطريق المؤدي من المطار إلى مدينة جوبا.

وبما أن الحركة الشعبية لم تعمل لمرحلة التحول السياسي في فترة السلم طوال فترات الحرب الأهلية فقد انطلقت في طول البلاد وعرضها تنهب وتبطش بأسلوب الغاب.

الميزانيات المحلية والمعونات العالمية للجنوب تحولت إلى الاستثمارات في الخارج ثم الحسابات الخاصة في البنوك العالمية فيما تمارس سياسة الحديد والنار على مواطني الجنوب الأمر الذي دفع ببعض الشلك والنوير إلى طلب محاكمة الحركة لدى الأمم المتحدة على انتهاكات حقوق الإنسان. هذه الاتهامات التي تمت في فترة الحرب وتتم الآن لا مجال للخوض فيها هنا. فقط أن كثيراً من هذه الانتهاكات التي تمت في فترة الحرب موَّثقة في أضابير الأمم المتحدة والحيثيات العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

الحركة الشعبية تعمل للسيطرة على الجنوب ثم على السودان، ليس بالانتخاب فقط ولكن بقوة الحديد والنار. وما لهفة الحركة لشراء الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلّا بغرض هذا المشروع. وهي كما صرح أحد جنرالاتها تقول: لماذا نفصل الجنوب؟ يجب أن نأخذ السودان كله وهذا هو مفهوم الحركة لوحدة السودان. ومن نفس المنطلق يعمل ياسر عرمان بشكل محموم لتمكين كوادر من اليساريين في ما يسمى بقطاع الشمال. لأن ياسر عرمان يعلم أن لا موطئ قدم له في الشمال في حالة فصل الجنوب أو وحدته مع السودان أو الاستيلاء على الشمال.

عقدت الحركة الشعبية عدة مؤتمرات في كمبالا والقاهرة ودول أخرى ضمت بعض قطاعات من الهامش وهي دارفور والشرق، جبال النوبة، النيل الأزرق في محاولة لتوسيع قواعدها وأعدادهم وتوزيع أدوارهم عند تسليم الرئيس السوداني للمحكمة الدولية واستلامهم هم للسلطة حسب أجندة تلك المؤتمرات. وما معنى شراء الأسلحة بهذا الشكل المهووس في أكتوبر ٢٠٠٨ إلّا تأكيداً لنوايا الحركة. فهي في حالة صراع دائم مع المؤتمر الوطني، ويجتهد كلاهما في فضح الآخر، ولكن ما أن يتهدد الخطر الخارجي مصالحهما حتى نجدهم متحدين. مثال لذلك غزو خليل إبراهيم لأم درمان. الحركة لا تريد من خليل إبراهيم أن يستلم السلطة في الخرطوم. فقد حارب الرجل في الجنوب لصالح المؤتمر الوطني كما وأنه ينطلق من الإيديولوجية الإسلاموية. ولكن الحركة تحاور الحركات المسلحة الدارفورية مع جملة كيانات من الهامش لتساعدها في الوصول إلى السلطة مثلما فعلت مع حلفائها من النوبة والنيل الأزرق ثم تنفض يدها عنهم.

الحزب الاتحادي الديمقراطي

تاريخ الحزب الاتحادي الديمقراطي كالتالي:

- ١٩٤٤ تأسس أول حزب سوداني للاتحاديين تحت اسم الأشقاء.

- ١٩٥٣ تم تجميع الأحزاب الاتحادية من قبل المصريين في الحزب الوطني الاتحادي.
- ١٩٥٧ تحالف السيد علي الميرغني مع السيد عبد الرحمن المهدي في حكومة أسمياها حكومة السيدين برئاسة عبد الله خليل وزير الدفاع، بعد تكوين حزب الشعب الديمقراطي كانشقاق من الحزب الوطني الاتحادي.
- عاد السيد علي الميرغني وحزب الشعب الديمقراطي وتحالف مع الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الأزهري ليصبح الحزب الاتحادي الديمقراطي.
- ١٩٨٦ تحالف الاتحادي مع الجبهة الإسلامية سراً ليبقيا على قوانين سبتمبر ١٩٨٣م ومنعوا حزب الأمة من إلغاء تلك القوانين.
- ١٩٨٩ وقع الاتحادي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان على اتفاقية سلام لوقف الحرب في الجنوب رغم أن قوانين سبتمبر الإسلامية هي أحد أسباب الصراع العسكري بين الشمال والجنوب.
- ١٩٩٠-١٩٩٩ تمت تحالفات ثنائية مختلفة داخل المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه السيد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي.
- ٢٠٠٥ وقع محمد عثمان الميرغني على اتفاق جدة الإطاري بين الاتحادي والمؤتمر الوطني الذي قام عثمان الميرغني بتحويله إلى التجمع الوطني الديمقراطي ليصبح النواة لاتفاق القاهرة بين التجمع والمؤتمر الوطني سنة ٢٠٠٦م، رغم شعار التجمع باقتلاع النظام من جذوره آنذاك.
- ومنذ ٢٠٠٧ يدور الحوار حول توقيع ثنائي بين الاتحادي والمؤتمر الوطني في أجواء وفاقية حسب تصريح د. مندور المهدي أحد قيادات الحزب في الصحف اليومية.

كما أرسل السيد عثمان الميرغني وفد المقدمة إلى الخرطوم توطئة لعودته إلى البلاد. وقد بارك السيد عثمان الميرغني توقيع التراضي الوطني بين حزب الأمة والمؤتمر الوطني. وعلى ضوء تأرجح الحزب في إدارة شؤون البلاد تشقق وتشظي على النحو التالي:

- المرجعيات ـ عثمان الميرغني.
- هيئات ـ الحاج مضوي.
- اتحادي ديمقراطي ـ مجموعة الدقير.
- متوالي ـ جماعة الشريف الهندي.
- جماعة الأزهري.
- اتحادي داخل المؤتمر الوطني ـ جماعة الزبير وأبرسي.
- أحزاب اتحادية أخرى.
- وفي ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٨ وقعت ٧ فصائل اتحادية على تحالف بينهم مستثنية السيد عثمان الميرغني رئيس كتلة المرجعية.

وعلى ضوء هذه التحالفات الثنائية مع أجسام عسكرية أو سياسية خارجية من طرف هذا الحزب، حدثت تشققات داخلية مستمرة، تم إعادة تحالفات داخلية، كلها توضح تخبط هذا الحزب في كيفية إدارة البلاد نتيجة عدم القراءات الصحيحة للواقع السوداني المتغير على الدوام. هذه المسيرة من الفشل استمرت لما يفوق النصف قرن من الزمان.

حزب الأمة

تأسس حزب الأمة عام ١٩٤٥ رافعاً شعار السودان للسودانيين. وقد نازع الحزب الاتحادي الديمقراطي في التحالف مع مصر. وكان بعض تاريخه كالتالي:

- ١٩٥٧ تحالف السيد علي الميرغني مع السيد عبد الرحمن المهدي في حكومة

السيدين برئاسة عبد الله خليل وحينما أحس حزب الأمة بخطورة تقارب الوطني الاتحادي مع الشعب الديمقراطي، طلب من السيد عبد الله خليل تسليم الحكومة لإبراهيم عبود. وهذا ما ذكره عبود فيما بعد.

- ١٩٦٥ وبفوز حزب الأمة في الانتخابات العامة حاول إدخال السيد الصادق المهدي في الحكومة ولكن ذلك لم يكن بالإمكان نسبة إلى أن الأخير قد لم يكن في الثلاثين من عمره. ولكن الحزب ترك له دائرة الجزيرة أبا فيما بعد حيث أصبح رئيساً للوزراء وعمره ٣١ عاماً.
- ١٩٦٦/ ١٩٦٧م رفع السيد الصادق شعارات جديدة وهي إبعاد الدين عن السياسة (ذبح القداسة على أعتاب السياسة). وهذا ما أدخله في صراع سياسي مع عمه الهادي المهدي.
- ١٩٦٧ حدث انقسام حقيقي لحزب الأمة بين السيد الصادق وعمه الإمام الهادي، وقد كانت الحكومة برئاسة محمد أحمد المحجوب. مما دفع السيد الصادق بالانضمام إلى المعارضة مع السيدين إبراهيم دريج ووليم دينق.
- ١٩٦٨-١٩٦٩ محاولات رأب الصدع وتوحيد الحزب ليكون الصادق رئيساً له والهادي المهدي مرشحاً لرئاسة الجمهورية.
- ١٩٧٠ وحّدت أحداث الجزيرة أبا حزب الأمة. كذلك وحدتهم مع الإخوان المسلمين والاتحادي حيث سافروا جميعاً إلى ليبيا لقيادة العمل المعارض.
- ١٩٧٦ عادوا بانقلاب بقيادة محمد نور سعد.
- ١٩٧٧ وقّعوا على المصالحة الوطنية مع جعفر نميري ولكن السيد الصادق لم يستمر طويلاً في تلك المصالحة مما دفع به إلى السجن عدة مرات.
- ١٩٨٣م عارض حزب الأمة قوانين سبتمبر الإسلامية مع طرحه لمنهج الصحوة الديني.

- ١٩٨٥ قامت في البلاد انتفاضة أبريل.
- ١٩٨٦ عاد السيد الصادق إلى الحكم للمرة الثالثة.
- ١٩٨٩ عاد حزب الأمة لمعارضة نظام البشير.
- ١٩٩٩ وقّع مع نظام البشير على اتفاقية جيبوتي.
- ٢٠٠٧ بدأ المباحثات مع المؤتمر الوطني.
- ٢٠٠٨ وقّع مع عمر البشير على ما يسمى بالتراضي الوطني.

وبعد ٦٣ عاماً على تأسيسه وصل حزب الأمة إلى الإنشطارات التالية:

- حزب الأمة القومي – الصادق المهدي.
- حزب الأمة قيادة جماعية – ولي الدين الهادي.
- حزب الأمة التجديد – مبارك الفاضل.
- حزب الأمة المحايدين – مجموعة نهار.
- حزب الأمة التوالي – مجموعة النور جادين.
- حزب الأمة الفدرالي – مجموعة الزهاوي إبراهيم.
- ومن تحالفات وتوقيعات حزب الأمة أيضاً أنه:
- وقّع مع دكتور جون قرنق عام ١٩٨٦ في كوكادام لتجميد قوانين سبتمبر وحاكم الناس لحوارهم مع الحركة في ورشة امبو.
- قام بتسليح العرب في جبال النوبة والنيل الأزرق ومدهم بالسلاح والرتب العسكرية بغرض توسيع المد العروبي الإسلاموي في الغرب والجنوب.
- ١٩٨٦–١٩٨٩ تحالفات متناقضة مع الاتحادي الشيوعي والجبهة الإسلامية!
- ١٩٩٩ وقّع مع المؤتمر الوطني في جيبوتي.

تقييم عام للأحزاب

نخلص إلى أن الأحزاب الثلاثة الأمة الاتحادي والإخوان المسلمين يدورون في فلك الدولة الإسلامية. ورغم تعدد وتباين السيناريو السياسي إلا أن النتيجة واحدة.

يلاحظ أيضاً أن تنمية الموارد البشرية والطبيعية وتقوية الاقتصاد الوطني كلها أمور لا تحتل المرتبة الأولى في برامج هذه الأحزاب. بل إنها تعتمد على تعميق الاستلاب الديني لقواعدها بغرض تسهيل السيطرة عليهم وحسن استغلالهم. أيضاً يدخل حزب الأمة في دائرة الأحزاب العاجزة عن استيعاب الواقع السوداني وبالتالي القادرة على تغيير حياة المواطن السوداني.

كما نلاحظ أن جميع هذه الأحزاب المشار إليها إضافة إلى الحزب الشيوعي السوداني قد مارست العمل العسكري أما بالمحاولات الانقلابية أو بالتحالف مع العسكر أو بالنشاط العسكري (قوات التجمع في أسمرا مثالاً).

البلاد والأزمات الدستورية

تعاني البلاد منذ الاستقلال من عدم وجود الدستور الدائم للبلاد ومن الأزمات الدستورية. ففي كل سلطة تقوم لجنة أو هيئة مراجعة مسودة الدستور السابقة. ولكن ما أن تولد تلك اللجنة حتى توأد، وذلك لأن أعضاء الحكومة يتخلفون عن حضور الاجتماعات تارة ثم يتخلف أعضاء المعارضة تارة أخرى. وتدور الحلقة المفرغة حتى يعلن حزب معارض آثر الصمت منذ البداية أن يشترك في اللجنة ويعلن أن مقاطعته لها قد كانت احتجاجاً على مسلك الحكومة غير المسؤول كما وصفه. ولا يبقى في اللجنة غير أعضاء الحكومة. كيف يعلن عن رفضه من الخارج دون أن يناقش أعضاء الحكومة ويوضح لهم أسباب رفضه؟

عُطل الدستور لمدة ٦ سنوات في فترة عبود. ثم أعادت الجماهير الدستور بإرادتها

وذلك بإسقاطها لنظام عبود وإعادة الديمقراطية مع الحياة النيابية مرة أخرى. فماذا تم في ذاك التفويض الجديد من قبل الشعب؟

انعدم التعاون بين الوزراء. وطفحت الصحف اليومية ووسائل الإعلام بقصص الفساد والرشوة والمحسوبية فيما غرق السيد إسماعيل الأزهري في الصمت حتى عن غلاء الأسعار الطاحن في الشمال والمجاعة في الجنوب.

كثر تعطيل الصحف إدارياً. وكتب السيد إدريس حسن البنا رئيس تحرير وكالة الأنباء المحلية بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٨م وفي كتاب مقالات في السياسة السودانية ص٨ عن أن الحزب الاتحادي الديمقراطي يعاني من نكسة خطيرة واضحة ولا تحتاج إلى تبيان. ويعلل أسباب النكسة بعدم مواكبة الحزب لتطلعات الجماهير وعدم توافق جيل الأزهري والجيل الجديد.

هذا إضافة إلى تعقيد الأقليات العقائدية لحركة التطور التاريخي والاجتماعي، واستخدام الكوابح مثل التعصب الديني لفرض موقفها الذي لا يخرج عن كونه حالة استلاب تام وولاء أعمى للسادة رؤساء أحزابهم.

نادى عبد الخالق محجوب من وكالة الأنباء السودانية في عددها الصادر ١٤/ ١١/ ١٩٦٨م بالإسراع في إعلان حل تنظيم الإخوان المسلمين. ودعا جميع الديمقراطيين والاشتراكيين إلى مجابهة تنظيم الإخوان المسلمين بنفس أسلوبهم في العنف والإرهاب، والعمل على تحريم نشاطهم. أما تجربة حل الحزب الشيوعي وطرده من البرلمان سنة ١٩٦٥م والذي أعتبره القضاء السوداني باطلاً، فقد استحوذ على كثير من الوقت والجهد السوداني.

أما فيما يتعلق بلجنة الدستور فقد كلفت اللجنة القومية للدستور بإعادة النظر في المسودة التي وضعتها لجنة سابقة بتكليف من الجمعية التأسيسية التي أمر مجلس السيادة ومجلس الوزراء بحلها في فبراير ١٩٦٨م. المسودة أجيزت في الجمعية التأسيسية في مرحلة

القراءة الثانية وأجيزت فصول منها عديدة في مرحلة اللجنة. ولكن قاطع حزب الأمة جناح الصادق المهدي اللجنة معللاً رفضه بأنه لا يرى مدعاة لتكوينها وأنه يفَّضل أن تعرض المسودة رأساً على الجمعية التأسيسية.

تمسكت الأحزاب بمراجعة المسودة خاصة وأن حزب الشعب الديمقراطي المندمج في الحزب الاتحادي لم يكن قد اشترك. كما رأى قادته أن يتناول بالمراجعة تلك المسودة التي لم يشارك فيها. وأصرت بعض أحزاب المعارضة والحزب الشيوعي على مراجعة المسودة أملاً منها في أن تفرض ما لم تتمكن من فرضه في المرة السابقة.

إثر هذه الفوضى العارمة حدث التالي:

- انسحاب جبهة الجنوب (سانو بشقيه) إثر خلاف لفظي.
- استمر الخلاف حول شكل الجمهورية. هل تكون رئاسية أم برلمانية؟
- استمر الخلاف حول تشكيل الهيئة النيابية. هل يشكل مجلس وزراء وأحد أم مجلسين؟
- هل تمنح الحريات في حدود التشريع البرلماني وتعتبر ذلك التشريع نهائياً لأنها لا تقيد إلا بتشريع برلماني ويعتبر نهائياً غير قابل للطعن في الحكم؟ أم تمنح الحريات كلها؟ أو بعضها؟ في حدود تشريع معقول. أي أن يكون للقضاء حق النظر في التشريعات التي تقيّد الحريات العامة وإعلان بعضها باطلاً لمخالفتها الدستور؟
- هل يكون القضاء ثنائياً أم موحداً؟
- هل يكون التنظيم الإقليمي شرعياً أم مدنياً؟
- هل تفصل الأقاليم وأجهزة الحكم الإقليمي وسلطة أجهزة الإقليم وعلاقاتها عن السلطات المركزية؟ علماً بأن مسألة التنظيم الإقليمي قد قتلت بحثاً في لجنة الأثنى عشر وفي مؤتمر الأحزاب السودانية.

وقد تم الاتفاق حول الأسس المنظمة لها. وشذت بعض الأحزاب عن الاتفاق.

تواصلت خلافات الأحزاب على النحو التالي:

- هل يكون الدستور إسلامي؟ (لجنة سنة ١٩٦٧م).
- شبه إسلامي؟ (لجنة سنة ١٩٦٨م).
- لا ديني؟ (مقاطعة ٤ أحزاب).

وتواصلت تلك الفوضى والتيه السياسي المعربد. ووصِمت الجمعية التأسيسية بالفشل في مهمتها الأساسية وهي رسم الدستور الدائم للبلاد. وذهبت في إجازة طويلة دون أسباب معقولة. وقد كان السبب الأساسي لتلك العطلة هو خوف الحكومة من السقوط وسعيها وراء إسكات صوت المعارضة.

وقد استقالت حكومة محمد أحمد محجوب بسبب فوضى البرلمان التي تمثلت في الآتي:

- لم يكن النصاب قانونياً في معظم الجلسات.
- كانت الجلسات ترفع بعد دقائق من بداية انعقادها بسبب انشغال النواب بالبحث عن التراخيص ومعالجة أمورهم الخاصة.
- انشغال الجمعية التأسيسية بقضايا حزبية أهمها حل الحزب الشيوعي والصراعات بين الصادق وعمه ..الخ.
- هذا عن فترة ما بعد أكتوبر مثلاً. وتواصل أداء الأحزاب بنفس المستوى في مراحل التاريخ السياسي الوطني المختلفة، حتى كتابة هذه السطور، ولكن بأشكال وآليات مختلفة حسب مقتضيات الحال.

وبعد أن استعرضنا هذه الفوضى ووصلنا إلى مستوى عدم مسؤولية الأحزاب في إدارة شؤون البلاد، وعدم احترام ثقة المواطن السوداني ندرك إلى أي مدى تسببوا جميعاً في تعميق أزمة الدولة السودانية حتى وصلوا إلى مرحلة العجز عن تدارك هذه

الأزمة. خاصة وأنهم جميعاً لم يستوعبوا هذه الأخطاء الفادحة في حق الوطن والمواطن. بل ويسعون بكل المثابرة والحماس في العودة إلى كراسي الحكم وبنفس السيناريو الفاشل. ويكفي أن جميع الحكومات الوطنية ديمقراطيين وعسكر قد فشلوا في رسم الدستور الدائم للبلاد لأكثر من نصف قرن وإقناع الأمة بالمصادقة عليه والالتفاف حوله.

أسباب النزاعات في السودان

نرى من الضروري إلقاء مزيداً من الضوء على أسباب وإدارة التنازع العرقي باعتباره مشكلة تكاد تستعصي على الحل في حالة السودان.

والسؤال هو: هل يشكل التنازع العرقي ظاهرة تستعصي على التدابير السياسية والإدارية المعهودة؟

وما هي الضمانات اللازمة التي تجعل سياسات اللامركزية الفدرالية السياسية والإدارية والاجتماعية تؤمن الحدّ الأدنى من التماسك القومي والنسق الاجتماعي المتوقع مؤثرة وفعّالة؟

ويلاحظ أن تعدد الكيانات العرقية والسحنات الاجتماعية لا يشكلان الدافع الأساسي للاحتراب واندلاع الحروب الأهلية. بل وإن قبائل السودان المتباينة قد ناهضت الاستعمار منها جمعية قبائل السودان المتحدة (١٩١٩) والتي تطوّرت للاتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض بقيادة علي عبد اللطيف عام ١٩٢٤م. أيضاً طلب الإمام المهدي من الشمال المساعدة من النوبة والبقارة في الغرب لمواجهة المستعمر. ولكن أسباب التنازع

العرقي تبدأ في الأساس من الإحساس بالغبن الناتج عن الظلم السياسي والاقتصادي.

الأسباب الاقتصادية

في مجال الاقتصاد، نلاحظ أن الاقتصاد السوداني متخلف ثنائي التكوين وهما القطاعين الحكومي والخاص. ويعاني السودان من نشاط غير متكافئ في مجال التنمية وضعف في أداء كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

ففي عام ١٩٨٣ وعلى سبيل المثال بلغت استثمارات القطاع العام ٣٢٠٨ مليون جنيه فيما بلغت استثمارات القطاع العام ٢٧٥,٠٥ مليون جنيه. (المصدر: وزارة المالية - الخطة السياسية للسنوات ٧٧ - ١٩٨٣م المجلد الأول.)

كما وأن نصف استثمارات القطاع الخاص أي ٤٦٪ تتمثل في العقارات حيث تفسح الحكومات السودانية المجال للقطاع الخاص المنتمي لها ليستثمر أين وكيف يشاء لأن عوامل الكسب الحزبي وتمكين الموالين للسلطة تدخل في الحسبان. وحتى الاستثمار العقاري فإنه يتم بغرض التأجير للسفارات والمحال التجارية ولا يقع في المجرى العام للتنمية.

من جانب آخر، تقول الدراسات أن السودان لم يتمكن من تحقيق تحولات هيكلية يُعتدّ بها منذ استقلاله وحتى عام ١٩٩٩ وذلك (بدلالة انخفاض نصيب قطاع الزراعة من حوالي ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٤١٪ عام ١٩٩٩، وازدياد نصيب قطاع الصناعة من حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ إلى حوالي ١٩٪ عام ١٩٩٩، وازدياد نصيب قطاع الخدمات من حوالي ٣١٪ عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٤١٪ عام ١٩٩٩. وبعد أن تمكن القطر من تصدير النفط تغير الهيكل الإنتاجي بطريقة سريعة نسبياً حيث توضح معلومات البنك الدولي (٢٠٠٧) أنه في عام ٢٠٠٦ بلغ نصيب قطاع الزراعة حوالي ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ نصيب قطاع الصناعة حوالي

٣٥٪. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ١٩٩٩ تغير هيكل الصادرات بطريقة جذرية من الاعتماد على عدد من الصادرات الزراعية إلى هيمنة صادرات النفط والتي بلغ نصيبها عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٧٪ من إجمالي قيمة الصادرات). حسب الباحث بروفيسور/ علي عبد القادر علي في دراسته عن «اقتصاديات التنمية وسودان ما بعد النزاع».

هذا يوضح هيمنة النشاط غير الإبداعي والاستمرار في الاعتماد على مورد واحد للبلاد (سابقا القطن والآن البترول) كمورد أساسي للعملة الصعبة، ويمثل تركيز السودان على قطاعات محددة للاقتصاد وتصدير الموارد كمواد كخام غير مصنعة أحد كوابح التنمية الاقتصادية.

لذا نقرأ أن دخل الفرد السنوي في السودان سنة ٢٠٠٢ م هو ١,٨٢٠ دولار، وهو تقدير مبالغ فيه حسب تقديرات د.عادل عبد العزيز الفكي في دراسته عن التنمية الاقتصادية في السودان، إشكالية التمويل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم ٢٠٠٤ م، ص٥، حيث يرى أن دخل الفرد في السودان سيصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٦٠٩ دولاراً، أي أقل من دولارين باليوم. وهذا مبلغ زهيد وخصوصاً عندما نقارنه بدخل الفرد في دول مثل النرويج (٣٦,٦٠٠ دولار) وموريشيوس (١٠,٨١٠ دولار) والمغرب (٣,٨١٠ دولار) كان هذا دخل الفرد فيها عام ٢٠٠٤ حسب تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن الأمم المتحدة.

أما توزيع المشروعات التنموية على أقاليم السودان بحسب الباحث د. أحمد محمد حامد في دراسة عن «التنمية والاستثمار في ظل الحكم الفيدرالي» فهو كالتالي:

نسبة الإنفاق على التنمية (الإنفاق على الفصلين الثالث والرابع) من الإنفاق الكلي في الولايات الشمالية للعام ٢٠٠٣

الولاية	الإنفاق الفعلي الكلي (مليون دينار)	الإنفاق على الفصلين الثالث والرابع (مليون دينار)	نسبة الإنفاق على التنمية إلى الإنفاق الفعلي الكلي(٪)
الشمالية	٤٧٧١	١٩١	٤

الخرطوم	٦١٩٢١	٢٨٧٢٨	٤٦,٣
النيل الأزرق	٣٣٠١	٣٤٥	١٠,٤
كسلا	٥٤٧٠	٨٥٢,٢	١٥,٥
نهر النيل	٧٣٠٣	١٢٣٧	١٦,٩
البحر الأحمر	٦٤٨١	١١٦١	١٧,٩
سنار	٤٤٦٩	٤١١	٩,١
شمال دارفور	٥٨٣٠	٧٧٢	١٣,٢
شمال كردفان	٦١٦٠	١٤٨	٢,٤
جنوب كردفان	٣١٥٢	٣٢٣	١٠,٢
النيل الأبيض	٦٠٥٢	٣٨٢	٦,٣
الجزيرة	١٩٥٨٧	١٥٧٥	٨,٠
القضارف	٧٣٨٢	١٢٠٢	١٦,٢
جنوب دارفور	٥٩٠٥	٢٧٣	٤,٦
غرب دارفور	٢٧٤٢	١٤٣	٥,٢
غرب كردفان	٣٤٣٣	٢١٨	٦,٣
الجملة	١٥٣٩٥٩	٣٧٩٦١٢	٢٤,٥

المصدر: هذا الجدول من إعداد الباحث د. احمد محمد حامد – على أساس بيانات تقرير المراجع العام عن: حسابات الولايات عن العام المالي ٢٠٠٣.

كما توضح تقارير نسبة البطالة والفقر معاناة اغلب أقاليم السودان من هذين العاملين، وفق الجدول التالي:

معدلات البطالة والفقر في السودان ١٩٩٦

الاقاليم	معدل البطالة (٪)		معدل الفقر (٪)	
	ريف	حضر	ريف	حضر
الخرطوم	١٨٫٦	٢٢٫٣	٨٠	٧٦٫٩
الأوسط	١٦٫٤	١٦٫٣	٩١٫٢	٩٣٫١
الشمالي	١٥٫٧	١٩٫٦	٩٣٫٣	٨٤٫٦
الشرقي	٢٤٫١	٢٠٫٧	٩٤٫٣	٨٨٫٤
كردفان	١٤٫٧	٢١٫٠	٩٣٫٠	٨٦٫٥
دارفور	١٠٫٢	١٣٫٩	٩٧٫٠	٩٨٫١

المصدر: التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨

هذه الإحصائيات البسيطة توضح سوء التخطيط الاقتصادي الذي يتسبب في اندلاع الحروب الأهلية في الأقاليم نتيجة الإحساس بالظلم.

أيضاً يعاني التخطيط الاقتصادي في السودان من الآتي:

- سوء صنع السياسات الإنمائية والتوظيف غير القويم لموارد البلاد.
- سوء الإدارة وفساد الذمة المالية.
- سلطة سياسية غير مستقرة.
- شح مدخلات الإنتاج بسبب ضمور حجم النقد الأجنبي المتدفق للخزينة العامة مما يتسبب في كسر مركب للاقتصاد السوداني.

الأسباب السياسية

نلاحظ أن دولاً مثل كندا التي تتمتع بالتنوع العرقي المطلق قد نجحت تماماً في إدارة هذا التنوع وحولته إلى عامل بناء وتعايش سلمي واستقرار ورفاهية عن طريق

الإتحاد الفدرالي.

كذلك دول مثل بلجيكا تضم الفلاندرز والوالونز والأقلية الألمانية قد نجحت في إدارة هذا التنوع بأن ابتدعت فلسفة تقاسم الإخلاف spliting the diference وهذا يؤكد ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة بأن الانتماء العرقي وحده ليس كافياً لإثارة الخصومات الاجتماعية. وبذلك تصبح سياسة المناطق المقفولة في الجنوب وجبال النوبة في فترة الاستعمار البريطاني مجرد عوامل موازية ومحركات قوية للإحساس بالظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأبناء تلك المناطق. إضافة إلى سياسة الحاكمين من شمال السودان في تصعيد هذا الإحساس نتيجة مفاهيم غير مؤسسة حول العروبة والإسلاموية.

ومن تلك الممارسات للساسة الشماليين نحو الجنوب ما يلي:

- قبول السياسيين الشماليين للمجلس الاستشاري لشمال السودان الذي رسمه المستعمر سنة ١٩٤٣م كإطار مظهري لمشاركة السودانيين في السلطة بمعزل عن الجنوب وبقية الهوامش.
- التفاوض مع محمد نجيب رئيس مصر سنة ١٩٥٢م حول المستقبل الدستوري للسودان أيضاً بمعزل عن الجنوب وبقية الهوامش.
- مما دفع الجنوبيين برفض فترة الثلاث سنوات (٥٣ - ١٩٥٦م) وهي الفترة الانتقالية ليتم بعدها حصول السودان على استقلاله، رغم أن بعض الجنوبيين مثل أستانس لاوس وعبد الله بياساما ولويجي أدوك قد كانوا أعضاء بارزين في الجمعية التشريعية وقتها ولم يكن الجنوب قد أسس أحزاباً سياسية قوية. وقد رفض الساسة الشماليون طلب الجنوب ببقاء الإدارة البريطانية في الجنوب وكذلك تمديد الفترة الانتقالية التي حددت بثلاثة سنوات.
- كما أن سودنة إسماعيل الأزهري للوظائف سنة ١٩٥٥م على أسس فنية بحتة

دون اعتبار للتنوع العرقي وإعطاء الفرصة لأبناء الهوامش قد أثار حفيظة الجنوبيين وهيأ الجنوب للتمرد الذي بدأ بتمرد توريت سنة ١٩٥٥م من الفرقة الاستوائية السابعة من قوة دفاع السودان. ثم تواصل الرفض العلني العسكري حتى ٢٠٠٥م.

نضيف لعوامل الحروب الأهلية في الجنوب سياسة الانصهار القسري التي فرضها عبود سنة ١٩٥٨م منتهجاً سياسة القمع العسكري دون أن يعي الأثر البالغ لسياسة الانغلاق الاقتصادي والثقافي واعتبرهما بدعة استعمارية ستزول آثارها بعد رحيل المستعمر. ثم تبعته بقية الحكومات الوطنية ديمقراطية كانت أم عسكرية في ذات النهج رغم المحاولات الهشة لمعالجة تلك الأمور منذ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥م في مؤتمر المائدة المستديرة برئاسة مدير جامعة الخرطوم، ومراقبة كينيا، يوغندا، تنزانيا، نيجيريا، غانا، الجزائر ومصر. من الأحزاب السياسية التي شاركت في مؤتمر المائدة المستديرة الأمة، الاتحادي، الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي، ثم هيئات نقابية مهنية منضوية تحت لواء جبهة الهيئات. من الجنوب شارك الحزب الوطني الأفريقي (سانو)، وجبهة الجنوب.

ولكن لم يؤت المؤتمر ثماره نسبة لدخول الأحزاب الشمالية بدون تصور واضح لمعالجة مشكلة الجنوب وأقاليم السودان ككل. أيضاً لم تطرح أحزاب الجنوب تصوراً موحداً لمستقبل العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب. بل طالبوا بالآتي:

- حزب (سانو) جناح أقري جادي ـ الانفصال.
- حزب (سانو) وليم دينق – إتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب.
- جبهة الجنوب – حق تقرير المصير.

رفضت الأحزاب الشمالية النظام الفدرالي وكذلك حق تقرير المصير والانفصال. وأصرت على بقاء السودان دولة موحدة وقدمت البديل وهو مجلس تشريعي وتنفيذي ومحافظ يرزس المجلس التنفيذي. واستمرت مقاومة الجنوب لجميع الأنظمة الحكومية

في العهد الوطني حتى اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥م.

عموماً عام ١٩٧٣م اقتضى دستور السودان أن تدار جمهورية السودان على أساس نظام لا مركزي يشمل الإطار الدستوري والقانوني لتخويل السلطة وفقاً لما يحدده القانون. علماً بأن الفقرة (٥) من الدستور تقول:

(أن يمارس الشعب حقوقه الديمقراطية عن طريق مجالس ومؤسسات شعبية منتخبة وعن طريق الاستفتاء وفق وحدات إدارية جغرافية يحدد القانون عددها).

وبذلك سنت ٣ تشريعات أساسية هي:

- قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠م.
- قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٨١م. خلفاً لقانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١م.
- قانون العاصمة القومية لسنة ١٩٨٣م خلفاً لقانون مديرية الخرطوم لسنة ١٩٨١م.

هنا برزت المعادلات الصعبة في الجمع بين أسلوب التركيز والتخويل مع ما لرئيس الجمهورية من حق مطلق في التدخل والتصرف في شؤون الأقاليم. وبذلك فشلت خطط الأقاليم في إحداث النمو المتوازن والبدء في التنمية بسبب:

- فقد التمويل.
- انعدام المرتكزات العلمية ودراسة الجدوى.
- تمركز المشروعات المحلية والإقليمية حول أهداف الكسب السريع.

أسس الحكم اللامركزي

عموماً الاختصاصات المحلية والفدرالية يتم تفصيلها بمقتضى مقررات الدستور الاتحادي وما يتم إقراره بالدستور لا يتم تعديله أو إلغاؤه إلاّ بإجراء دستوري.

وعليه، يخضع المواطن لسلطتين متساويتين في الشرعية السياسية. وعليه أن يمتثل لهما وفق ما يقتضيه القانون العام وتتطابق السلطات أرضاً وتختلف مجالاً. كما وأن التساوي بين الوحدات اللامركزية سمة أساسية للحكم الفدرالي.

أما فيما يتعلق بالبقاء داخل الوحدة الفدرالية أو الخروج منها كما في محاولات محافظة كيبيك الكندية فإن النظام الأمريكي قائم على حتمية الإتحاد وعدم مشروعية الاستقلال التام. والسوفيتي كان يسمح بالانفصال. كما وأن ليس للحكومة القومية صفة التعديل في الولايات لأن الدستور يضفي حصانة قوية للولاية كمظهر من مظاهر السيادة الجزئية. وفي نفس الوقت لا تستطيع أي ولاية الانفصال عن الوطن الأم وتستقل بنفسها. وأي محاولة لتقليص سلطات الولايات تتطلب موافقة الأمة بأغلبية عظمى وفق إجراءات صعبة تمنع التعديل.

التشريع المالي من أقوى صلاحيات الولاية في الدولة الاتحادية. فهي تستطيع استدرار المال من جمهورها وفق تشريع ضريبي تسنه الهيئة التشريعية المحلية، وتكون للتشريعات الضريبية قوة القانون التي تماثل قوة القانون القومي. فتحكم به المحاكم وتطبق نصوصه كاملة غير منقوصة. وفي هذا تعزيز لسلطة الولاية على الجمهور، وإشعار الجمهور بأن حكومتهم ذات سلطة واسعة لا تقل عن سلطات الحكومة القومية. ويعطى الحكم الفدرالي الصلاحية الكاملة للولاية لتقسيم أرضها الصغيرة لأغراض الحكم المحلي. فتنشئ بإرادتها الحرة اختصاصاتها وماليتها. لذلك سمحت بعض النظم الفدرالية لحكومات الأقاليم بإبرام المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاقتصادي. كما وأن الحكم الفدرالي سوف يعالج مسألة الاحتفاظ بالهوية الثقافية لأقاليم السودان أكثر مما فعل نظام الحكم الإقليمي المحلي، حيث يمكن تطوير اللغات المحلية والثقافات... الخ.

أيضاً يصبح من اختصاصها إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم المعاملات

في إطار رقعتها، مستمدة من الدستور الفدرالي السوداني، عكس ما تمارسه الحكومات السودانية على الأقاليم بأن تفرض عليها إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم المعاملات مستندة على المصدرين الأساسيين للتشريع في السودان هما الشريعة الإسلامية والعرف، حيث يخضع قانون الأحوال الشخصية للدين والعرف الذي يتبعه الزوجان.

هذه المسائل يجب أن تعالج في الدستور الفدرالي مثل سن القوانين المدنية التي تعالج قضايا الأحوال الشخصية بشكل عام والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة. على أن تعددية الأوضاع القانونية للوحدات الفدرالية تعتبر منهجاً لإضفاء كينونة ذاتية أكثر عمقاً للولايات المكونة للدولة، كما نلاحظ في نيجيريا حيث يمتثل الهوسا لسلطة تشريع الأحوال الشخصية حسب الإسلام ويطالب مسلمو جزر منداناو الفلبيني البالغ عددهم ١٠٪ من سكان الفلبين، يطالبون بالدولة بكيان قانوني مميز مستمد من الشريعة الإسلامية. إضافة إلى أن القوانين الفدرالية المحلية تسمح بالتعددية التعليمية. وذلك بسن مناهج دراسية مستمدة من واقع الإقليم ثم الدولة الأم. كذلك في مجال الإعلام، الإرشاد، الصحة، وكل أمر يمس كيان الإقليم ويبرز هويته دون مساس بالكيان العام السوداني.

على أن النظام الفدرالي سوف يواجه ببعض العقبات عند بدء التأسيس نتيجة إلى:

- أثر التقدم العلمي والتكنولوجي في إلغاء الحدود التقليدية بين المناطق (عند توسيع المدن).
- الهجرة من الريف إلى الحضر التي تسببت في تفريغ الريف وتكدّس الحضر.
- تعارض الاعتبارات الديمقراطية والكفاءة الإدارية.
- الآن نقترب وتدريجياً من شكل الدولة السودانية الحديثة التي يمكن أن تعيد للوطن والمواطن كرامتهم.

الهيكل العام لشكل الدولة السودانية الحديثة

تشكل هذه الفقرة إطاراً عاماً لشكل الدولة السودانية الحديثة حسب التسلسل المنطقي لتحليل أزمة الدولة السودانية الموّزع بين الاستعمار والعسكريين والديمقراطيين. ويتحدد الإطار العام كالآتي:

نوع الحكومة: برلمانية رئاسية

تتكون من مؤسستين سياسيتين منتخبتين هما:-

- البرلمان - جهة التشريع.
- مجلس الشيوخ - جهة المراجعة لقرارات الرئيس.
- منصب رئيس الدولة - رمزي.

والغرض من مراجعة قرارات رئيس الدولة بواسطة مجلس الشيوخ هو تجنب تجسيد الدولة في شخصه. كما أن مقعد المعارضة في البرلمان - يجب أن يتمتع بنفوذ قوي.

شكل الحكومة : فدرالية ولائية :

مما يعني منح أقاليم السودان حكماً فدرالياً بصلاحيات واسعة ومؤثرة ومؤكدة

حسب ما ينص عليه الدستور الدائم للبلاد.

التقسيم الفدرالي لولايات أو محافظات السودان:

- الشمالي
- الأوسط
- الشرق
- دارفور
- كردفان
- الجنوب
- العاصمة القومية.

وفي حالة فصل الجنوب في استفتاء الجنوب عام ٢٠١١م تصبح الولايات الفدرالية السودانية ستة.

التقسيم الفدرالي للدولة:

الحكومة الفدرالية المركزية في الخرطوم – **Federal Governement**

الولاية الفدرالية وهي **Federal State**

المحافظة الفدرالية وهي – **Federal Province**

الوحدة الفدرالية/ المدينة أو تجمع القرى وهي – **Federal Unit**

الدستور: يبنى على أسس الديمقراطية الليبرالية ويتضمن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وضمان توقيع السودان والتزامه باتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة والطفل.

الانتخابات: ترسم ضوابط انتخابية تضمن الشفافية العالية لهذه المؤسسة لأنها تمثل حجر الأساس في تداول السلطة. على أن تكون المؤسسة الانتخابية مستقلة تتمتع بجسم مركزي وفروع في الولايات الفدرالية. تتم انتخابات السودان على أسس علمية تستخدم

فيها كل تقنيات المعرفة الحديثة من خرائط مفصلة للدولة الفدرالية والولايات والمجالس والقرى. كما تحتفظ بآخر الإحصاءات السكانية. ويتم استيعاب كوادر ذات تأهيل علمي عالي واستقلالية سياسية من شخصيات مشهود لها بالتجرد الوطني الخالص. ولا يجوز أن تتدخل أي هيئة في عمل المؤسسة الانتخابية وتخرج نتائج الانتخابات للشعب في وسائل الإعلام المختلفة وأي وسائل أخرى معتمدة.

القوات المسلحة: تعاد المؤسسة العسكرية إلى قوميتها ومهمتها الأساسية هي حماية الوطن وليس النظام الحاكم. على أن تشكل القوات المسلحة السودانية النظامية قاطبة سنداً قوياً وحقيقياً للحكومة التي تأتي عن طريق الانتخاب.

كما ويجب أن تحل جميع المليشيات التابعة للنظام الحاكم الحالي ويتم تجريدها تماماً من الأسلحة وتدمج كل التكوينات العسكرية الموازية في القوات المسلحة السودانية. إضافة إلى المراجعة المستمرة لمستوى أداء هذه المؤسسة وتحسين أوضاعها وذلك بالتدريب المستمر للعسكريين وغرس القيم العسكرية الأصلية وسط الجنود.

الكفاءات الوطنية: يتم تصريف شؤون البلاد بواسطة نخب من الكفاءات المشهود لها بالخبرة والكفاءة والتجرد الوطني بصرف النظر عن انتماءاتها السياسية، شرط ألا تكون قد ساندت القوى السياسية الباغية في البلاد ولم تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان ولم تتغول على المال عالم.

المؤسسات العامة: يجب إعادة صياغة المؤسسات الاجتماعية وإنشاء تكوينات جديدة بناءاً على المنهج الليبرالي والدستور الدائم للبلاد. كما يجب وضع المقترحات التي تحدد اختصاصات هذه المؤسسات والأجهزة وتراتبيتها.



لماذا وكيف يجب أن يحكم السودان فدرالياً؟

مما سبق تتضح أسباب فشل محاولات تطبيق لا مركزية الحكم في السودان. ففي زمن الأنظمة العسكرية يكون رئيس الجمهورية هو المخوَّل الرئيسي للسلطة وله حق التعيين والفصل والتدخل المباشر في شؤون الأقاليم دون الرجوع إلى أحكام الدستور. وبرغم تطبيق المؤتمر الوطني لفدرالية الحكم في السودان إلاّ أنه النظام الأكثر فشلاً في تحويل الحكم إلى الأقاليم. أولاً لأن رئيس الجمهورية هو الحاكم المطلق، وثانياً لأن تطبيق هذه الفدرالية يتم على أسس دينية لذلك تحدث أشكال مختلفة من الفوضى الإدارية والسياسية. هذا فضلاً عن جمع محاولات لا مركزية الحكم في السودان قد تركزت على إدارة تلك الأقاليم من منظور إسلاموي عروبي. والحكومات السودانية بذلك تخدم أغراضها الحزبية أو العسكرية وتستغل أقاليم السودان لبسط النفوذ والتمدد السياسي مستغلة ما توفر لها من مصادر دخل الدولة إضافة إلى كثرة الجبايات والضرائب التي تفرض على المواطنين وأنشطتهم التجارية. وبذلك أصبحت أقاليم السودان مصدراً بشرياً واقتصادياً ومالياً لتعزيز السلطة في الخرطوم.

وبحسب التعريف العلمي للفدرالية فإنها تقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة من تشريعية، تنفيذية وقضائية بين حكومة المركز وحكومات أخرى تتمثل في وحدات جغرافية مكونة للدولة. والتوزيع أفقي جغرافي. وينشأ اتخاذ القرار السياسي على علاقة تعاقدية دستورية تنساب من سلطات السيادة العليا إلى الوحدات المضطلعة بالتصرف الذاتي للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في نطاقها الجغرافي المحدد. بمعني أنه (نظام الاتحاد التعاقدي) حيث تفقد الوحدات الجغرافية سيادتها في المجال الخارجي وتحتفظ بسيادتها الداخلية. ويتطلب هذا النظام دستور خاص لكل إقليم، وقوانين خاصة، ومجالس نيابية خاصة ومحاكم خاصة. ويتم تفصيل الاختصاصات المحلية بمقتضى الدستور الاتحادي.

والدستور الاتحادي يمنح الدولة (الأم) أي المركز الحقوق التالية:

- التمثيل الدبلوماسي.
- الدفاع.
- إبرام المعاهدات الدولية.
- إبرام المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع التجاري والمالي.

بمعنى أن النظام الفدرالي يعنى إدارة التعدد داخل الكيان الواحد.

والغرض منه هو:

- الضرورة السياسية والاجتماعية لتطوير الحكم الإقليمي.
- الضرورة الأمنية ونشر السلام.
- إرساء قاعدة صلبة للتنمية القومية مرتكزها التخطيط والتنفيذ الموضعي.
- ضرورة الانتماء الثقافي والحضاري وتحديد الهوية.
- ضرورة التغيير وأخذ الطابع الدولي في الحسبان.

ومن مقومات نجاحه:

- الموافقة على إعلاء قيمة الدستور الجديد.
- حصر مسؤوليات الحكومة المركزية وصلاحياتها بصورة واضحة في الدستور.
- تحديد الحدود والتخوم الجغرافية على أساس إقليمي حسب المعايير الدولية.
- وهناك أسباب قوية للأخذ بالحكم الفيدرالي منها:
- الاتساع الجغرافي بحيث يسمح الإقليم الفدرالي بالاستثمار الجيد لموارده ويشكل قاعدة مالية قوية لتمويل الخدمات والمشروعات.
- التكامل الثقافي على النطاق الإقليمي تمهيداً للتكامل القومي.
- تقوية الحكم المحلي داخل الولاية.
- الحوار الوطني الدائم لمعالجة قضايا مؤسسية لها صلاحيات اتخاذ القرار.
- التوازن في توزيع الثروة القومية على أساس معيار الكثافة السكانية وتراتبية حاجة الإقليم.

ويساهم الحكم الفدرالي في احتواء صدامات التعددية العرقية حينما يتحدد الإطار العام للإنتمائيين المحلي والقومي. أيضاً حينما تتم معالجات ناجعة للصراع حول الموارد والتوزيع العادل للثروة.

أما نظام اللامركزية فهو يتأرجح بين المركزية القابضة والتفويض المحدود أو تخويل متسع لأقاليم السودان حسب ما تستوجبه توجهات الحكم القائم ومقاصده وظروف البلاد في ذات الوقت. والمركزية في حالة السودان هي أسلوب تنظيمي قائم على توجيه النشاط السياسي والإداري وتجميعه في هيئة رئاسية واحدة في جميع أنحاء الدولة. بمعنى ميل الحكام إلى إصدار القرارات والسياسات من محور ارتكازي هو العاصمة وشخص واحد هو الرئيس.

وتتميز المركزية بقاعدة التدرج الهرمي الحاد من أعلى إلى أسفل، وتسلسل الأوامر

والقرارات حيث لا تبقى هناك قيمة للقرارات في المستوى الأدنى ولا قيمة أو مشروعية لها إلّا بختم الحاكم، سواء كانت مركزية سياسية أو اقتصادية أو إدارية. وهي أيضاً تجميع للهيئة السياسية في يد هيئة رئاسية واحدة. وتقوم السياسة الاقتصادية على إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وفقاً لخطة مرسومة ذات إطار زمني محدد. علاوة على أنها تجميع لنشاط الإدارة من تخطيط وتنظيم وتنسيق وإشراف وتوجيه وغيرها في يد السلطة التنفيذية وفروعها التابعة لها في الأقاليم، حتى أصبحت المركزية هي:

- حصر سلطة التقرير والبت النهائي في السلطة الرئاسية.
- تبعية الموظفين وتدرجهم إدارياً تختلف باختلاف النظم السياسية في تشكيل الجهاز التنفيذي.

وفي حالة النظم البرلمانية تتمركز السلطات في يد رئيس الوزراء، ثم الوزراء ووكلاؤهم ثم مديرو المصالح والأقسام...الخ

وهي في تلك الأحوال مطلقة، فيما يجب أن يقود أسلوب التنظيم إلى توزيع للسلطة بين المركز وهيئات مستقلة قانونياً.

بمعنى:

- لا مركزية سياسية.
- لا مركزية إدارية مصلحية.
- لا مركزية إدارية إقليمية.

المعالجة

اللامركزية السياسية هي وضع دستوري يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة تشريعية، تنفيذية وقضائية بين حكومة العاصمة والحكومات الشعبية في الأقاليم. هذا الأسلوب يناسب الدول كبيرة الحجم مثل السودان. وهذا ما يسمى

بالاتحاد الفدرالي. ويتم توزيع السلطات الثلاث في الاتحاد الفدرالي بمقتضى الدستور الذي تكون له السيادة على السلطة المركزية والسلطات الإقليمية. على أن تكون هناك هيئة عليا للفصل في المنازعات بين الحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم أو الولايات المنضوية تحتها.

لا مركزية الإدارة المصلحية أو المرفقية هي أسلوب تنظيمي توزع بمقتضاه الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة تُحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي أو مهني. وتمارس هذه الاختصاصات على مستوى أقاليم الدولة أو بالنسبة لإقليم أو عدة أقاليم معينة. وتنبني اللامركزية الإدارية على الاستقلال عن الحكومة.

لا مركزية الإدارة الإقليمية تقوم على توزيع السلطات والاختصاصات بين الأجهزة الإدارية المركزية وهيئات مستقلة تعمل في وحدات جغرافية.

هذه الهيئات الجغرافية المستقلة هي (دويلات) الإتحاد الفدرالي. على أن تتمتع إدارات الدويلة الفدرالية باختصاصات أصيلة ومستقلة في حدود القانون كالآتي:

- ثبوت الشخصية المعنوية لدولة الإتحاد الفدرالي.
- اختصاصات معلومة تباشرها بإداراتها.
- قيام رقابة إدارية من الدولة على هذه الهيئات.

هنا تبرز ضرورة الجمع بين تخويل وتركيز هذه المسؤوليات وكيفية الجمع بينهما وإدارتهما بفن ومهارة. نضرب أمثلة للدول المعاصرة حول التفويض والتركيز.

ففي حالة الدول الصغيرة مثل الكويت والفاتيكان فلا فصل لهما. هذا فضلاً عن أن توزيع وظائف الدولة توزيعاً كاملاً على هيئات مستقلة عن الحكومة المركزية يؤدي إلى وجوب تركيب شبه فدرالي. ويتم الجمع بين الأسلوبين حسب الجغرافيا، الاقتصاد، السياسة والاجتماع لتلك (الدويلات الفدرالية). على أن المزايا الأساسية للامركزية الحكم فدرالياً تتلخص في الآتي:

- إنها تمكّن من قدر المشاركة الشعبية في تخطيط وإدارة وتقييم المرافق الخدمية والإنتاجية في الأقاليم وفق مصالح السكان وحسب ما تمليه طبيعة الأقاليم ومواردها.
- إنها تمثل منفذاً قانونياً للتعبير عن طموحات مشروعة والتي في غيابها يتحول الشعور الجماعي العرقي بالغبن إلى الحروب الأهلية.
- تساعد في التخطيط العلمي السليم لبرامج التنمية القومية والإقليمية عن طريق توفير المعلومات الأساسية والإحصائيات الأولية للاستفادة منها في عملية التخطيط القومي.
- تعالج القصور الملحوظ في أداء الحكومة المركزية الذي يتسم بوحدة النمط ورتابة الإجراءات.
- ينال الموظفون نصيباً أوفر من التدريب على شؤون الحكم وذلك بحصر ومعالجة المشاكل المتواترة.
- توفر وقتاً طيباً للحكومة المركزية لمعالجة قضايا كبرى والتفرغ لرسم السياسات القومية واستخدام الموارد لصالح كل أجزاء الدولة.

وفي التسلسل الهرمي للدولة الفدرالية يجب تكوين جسم لفض النزاعات بين الحكومة الفدرالية المركزية والولايات الفدرالية ويحدد الدستور الدائم للبلاد هذه المهام ومن هو الشخص المؤهل التولي هذه المهام. على أن يأتوا بالانتخاب كما هو الحال بالنسبة لكل الوظائف القيادية في الدولة والولايات والمجالس الفدرالية التي يجب أن تخضع كلها للعملية الانتخابية. ونستثني من الانتخاب الإدارة الأهلية. أي إدارة الوحدة أو القرية. هؤلاء هم طبقة المكوك والعمد والمشايخ والسلاطين الذين يأتون عن طريق الإرث ويوافق عليه سكان الوحدة أو القرية. ولكن أيضاً يتم تقنين لصلاحياتهم ومهامهم في الدستور الدائم للبلاد.

كيفية تنفيذ عمل المؤسسات العامة

تطرح الأسس المقترحة من قبل الحزب لصياغة مؤسساتية الدولة في حوار وطني شامل ويتم تزويد الرأي العام بقدر وافر من المعلومات حول أنظمة الحكم في الدولة المتقدمة بواسطة أساتذة وخبراء على قدر من التجرد العلمي.

المؤسسة الإعلامية

تعمل المؤسسة الإعلامية بضوابط وشفافية وأخلاقيات مهنية عالية. بمعنى تمليك المعلومة للشعب حول نظام الحكم وما يتخذ بشأنهم من قرارات. كما وان تتمتع وسائل الإعلام بالحرية التامة في التعبير ورفع المراقبة الأمنية على الصحف اليومية ووسائل الإعلام القومية المختلفة. وهذا معناه أن تساهم المؤسسة الإعلامية في تبسيط النظم الديمقراطية في السودان حسب الضوابط الأخلاقية العالمية والمحلية للعمل الإعلامي. أيضاً تساهم المؤسسة الإعلامية في النزول إلى التراث والثقافات السودانية والارتقاء معها إلى القيم السودانية الأصيلة.

المؤسسة التعليمية

يحق للولايات الفدرالية حسب ما سوف ينص عليه الدستور الفدرالي رسم المناهج التعليمية المختلفة التي تعكس واقع الإقليم وثقافته وحضارته داخل إطار القومية السودانية العامة. ويتم تحديث المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا وتدريب الطلاب حسب التطورات العلمية العالمية. وترصد الميزانيات الكافية للعملية التعليمية كما يجب تدريب المعلمين والعاملين في هذه المؤسسات باستمرار وتحسين أوضاعهم بما يحفظ كرامتهم ويهيئهم لهذا العمل الإنساني القومي الجبار. أيضاً يجب الاهتمام بالتعليم الموازي والمعاهد والكليات المهنية في مختلف مجالات المعرفة بالعمل المهني والحرفي.

الدين والدولة

الدولة العلمانية في السودان فيها حل لمشكلات متجذرة في حكم السودان. وكما أسلفنا من قبل فإننا نحترم كريم المعتقدات. كما وأن حرية العبادة هي من الحريات المؤكدة في المواثيق الدولية ولا يجوز استخدام الدين كمدخل لحكم الدولة ولا يجب أن يقيد الدين بسياسات الدولة. ومن جهة أخرى فإن مهام الدولة حياتية ولا علاقة لها بخلاص النفوس بعد المات. لذلك يجب الفصل التام بين الدين والدولة. خاصة بعد تأمين الدستور الدائم للبلاد على الحريات العامة التي تتضمن حرية العبادة. هذا فضلاً عن أن الدولة الإسلامية ليست بذات وجود في القرآن والسنة وإنما هي مجرد اجتهادات فردية يفصلها بعض الحكام في السودان لبسط نفوذهم.

وهكذا فإننا نراجع سياسات الدولة باستمرار في كل الظروف المتغيرة وهذه المراجعة تحتاج إلى إعادة فحص لطبيعة الدولة ووظائفها وطبيعة العلاقة بينها. وتنصب المراجعات المتواصلة والتشريع لصالح الرفاهية الاجتماعية بمعنى أن يسهم التشريع في تأكيد الحرية الإيجابية باستمرار.

أيضاً من ميزات النظام الليبرالي الأساسية هي أنها تدعو وتعمل باستمرار إلى ازدياد ثبات الطبقة الوسطى ونفوذها لأن الطبقة الوسطى هي ترمومتر الدول المتقدمة.

وهكذا يتحقق المبدأ الليبرالي بمعناه الحقيقي وهو التحرر بقدر الإمكان من سلطة الدولة ولكن في نفس الوقت الذي يعمل فيه كل فرد لما فيه مصلحته الذاتية وخاصة في مجال الاقتصاد، فإنه يعمل على ما فيه مصلحة الآخرين. وهكذا يتحقق التناسق الاجتماعي.

وأخيراً:

يجب ربط الوعاء الخدمي للسكان في الولايات الفدرالية بالآتي:

- الحوار الوطني الدائم لمعالجة القضايا الإدارية والتنموية من خلال أجهزة مؤسسية لها صلاحيات اتخاذ القرار بعلم وإدراك أهل الولاية والتعاون مع الخبراء الفنيين والإداريين المركزيين.
- توزيع عادل للثروة القومية بين المركز والأقاليم على أساس:
- معيار الكثافة السكانية ونصيب الفرد من المنصرفات العامة.
- معيار الموارد الطبيعية غير المستغلة حتى يوّجه إليها جهد الإقليم.
- معيار العمالة الريفية بحيث تعالج مشكلة الأقاليم الطاردة.
- معيار الجدوى والقدرة التنفيذية وهو قدرة الولايات على إعداد وتقسيم المشروعات وتنفيذها بفعالية تنظيمية عالية.

المراجع

- الاقتصاد السياسي للتخلف: البروفيسور توماس سنتس.
- السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي:دكتور الهادي عبد الصمد عبد الله.
- الحكم والإدارة في السودان:علي حسن عبد الله.
- الطريق إلى الدولة: سالم أحمد سالم.
- الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية: د. محمد وليد العبادي.
- الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: ورقة الأستاذ محمد علي جادين في ندوة مركز الدراسات السودانية حول هل الانتخابات ضمانة للديمقراطية ١٢/ ١٣/ أكتوبر ٢٠٠٨م.

مقالات وكتابات



العنف ضد المرأة السودانية: لا عزاء للنساء [1]

أبدأ هذه الصفحة وفي هذا اليوم بالذات باستعراض صور معاناة المرأة السودانية عامة، وتعرضها لكافة أشكال العنف، قبل أن نتناول الاقتراحات والحلول.

أشكال العنف الممارس ضد المرأة السودانية:

(١) العنف الجنسي:

زادت ظاهرة العنف الجنسي ضد المرأة في فترات الحروب وفي ظل نظام الإنقاذ بالذات. يتركز العنف في مناطق الحرب على الاعتداءات الجنسية على النساء من فتيات وبالغات وعجزة. ورغم أن هذه ظاهرة جديدة على المجتمع السوداني ومرعبة اجتماعياً وفردياً، إلا أنها انتشرت مع هذا النظام حتى أصبحت ممارسة يومية، وأخذت طابعاً جماعياً حتى أصبحت جزءاً من سياسة الإنقاذ في مناطق الحرب.

---

(١) كتبت الأستاذة نور تاور هذا المقال في شكل حوار مفتوح على الشبكة العالمية قبل عامين بمناسبة يوم المرأة العالمي في ٨ مارس ٢٠٠٥. قامت هيئة تحرير ليبرو بتنسيق المقال للنشر في ملف هذا العدد؛ لأن معظم القضايا التي عالجها لا تزال قائمة.

من قبل حدثت في جبال النوبة وبشكل جماعي، وحدثت في مناطق النيل الأزرق وجنوب السودان، وتحدث في بيوت الأشباح والسجون. وقد أخذت شكلاً شرساً جماعياً ومقيتاً في جبال النوبة وبنفس الصورة التي تحدث في دارفور اليوم، ولكن نسبة لبعد جبال النوبة عن الحدود الدولية، ووقوعها بين منطقتين متحاربتين، لم تجد مستوى الإعلام مثل دارفور.

والسؤال هنا:

لماذا ظهرت الاعتداءات الجنسية على النساء والرجال على حدّ السواء وبهذا الشكل من الانتشار على يد المقاتلين في صف الإنقاذ؟ ولا تهم المسميات هنا: دفاع شعبي، جنجويد.

(٢) العنف الجسدي والاجتماعي (الختان):

يعتبر هذا النوع من العنف هو أقساها وأشرسها في رأيي؛ لأن للعادات والتقاليد قدرة خرافية في التأثير الخارجي والداخلي.

لسنوات طويلة كانت الشلوخ والوشم هي (ماركات) توضح الانتماء إلى قبيلة معينة، وحتى اليوم هناك بعض القبائل التي تمارس نفس الوشم في أعضاء مختلفة من الجسد، كنوع من الجمال أو تحديد القبيلة.

ونستطيع أن نقول أن معظم هذه العادات أما أنها اختفت، أو أنها في طريقها إلى الاندثار، ولكن تبقى عادة هي الأكثر ضرراً صحياً، وما زالت تمارس إلى اليوم، وهي الختان.

صدر قانون في الستينات يعاقب الطبيب أو الداية التي تقوم بعملية الختان، ولكن ولأن المجتمع مازال واقعاً تحت هذا التأثير، استمرت العادة في الخفاء، ولم نسمع بحاله واحدة تم التبليغ عنها تجاه السلطات الصحية.

تدريجيّاً ومع ارتفاع نسبة الوعي، وكثرة الجمعيات التي تنبه إلى أضرار الختان،

انحسرت هذه العادة حتى كادت أن تختفي، وتلقائياً توقفت بين الأسر التي تعيش في دول المهجر، بحكم قوانين تلك البلاد، حتى ظهر نظام الإنقاذ وأعاد كل شيء للسطح وبشكل شرس.

قام النظام بإرسال الدايات إلى مناطق الحرب (لتطهير) النساء، بغض النظر عن أعمارهن، وذلك لتأكيد دخولهن في الإسلام، علماً بأن المملكة العربية السعودية مهبط الوحي لا تقوم بختان البنات، وعلماً بأنه لا يوجد نصّ واحد في القرآن الكريم أو السُنة يدعو إلى ختان البنات.

ويحيرني اهتمام حكومة الإنقاذ بأعضاء المرأة التناسلية، فهي أما في حالة «طُهارة»، أو في حالة اعتداء جنسي!!

أيضاً كثيراً من العادات والتقاليد أقعدت المرأة عن النمو والتقدم، ولا مجال لذكرها هنا، وكذلك الأمثال الشعبية التي أول ما تضرب، تضرب صحة المرأة النفسية، وتحولها إلى شخصية ثانوية في عقلها الباطن أولاً وهلم جرا...

(٣) العنف الاقتصادي:

وصل الاقتصاد السوداني إلى أدنى درجاته على يد هذا النظام، وتمركز القرار الاقتصادي في أيدي قلة هم/ ن الموالين لنظام الإنقاذ فقط، وحتى هؤلاء درجات.

بدأت حكومة الإنقاذ بفصل آلاف النساء من الخدمة المدنية فصلاً تعسفيّاً، وأغلبهن من الكوادر المتخصصة في الخدمة المدنية والتي نالت قدراً عالياً من التعليم وخبرة في مجال العمل. فقامت بفصلهن في الوقت الذي يغلى فيه شعب السودان من ضنك العيش.

ثم التفتت إلى النازحات من مناطق الحرب وبدأت حملتها الاقتصادية الشرسة عليهن وتحديداً بائعات الشاي والمأكولات على الأرصفة، وكذلك بائعات الخمور البلدية التي يمارسنها لكسب العيش وتربية جيوش من الأطفال فقدوا عائلهم في الحرب.

ضُربت النساء، وزُج بهن في السجون هن وأطفالهن، وفقدت بعضهن أطفالهن الرضع في السجون نسبة لتردى الأوضاع. أيضاً مارس نظام الإنقاذ سياسة التجويع في المعسكرات حتى متن من الجوع وبالآلاف.

مات الأطفال بسبب الجوع وماتت النساء المسنات أيضاً وهن يفتقدن إلى لقمة العيش والدواء. واستخدمت حكومة الإنقاذ نظام التجويع لإرغام المسيحيات منهن في الدخول في الإسلام في الجنوب وجبال النوبة. أي أن الغذاء متوفر والعلاج متوفر ولكن لا نمنحه إلا في حالة دخولك إلى الإسلام!. وحتى تثبت دخولها في الإسلام يأتون (بالداية) لتقوم بختانهن حتى وهن فوق الأربعين سنة، ومع الطهارة وفقد الرعاية الصحية. فقدت بعض النساء أرواحهن.

(٤) العنف القانوني:

أ - قانون الأحوال الشخصية:

هذا القانون يندرج تحت بند العنف الصارخ المسلط على نساء السودان. وهذا القانون بما فيه من ثغرات لا يواكب العصر أو متطلباته. كما نعلم أن الدين الإسلامي متطور، إلا أن هذه الثغرات قد تم توسيعها وتفصيلها قصداً من قبل نظام الإنقاذ.

مثلاً قانون بيت الطاعة والذي يجبر المرأة أن تعود إلى نفس الرجل الذي أذلها وأهانها، ليمارس مزيداً من القمع عليها، واستخراج ما في جعبته من عقد نفسية. نظام الإنقاذ حدد أن تكون العصمة بيد الرجل وأن يحق لولى أمر الفتاة (أياً كان) أن يزوجها بمن يشاء حتى وهي في سن العاشرة.

وقانون الأحوال الشخصية اليوم وفي السودان عند حدوث الطلاق يملك للزوج من أثاث البيت مثل الكمبيوتر إن وُجِد وبعض الأدوات التي (تناسبه) كرجل، وللمرأة الحلل والدوكة والصحون الخ. الزوج نفسه والذي أصبح غولاً شرساً بفعل تحريض النظام يمارس كافة إشكال العنف على المرأة (حمرة عين)، حتى تتراجع عن أي فكرة

بتقديم الشكوى ضده.

هذا القانون يعطى كافة الصلاحيات للرجل ويمنع المرأة من أبسط الحقوق.

ب – حرية التنقل وقانون المَحرَم:

كما يتجلى العنف القانوني في منع المرأة من حرية التنقل، وأعنى هنا قانون المَحرَم.

لا يجوز للمرأة السودانية السفر إلا بمَحرَم، حتى لو كانت دكتورة أو على مستوى من التعليم والمسؤولية.

قابلت إحدى زميلاتي في الدراسة في مطار تونس ومعها ابنها الذي لم يكمل العاشرة من عمره. كان لقاءً عابراً وأخبرتني بأنها في طريقها إلى كاس لحضور أحد المؤتمرات.

فسألتها: (ومتلتله الولد مالك؟!). أجابت قائلة: دا المَحرَم!

النظام لا يثق في سيدة خريجة جامعية وعلى مستوى عالي من المسؤولية. وحتى حينما يوفدونها إلى مؤتمر لا تغادر إلا بمَحرَم وإن كان دون العاشرة من عمره! هذا القانون بالذات تمخضت عنه جملة مشاكل وهي أن تعمد بعض الفتيات إلى الزواج من شخص حينما تقرر السفر. ويتم الاتفاق على أنه مَحرَم فقط على أن يتم الطلاق عند أول مأذون خارج حدود السودان. رأيت نماذج كثيرة في القاهرة.

أبسط ما يمكن أن يقال عن هذا القانون هو عدم الثقة في المرأة السودانية مهما بلغت من العمر ومهما بلغت من التعليم.

وحتى في الشوارع العامة فإن المرأة لا يمكن أن تجلس بجوار رجل في السيارة أو في مكان عام، إلا إذا كان معها ما يثبت نوع علاقتها بذلك الرجل، وإلا تعرضت لقانون النظام العام. يعنى هذا أن تتحرك النساء وفي جيوبهن كل المستندات الثبوتية اللازمة.

(٥) العنف الأكاديمي:

وهذا موضوع طويل ومعقد.

أولاً حدّد نظام الإنقاذ نوع الكليات التي يجب أن تدخلها الفتيات، وأبعدت

كليات الطب والهندسة وبعض الكليات الأخرى بحجة أن هذه الكليات لا تناسب المرأة السودانية.

ثم جعل نظام الإنقاذ من الجامعات والمعاهد مسارح متعددة الأغراض، منها الاستقطاب، ومنها القمع والإرهاب.

لم تتردد كوادر الإنقاذ من الدخول إلى حرم الجامعات وضرب الفتيات ضرباً مبرحاً وهن بملابس النوم، متى ما أحست بضرورة (تأديبهن)، ومارست عليهن شتى صنوف التهديد والإرهاب.

الجامعات والمعاهد العليا المنتشرة في السودان لا توفر الجو الأكاديمي المطلوب، وفي الحقيقة أن الطالبة في نظرهم تعامل تثبيتاً لمقولة الحجاج بن يوسف: (إني أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها وإني لقاطفها).

فُرض الحجاب على الحرم الجامعي وفرضت عليهن العزلة عن بقية زملائهن بحجة أن الاختلاط حرام. أذلّت مدرسات ومعلمات أمام الطالبات، وأصبح حرم الجامعة مثل سوق الملجة، يدخلون إليه وقتما يشاءون، لبسط النفوذ واستعراض القوة وإذلال الطالبات.

يأتي كل ذلك، مع ضنك العيش في الجامعات أيضاً والتي لا توفر السكن لكل الطالبات أو الوجبات الغذائية المطلوبة لمواجهة الدراسة.

أما التعليم العام فما هو إلا توجيه لسياسة النظام وحشو عقولهن بأمور لا علاقة لها بالتعليم العام، وفي نهاية الأمر نجد أن الطالبة التي توفرت لديها ظروف الاستمرار في الدراسة حتى التخرج، تخرج إلى المجتمع مهزوزة عاطفياً، خائفة أو نفعية استغلالية، حتى تجد لها وظيفة لتعين أسرتها التي هدها الجوع والمرض.

(٦) العنف الإعلامي والنفسي:

يمارس نظام الإنقاذ شتى وسائل الإرهاب والقمع على الكادر المثقف من

السودانيات، منها السجن والتعذيب والتهديد والإهانة، ولدينا أخر حادثة في هذا الحيز وهي ضرب السيدة الفاضلة عبير خيري. ومن قبل خصصت صفحات من الانترنيت لتغوص في حياتهن الخاصة ثم تقوم بعمل مونتاج للصور والمعلومات، حتى تبدو مقنعة للقارئ.

القصد هو كسر القلم الذي ينتقد النظام، وإخراس الصوت الذي يندد بالنظام. وهذه الشريحة بالذات من الإعلاميات وبما لديهن من الجرأة والشجاعة تواجه أقصى أنواع الإرهاب وهو محاولات تشويه السيرة الذاتية. والغرض في هذه الحالة. ولأن سمعة المرأة السودانية تأتي في المرتبة الأولى من مكونات شخصيتها. يعمد النظام إلى استخدام هذا السلاح. ظناً منه بأن هذا الأسلوب يثنيهن عن الهدف.

وتوجد من النساء أيضاً من انسحبت من المجال الإعلامي خوفاً من شوشرة النظام.

أثر العنف على المرأة السودانية:

جملة أنواع العنف ضد المرأة السودانية والتي يمكن أن تأخذ مني يوماً كاملاً في سردها، تسببت في هزة في حياة المرأة السودانية.

ورغم أن المرأة السودانية هي الأكثر نشاطاً وهمة وحرصاً على تربية الأبناء والعناية بالزوج والتفاني في خدمة الوطن والصبر الجميل من كثير من نساء العالم، إلا أن كل هذا لم يشفع لها حيث تجتهد كل الحكومات في إذلالها وإعادتها إلى عصر الحريم.

وبمعادلة حسابية بسيطة جدّاً نقرأ الآتي:

إذا كان تعداد النساء في السودان يفوق الـ٦٠٪ وهن بهذه المعاناة، فكيف ينهض السودان؟!

ما لم يتم الاعتراف بالمرأة السودانية كمخلوق خلّاق ومبدع وعلى نفس درجة

الذكاء والقدرة على تحمل المسؤولية. بل والتفوق على الرجل أحياناً. فإن هذا البلد سوف يظل محلك سر!!!

عدم التمثيل السياسي وإقصاء المرأة من مراكز اتخاذ القرار السياسية والنظرة إليها كمخلوق ضعيف تجب حمايته، هي مفاهيم ليست في صالح السودان بأي حال من الأحوال.

نظرة المجتمع والرجل يجب أن تتغير وأن تأخذ المرأة السودانية مساحة أوسع من الثقة والحرية في اتخاذ القرار، وتحمل تبعات ذلك القرار. وسوف تدهشكم النتيجة. أن تأخذ المرأة السودانية مكانها الطبيعي، هذا لا يهدد دور الرجل ولا يتدخل فيه، وعلى المرأة السودانية نفسها التي تستسلم لهذه المفاهيم إرضاءً لهذا أو ذاك، أن تتأكد من أن من يريدها في دور هامشي لا يستحق كل هذا الاهتمام.

الهزة في حياة المرأة السودانية:

ذكرت أن جملة مظالم تسببت في هزة في حياة المرأة السودانية وأذكر على سبيل المثال تصاعد حالات الطلاق وتشتت الأطفال وخاصة في دول المهجر.

في هذه الحالة نشاهد كثيراً من النساء يصارعن الأهوال في تربية الأبناء، فيما يرفع الرجل يده تماماً عن الأمر.

هناك أمثلة كثيرة جدّاً وبيوت سودانية انهارت في دول المهجر؛ لأن أسباب الزواج نفسها حدث فيها تغيير جذري، أو لأن الزوجين تفاعلا سلبياً مع أزمة السودان، فانعكست على حياتهما وحياة الأبناء، فكان الطلاق.

تصاعد حالات الانتحار وبأرقام خرافية، علماً بأن ظاهرة الانتحار في السودان كانت فردية ومحدودة جداً.

ازدياد نسبة الأجنة غير المرغوب فيهم، وازدياد حالات الإجهاض واستخدام

العيادات الخاصة التي تقع في حواري وأزقة الأحياء، معرضة بذلك حياة الفتيات إلى الموت والخطر.

كل ذلك مبني على جملة ظروف وتفاصيل قاسية جدّاً تعانيها المرأة؛ لأن القانون السوداني دائماً بجانب الرجل (تروح البت في الرجلين).

ثم نأتي لشريحة من النساء والفتيات اللائي فقدن الثقة في أي شيء متعلق بحياتهن، فهاجرن ورفضن واقعهن بتفاصيله المملة، وانتهين ببيع أجسادهن، ويجلبن بذلك سمعة في منتهى السوء للمرأة السودانية بشكل عام.

تكثر مثل هذه النماذج في دول أفريقيا والعالم العربي بالذات.

انعكاس العنف الممارس ضد النساء على الأطفال:

الطفل السوداني نفسه غارق في هذه التفاصيل حتى النخاع. وهذا (المَحرَم) البريء الذي لازم والدته، هي بالقطع سعيدة بمصاحبته لها وهو أيضاً سعيد وفخور بملازمته لأمه.

ولكن كيف يكون شعور ذاك الطفل حينما يكبر ويعرف المغزى الحقيقي من ملازمته لوالدته في تلك الرحلة أو غيرها؟!

أيضا أطفال الحروب والذين يشاهدون مشاهدة العين الاعتداء الجنسي على أمهاتهن وأخواتهن. كيف يكون شعورهم؟! وكيف يتعامل ذلك الطفل مع الواقع حينما يكبر!

أزمة هذا النظام الأساسية هي ما سوف يتركه من ترسبات في المجتمع السوداني!.

أمامنا جيل كامل من الموتورين يتربى الآن في حضن السودان وهو قادم بلا محالة، وقادم أيضاً بلا رحمة أو هوادة. وهذه هي الخطورة الحقيقية لنظام الإنقاذ في نظري.



حكم الثلاثة شعب وشروط بناء الدولة السودانية الحديثة

حول قراءة صلاح آل بندر لإمكانية تولي علي عثمان لرئاسة السودان

علي عثمان وحكم الثلاثة شعب:

تدخل المجتمع الدولي في دول بعينها، هو قياس لدرجة ضعف تلك الدول، وعدم قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية. وهو أيضاً في تدخله إنما يحمى ويوطّد سبل الحصول على مصالحه الخاصة. هذا هو الحال بالنسبة للسودان الذي أصبح مثل سوق خضار المجتمع الدولي. لذلك فإن تدخل المجتمع الدولي في شؤون البلاد الداخلية إنما يزيدها سوءً ولا يعالج مشكلاتها، وبالتالي تدخّله ليضع علي عثمان محمد طه مكان البشير هو قمة التراجيديا في السياسة السودانية (climax of tragedy).

نأتي لعلي عثمان محمد طه الذي أراك مجدته ووضعته في مصاف منقذ المجتمع السوداني، ونوعيه الحكم الرشيد الذي سوف يبسطه في السودان. علي عثمان محمد طه متآمر على شعب السودان مع الإخوان المسلمين حينما تآمروا على الاتحادي والأمة،

وقاموا بالانقلاب على الحكومة (الوطنية) في الديمقراطية الثالثة، ثم انفردوا بالحكم. وذلك حينما شغل الاتحادي والأمة نفسيهما بمعالجة أمر مذكرة الجيش منعاً للانقلاب، انتهز أصدقاؤهما من الإخوان المسلمين الفرصة وانقلبوا عليهما.. بمعنى أن الانقلاب كان على الأمة والاتحادي وليس حباً في شعب السودان.

هذا السيناريو العقيم من الصراع حول كرسي السودان هو أحد أهم عوامل هدم الأمة السودانية، بواسطة هذا الثالوث السياسي الدكتاتوري (الأمة/ الاتحادي/ الإخوان المسلمين). سيناريو طويل لا يسعفني الوقت بالغوص في تفاصيله، ولكن الشعب السوداني يعلمه.

هؤلاء الثلاثة هم الذين يتداولون السلطة (الدكتاتورية) في السودان منذ فجر الاستقلال (الإخوان المسلمين بعد ثورة أكتوبر) أحياناً بمفردهم من باب الديمقراطية، وأحيانا بمصالحة الدكتاتوريين الذين يأتون هم بهم إلى السلطة حتى يستردوا بعض أنفاسهم السياسية، مثلاً تسليم عبد الله خليل السلطة لجنرال عبود، ثم مباركة السيد عبد الرحمن المهدي لذاك الحكم العسكري في بدايته، ثم المصالحة مع نميري، ثم مناورة الإنقاذ الآن.

هذا الثالوث السياسي السوداني هو الذي تسبب في كل هذا الخراب، حينما يدخل إلى السلطة بدون أي برنامج لتأسيس الحكم في السودان، ثم الاستثمار السياسي للدين عوضاً عن تلك البرامج، ثم عجزهم عن وقف التدهور في البلاد، وهكذا.

أما النظام الحالي، حكم الإخوان المسلمين، فإن أسوأ ما فيه هو تحكّم شريحة صغيرة في شؤون البلاد، وإلغاء كل الشعب السوداني، فيما ينفردون هم (بعواسة الكسرة) الفطيرة، حتى انتهوا بالسودان إلى ظل ذي ثلاثة شعب!

ليس في السودان دولة بالمعنى الصحيح للدولة منذ الاستقلال؛ لأن أحداً لم يأت بمقومات البناء الصحيح للدولة، ولا يهمهم ذلك. ثم أنهم يديرون هذا الصراع السياسي

بمهارة، حتى أصبحت السياسة السودانية هي (فن الغدر). حريصون كل الحرص على ضرب الطبقة المستنيرة، المتمثلة في الطبقة الوسطى، وإبعادهم من السلطة باستمرار، أما بحبسهم أو تطفيشهم من البلاد، الخ.

نأخذ الحزب الشيوعي السوداني كمثال وهو الذي لاقى نصيب الأسد من هذا الإقصاء من طرد من البرلمان، الإلقاء في السجون، التشريد خارج الوطن، ثم الذبح من الأضان للأضان (أيام نميري)، ثم ترويج الفكرة الخاطئة عن الشيوعي السوداني بأنه كافر ولا دين له في بلد مثل السودان، مما حولهم إلى طبقة سياسية محدودة الحركة. وفي ضرب الحزب الشيوعي السوداني إنذار لكل من يتجرأ بمنافستهم.

أقول ما قلت عن الحزب الشيوعي السوداني بغض عن النظر التوجه الشيوعي نفسه، لأن هذه فلسفتهم الحزبية، ومن حقهم كسودانيين ممارستها.

عموما إذا أردنا تخليص السودان من هذه الورطة التاريخية فعلى الأحزاب الطائفية أن تتنحى جانباً، وتترك الأمر للشعب؛ لأنها حكمت السودان لنصف قرن من الزمان، وفشلت فشلاً ذريعاً. لأنها دائبة السعي في إلغاء العقل السوداني العام والتصرف بدلاً عنه. وهذا في حد ذاته جريمة (دينية إسلامية) لا تغتفر.

لا يهم أن يترعرع علي عثمان محمد طه في شوارع الخرطوم وأن لا يخرج من السودان إطلاقاً ـ هذه ليست ميزة ـ. المهم في الأمر هو أنه عقائدي، ويحكم السودان بفكر عقائدي، مما يعمّق فلسفة إقصاء أي فكر آخر. ومهما أوتي الرجل من المهارات التي ذكرتها أنت، فإن تلك المهارات مجتمعة ومضروبة في أس مليون، لا يمكن أن تحل محل الفكر السوداني العام، وحق الآخرين في ممارسة حكم السودان، بالتعددية الديمقراطية التي تمنح المجال لكل وطني مخلص.

كل ذلك لن يتأتى إلا بالممارسة الحقيقية للديمقراطية، ذلك الوعاء الذي يسع (كل الناس)، (كل الأفكار)، (كل الجهود)، (كل البلد).

الحكومة الانتقالية وشروط بناء الدولة السودانية الحديثة:

أعرض تصوري العام لشكل الدولة السودانية الحديثة، وهو تصوّر شخصي أن لم يكن حلماً.

بما أن أزمة السودان متشعّبة وعميقة، فإن أمكانية تنفيذ دولة السودان الحديثة يجب أن يضع في الاعتبار كل أطراف الأزمة، التي تشكل الجوهر فيما نراها نحن شعب السودان (من خارج الأزمة). ما الذي يريده شعب السودان المنتشر في كل أرجاءه؟:

النظام الديمقراطي السليم:

نبدأ بحكومة انتقالية تؤمن بأن هدفها الأسمى هو تحرير البلد من هذا الخلل التاريخي الجسيم. حكومة تعمل على (إطلاق سراح الشعب السوداني) من دوامة امتدت لنصف قرن من الزمان، كما وأنها (أي الحكومة الانتقالية) يجب أن تكون مجرّدة بالكامل من أي انتماء عقائدي أو طائفي أو قبلي، الخ، وهذه بعض واجباتها:-

- تترك المجال كاملاً لشعب السودان ليقوم ببناء تكوينات جديدة تقوم على أسس برنامجية تكفل لها التطور الذي يؤهلها لتصبح أحزاباً بالمعنى الكامل. تستطيع مثل هذه الحكومة أن تجذب إليها الشعب بشكل تلقائي حينما يتأكد الناس أنهم قد تحرروا من قبضة الطائفية وحكم الصفوة وأن البلد قد أصبحت ملكهم مثلما هي لغيرهم. حينئذ تستطيع هذه الحكومة أن تجذب المجموعات المتجردة من ذوى الكفاءات الإدارية السودانية المنتشرة داخل وخارج السودان، كما وأن القوات المسلحة السودانية سوف تنجذب لهكذا حكومة.
- كما وأن الحكومة الانتقالية يجب أن تحل كل المليشيات الطائفية والفرعية التي أفرزتها الحكومات العقائدية وتجريدها من كل الأسلحة، وبذلك نتأكد من

دعم القوات المسلحة السودانية والشعب لهذه الحكومة عن قناعة وحس وطني وليس للإغراض التي لازمت حكم (الثلاثة شعب).

- وضع ضوابط للحوار داخل التكوينات الناشئة ومنع نشوء أي تكوينات على أسس قبلية أو عرقية في تناول الإطار العام لقضية السودان، ولكن يمكن لكل إقليم تناول قضاياه من حال وتجربة البيئة التي ينشأ بها ويقدم تصوره لكيفية حلها.
- وضع ضوابط الانتخابات الداخلية والتي يتوجب على كل تكوين أن يجريها وسط أعضائه في كل الدوائر الجغرافية في البلاد ثم يتم تصعيد الفائزين تدريجياً في الانتخابات العامة، ومن ثم تكون واجبات الكل هي وضع الأسس اللازمة لبناء التكوينات الوطنية الجديدة.
- تعكف الكفاءات الوطنية المتجردة والمؤهلة على وضع الأسس المبدئية اللازمة لإعادة صياغة المؤسسات الاجتماعية وإنشاء التكوينات الجديدة واستكمال بنية مؤسسات الحكم ووضع المقترحات التي تحدد اختصاصات تلك المؤسسات والأجهزة وتراتبيتها، ومن ثم طرح هذه الأسس المقترحة في حوار وطني شامل، وتوفر للرأي العام القدر الوافر من المعلومات حول أنظمة الحكم في الدول المتقدمة، حتى يمكن أن نقتبس منها ما يناسب دولة السودان الحديثة. هنا تأتي أهمية دور الإعلام القوي والأمين والمسؤول والحر في تحريكه ونقله للمعلومة.

وأعود لأوضح رأيي حول كيفية بناء قاعدة الدولة، ابتداءً من المجالس البلدية، المحافظات، الجسم الفيدرالي، البرلمان، مجلس الشيوخ ورأس الدولة. حتى يأتي نظام الدولة السودانية من مفهومه الصحيح، وهو الدولة التي تعني الشعب ولا تعني الحكومة.

الفيدرالية والحكم الداخلي:

كيف يمكن تحقيق ما ذكرته عن تأسيس دولة السودان الحديثة من منظور:

- الاحتقان الملتهب في دارفور.
- الغبن الهادئ في جبال النوبة.
- الصمت العنيد في النيل الأزرق.
- الغضب العارم في شرق السودان.
- والغضب الأكيد في شماله.
- ثم الإنصرافية (المهددة) في وسطه.

وباختصار من منظور جميع أهل السودان، ولا أقول جميع هوامشه لأنني تأكدت بما لا يدع مجالاً للشك من أن جميع السودان مهمّش، فيما عدا الصفوة التي تتداول الحكم ومن والاهم.

تطالب هوامش السودان بمزيد من صلاحيات الحكم الداخلي، الذي يمكن أن يصل إلى حدّ تقرير المصير. وحق تقرير المصير الذي أراه، هو أن تحصل جميع هذه الجهات ما تطالب به بقوة السلاح، بمعنى أن يكونوا سودانيين من حيث يختارون، ولكنهم جميعاً يخضعون لمسؤولية تأسيس دولة السودان الحديثة، وبالتالي يخضعون للقوانين التي يسنّونها هم من خلال التكوينات التي أشرت إليها. على أن يكون واضحاً ومحدداً وفاصلاً، أن التعايش السلمي وقبول الآخر هو أول شروط بناء دولة السودان الحديثة.

بمعنى أن يوضع السلاح أرضاً في كل أرجاء السودان. وأن يجلس السودانيون ليحلوا مشاكلهم بالحوار، بدلاً من السلاح. نجاح هذه الحوارات مؤكد، إذا وضعنا في الاعتبار تحجيم الطائفية و(حكم الثلاثة شعب). حينئذ يصبح السودانيون في مواجهة مع بعضهم البعض، دون تدخل أو تآمر سياسي خارجي لدوافع سياسية خاصة، فلا يكون هناك بدّ من التعايش السلمي في هذه الحالة.

تأتى فكرتي عن الفيدرالية، التي أعنى بها منح السودانيين مزيداً من الصلاحيات في حدودهم الجغرافية، مع كامل فرص التصعيد لدخول البرلمان وحكم البلاد، تفكيكاً للنظام المركزي، ومزيداً من صلاحيات الحكم بما ينصه الدستور وتوفره القوانين، ثم مزيداً من تحمل المسؤولية الفردية، على أن تتحمل الحكومة مسؤولية بناء ذاك الفرد وتأهيله لدوره في المجتمع، وذلك بإعادة بناء البنية التحتية كاملاً وتوفير كل ما يتصل ببناء ورفاهية الفرد.

البلدية:

الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات الإدارية التي تعتمدها الحكومة المركزية في كل القطاعات الخدمية، ماء، كهرباء،الخ ـ هذه الإجراءات تخضع للقانون وللإدارات المركزية أو تلك المعّدلة بواسطة المؤسسة الدستورية ولا تخضع الإجراءات لرغبات ووجهات نظر الوالي.

المحافظة:

هي مركزية البلدية، لا تملك صلاحية تغيير الإجراءات الإدارية ولكنها تملك أن تقرر في الأمور الأساسية.

المجلس الأعلى لبلديات السودان:

مسؤول عن دراسة مقترحات التعديلات المقدمة من مجالس المحافظات مراعين الشمولية القطرية ثم التوصية بالتعديلات المقترحة إلى المؤسسات التشريعية لدراستها وإقرارها حتى تكتسب الصفة القانونية والدستورية.

المجلس الفدرالي:

هو البرغى balance wheel الذي يربط الحكومة المركزية بالقاعدة وهو الذي يتابع تنفيذ قرارات وتوصيات البرلمان في المحافظات والبلديات.

البرلمان:

يقوم بسن التشريعات والقوانين التي تنظم حياة العباد.

مجلس الشيوخ:

يراقب قرارات البرلمان ويقدم التوصية النهائية ليجيزها رأس الدولة، ومنصب رأس الدولة شرفي.

جميع المناصب الإدارية القيادية تأتى بالانتخاب.

هذا هو حلمي البسيط في كيفية التخلص من الطائفية وبالتالي التخلص من على عثمان محمد طه.

نور تاور كافي ابو راس

٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧

جدلية التحول الديمقراطي وقضية (فرز الكيمان)

حوار مع الأستاذ صبري الشريف

مقدمة:

من المهم وقبل (فرز الكيمان) أن نحدّد شكل التحول الديمقراطي الذي ننشده في البلاد؛ لأن الديمقراطيات غير المؤسسة والمتطرفة في طول تاريخ الحركة الوطنية عرضها، قد فشلت لكونها في الأغلب الأعم ديمقراطيات متطرفة، وقد تداخلت الأسس الديمقراطية لديها كثيراً، مما أوصل البلاد إلى الانهيار الكامل، ثم الفشل والعجز في وقف التدهور الشامل..

جدلية التحول الديمقراطي:

ما أقصده من تحديد أشكال الديمقراطيات كقاعدة أساسية لنجاح التحول الذي ننشده هو:

أولاً: يجب فك الاشتباك وكافة أشكال العلاقات بين الأحزاب السودانية التقليدية التي بدأت مع الحكم الوطني في البلاد وبين الأنظمة العسكرية؛ لأن سيناريو انقلاب عسكري، ثم تضحية الشعب السوداني حتى تأتي الديمقراطية، ثم عودة العسكر،

سيناريو مريع ويجب أن يقف بشكل نهائي، ويجب أن نؤمّن على نظام سياسي ديمقراطي مستقر في السودان.

ثانياً: للأنظمة القمعية العسكرية في السودان أخلاقيات أسوأ بكثير من سلوك الثعالب، في محاولاتها الدائمة للبقاء في كرسي الحكم لأطول مدة ممكنة. منها على سبيل المثال، ظهور أكثر من ثلاثين حزباً في السودان الآن، تحت مسميات مختلفة، كلها تعمل لصالح الإنقاذ، وتهيئ نفسها للسطو على أعلى نسبة من الأصوات الانتخابية القادمة، لتصب في خانة الإنقاذ، وهي تتمتع بالمال وحرية الحركة والندوات..الخ، فيما تعانى الأحزاب التي تنشد الديمقراطية الحقيقة من تقييد للحركة وحرية التعبير مع الخضوع المستمر لسطوة الأمن.. الخ.

ثالثاً: على الأحزاب السودانية الجادة في حركة التحول الديمقراطي أن تثبت هذه المسألة عمليّاً بمعنى: أن لأي حزب سياسي صادق أن يراجع تاريخه بالكامل، يواجه أخطاؤه بكل شجاعة وشفافية.، يعترف بها، ويعتذر للشعب السوداني علانية. ثم يطرح برامجه المفصّلة التي توضح نوع الديمقراطية التي ينشدونها، مصاحبة ببرامج مفصّلة لكيفية حكم البلاد والمعنى بدولة السودان الحديثة.

(أركز على الأحزاب السودانية لأنها المعنية بحركة التحول الديمقراطي وبناء دولة السودان الحديثة. ونحن نحتاج إلى تصنيف هذه الديمقراطيات حتى نستطيع الخروج من الورطة التاريخية الحالية)

الخلط في مفهوم وممارسة الأحزاب السودانية:

وهنا أقصد أن المزج والخلط في مفهوم وممارسة الديمقراطيات السودانية هو مربط الفرس، مهما كان الدافع الوطني المخلص لها.

بمعنى: نلاحظ تداخل أشكال الحكم السياسي المختلفة في أحزاب سودانية بعينها، مثلاً:

يصعب اتهامها بممارسة الأنظمة الملكية، ولكننا نجد هذه الممارسات في بعض تصرفاتها، منها توريث الحكم للأبناء، وتصنيف قادة تلك الأحزاب بـ (آل البيت).

يصعب اتهامها بأنها ليست ديمقراطيات جمهورية لأنها بالفعل تطرح نفسها لصالح كل الشعب السوداني، ولكنها في الممارسة العملية تمارس نظام (الاوليقاركيه أوالاوليقارشيه)، وهو حكم طبقة مميزة ومحدودة في المجتمع. يحدث هذا من بعض أحزابنا السياسية التي تخص بعض قواعدها بالتنمية والتطور الاقتصادي واحتكار حركة السوق.. الخ، ثم ملء مكاتب الدولة بكوادرها عن طريق الواسطة والمحسوبية فيما تتشرد الكوادر الوطنية المؤهلة.

يصعب أن نتهم هذه الأحزاب بالفاشية ولكن معظمها قد حمل السلاح ومارس التسلط العسكري.

يصعب أن نصفها بالديكتاتورية العسكرية، ولكنها تتعامل مع العسكر باستمرار بل وتسلمهم الحكم الديمقراطي طواعية في بعض الأحيان، وهكذا.

هذه الاشتباكات يجب أن تفكك، واحداً إثر الآخر. ويجب أن تخرج لنا هذه الأحزاب بما يثبت ندمها وتوبتها، ثم عزمها على التغيير الحقيقي، ثم تطرح برامجها (المفصّلة)، وأن تحدد نوع الديمقراطية التي تنشدها.

فى هذه الحالة اضرب مثلاً بخطأ شائع، وقعت فيه الأحزاب الطائفية والعقائدية، وهو مفهوم الحريات الأساسية للشعب السوداني، وهو التغول على حرية الأديان. لأن مجرد التدخل في حرية الأديان، هو إلغاء تام لمبدأ الحريات الأساسية، ونحن نعرف هذا التاريخ جيداً وما جرّه علينا من ويلات.

وعليه.. نطالب بما ذكر أعلاه؛ لأن هذا حق الشعب السوداني المصاب بخيبات الأمل المتكررة لأكثر من نصف قرن.

إرث الأحزاب المدمر والوعي بضرورة التغيير:

كتب الفيلسوف اليوناني أرسطو في القرن الرابع عشر ما يلي:

(السياسة هي كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيّرة، في مجتمع له خصائص متميزة، أهمها:الاستقرار، التنظيم، الكفاءة، والاكتفاء الذاتي. يجد الفرد ويحقق ذاته من خلال المواطنة في هذا التنظيم).

ونحن في الألفية الثالثة، لم نحقق كلمة واحدة من هذه الفلسفة البسيطة والصادقة في الممارسة السياسية، ناهيك عن بلوغ الغايات.

فى ندوة لحركة حق الحديثة في الخرطوم ٣ قبل شهرين قدّم الأستاذ جمال إدريس ورقة جادّة وصادقة في كل أركانها، وقد ركّز في تلك الورقة على مفهوم القوى الجديدة، ووقف كثيراً عند التلاحم العضوي بين:

- تعريف جوهر الأزمة السودانية.
- الهوية الوطنية.
- مسؤولية القوى التي حكمت السودان منذ الاستقلال عن الأزمة الحالية في البلاد.

تحدثت عن الحزب الليبرالي السوداني. ما لفت نظري ونظر الحضور بشكل عام، هو التحليل الدقيق لممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي للأزمة السودانية، ثم الاتفاق مع (الندوة) في مجمل القضايا الأساسية، وذكر بأن هذا الخطاب الجديد (موضوع الندوة)، على حد تعبيره، يتبناه حزبه الآن، وهو العمل لإحداث التغيير الذي تتطلبه دولة السودان الحديثة!!

نفس تيار الحداثة كان قد عبّر عنه شباب من حزب الأمة كنت قد التقيت بهم في القاهرة، فهم يؤمنون تماماً بأن أحزابهم يجب أن تتغير.

ورغم صعوبة وتعقيد وبطء التغيير في مثل هذه الأحزاب، إلا أن المستقبل كفيل

بالتدخل في حسم أمر هذه التغييرات، مصاحباً لحركة التطور الفكري والنضج السياسي للشعب السوداني، وتخلص الأجيال القادمة من (أحفاد) هذه الأحزاب، من الإرث المدمر لأحزابها.

فرز الكيمان والتحولات الجديدة:

١ / منظمات العمل المدني:

نعود لمسألة فرز (الكيمان)، وأقف عند جيش جرار من المواطنين\ات السودانيين\ات في الداخل، وحول الكرة الأرضية.

هذه المجموعات التي بدأت فعليّاً في فترة التسعينات ثم نمت وترعرعت، وهي آخذه في النمو بثبات وثقة، هؤلاء هم الذين واللائي زلزلن كرسي الإنقاذ وحكومة الشراكة، أكثر من أي حزب سياسي، أو أي بندقية في أي ركن من أركان البلاد.

هنا أعني منظمات المجتمع المدني. نعم، فيهم المتنفعون\ات، النفعيون\ات، وخاصة المنظمات التي تعمل لصالح حكومة الشراكة، ولكن المنظمات (النظيفة) هي الأقدر على بلوغ الغايات، وهم من جعل من حقوق الإنسان موطئ قدم في اللغة السودانية الحديثة.

هذا (الكوم) يستحق الاهتمام، والتدريب، والعناية، والتطور؛ لأنه يحمل كل مميزات التغيير الحقيقي من الناحية التنموية أو السياسية.

وأقول السياسية عملاً بمقولة أن (عمال) المنظمات غير الحكومية هم الأكثر سياسة من السياسيين أنفسهم، هذا (الكوم) مهم جدّاً في نظري، ويحمل الكثير من الآمال لمستقبل السودان.

هؤلاء هم: القادرين، والقادرات، على (جهجهة الأمم المتحدة) ومن بعدها أمريكا، ثم يجعلون الأمم المتحدة (تلف) حول نفسها عشرة مرات، ثم لا تملك إلا أن

تنصاع لهم، إما بالتحقيق في شكواهم، أو التدخل.

عملهم مضني، ومهلك، وصعب، ولكن لأنهم ينطلقون من إيمان صادق بمبادئهم، فهم لا يشعرون بالإرهاق.

هؤلاء هم المحرك الحقيقي، لعملية التحول الديمقراطي في البلاد، وهم من يتصدر بناء دولة السودان الحديثة بلا منازع.

٢ / الحركات المسلحة:

نأتي لجميع الحركات التحررية التي تحمل السلاح الآن (كيمان مشتعلة)، فهي ذات مطالب حقيقية، ولها قضية لا يختلف عليها اثنان.

هذه (الكيمان) في حاجة لأن ترسم بدقة مفهومها للناحية العلاجية السياسية، وأعني الطرح (المفصّل) لمعالجة القضية السياسية في السودان ككل، وليس حسب الجغرافيا التي تدافع عنها بالسلاح. لأن الحلول الجزئية لن تقود السودان إلا إلى الطرق المسدودة، كما رأينا في حالة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم ورطة حركة (منّى) التحررية.

عليها أن تركّز على الجانب السياسي، الذي من شأنه أن يضع البندقية أرضاً، ليبدأ بناء دولة السودان الحديثة.

٣ / المرأة السودانية:

المرأة: نصف الأزمة، ونصف الحل. والمعادلة غير العادلة في طول المشوار وعرضه، واستحالة أن يقوم البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون وجودها في كل مراحل البناء.

هذا المخلوق السوداني الأكثر وضوحاً وبساطة.. وغموضاً وإرادة.. وتمرداً وخضوعاً، أعود إليه بعد عودة هدوئي النفسي الذي نفذ الآن.

المستجدات في حياة النساء السودانيات:

قبل أن أتطرق إلى الجانب السياسي في المسألة، أودّ أن أنبّه إلى بعض المستجدات في حياة النساء السودانيات، نتيجة للحروب الأهلية، وخاصة الحرب الأهلية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

هذه المستجدات تتعلق بقوانين الإنقاذ ضد الشباب وطلبة المدارس والجامعات في فترة التسعينات، حيث وضعت الإنقاذ العراقيل أمام دراستهم وفرضت عليهم الخدمة الإلزامية كأهم شرط.

ثانياً: توقف بعض الشباب عن الدراسة تجنباً لشروط الخدمة الإلزامية، ثم موت عشرات الآلاف من الشباب في ميادين القتال.

فى هذه الفترة واصلت الفتيات دراستهن، مما قلب ميزان التعليم في السودان، حيث ارتفعت نسبة التعليم لدى الفتيات وتدنّت لدى الشباب، هذا فضلاً عن أمية الشباب الذي خرج من الحرب الأهلية، ثم خروج الشباب من السودان بأعداد هائلة، وارتفاع أزمة الزواج مما دفع أيضاً بالفتيات إلى مواصلة الدراسة، لأنه لا يوجد شيء آخر.

أخلص مما ذكر أعلاه، إلى الكم الهائل من الفتيات والنساء السودانيات المؤهلات أكاديمياً، وهجومهن الكاسح على الخدمة المدنية والأسواق وغيرها، إضافة إلى النساء اللائي فقدن غوائلهن في الحرب، فخرجن إلى العمل، وهذا ما نلاحظه في طول السودان وعرضه، في المدن والقرى، وهو الأعداد المهولة للنساء في العمل العام.

الشيء الذي يؤسف له هو أن العمل مع أي من شقي حكومة الشراكة يأتي بغرض الحصول على عمل في المقام الأول، وتجنّب إشكالات حياتية أخرى.

هذه الأغلبية الصامتة، تبحث عن البديل الأمثل، وتشعر باليأس لأنها لا ترى في

الأفق بديلاً أمثل.

هذه الشريحة هي المعنية بالعمل، من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المقبل في البلاد، وهي تبحث عن بداية الطريق، ولا يمكن توزيعها إلى (كيمان).

المرأة السودانية والسياسة:

أما بالنسبة للنساء العاملات في المجال السياسي سلفا، فإن توزيعهن لا يحتاج إلى مجهود، وتقع عليهن مسؤولية قبول العمل في الأجسام السياسية المختلفة، كمنتوج ثانوي، وتمثيل مشرف، وليس عملاً بالشكل المتساوي للرجل، وذلك لقبول هذا النوع من النساء، مبدأ الدونية الذي تفرضه عليهن الأجسام السياسية المختلفة.

خلاصة: المتغيرات في السودان وضرورة العمل الجاد:

لا يعرف قدر الخراب الذي حل بالسودان إلا من رأى رؤية العين.

كتبت من الخارج كثيراً، وتحدثت كثيراً، وتألمت أكثر. ولكن تواجهني الآن ومن داخل السودان، صعوبة بالغة في تحديد الضرر ونوعه؛ لأنه يحيطك ويحاصرك من كل فج عميق.

أول المتغيرات في السودان، والتي يحدثك عنها الشارع من أول وهلة، هو الأخلاقيات التي تحكم حركة التداول التجاري في السوق، فهي بلا ثقة ولا مصداقية ولا هدوء، حيتان تبتلع أسماك، مع الفقد الأليم في الإحساس بالخطأ.

من الواضح أيضاً فقدان العلاقة بين الحكومة والشعب، ومثل هذا النظام الذي لا تربطه بمواطنيه علاقات الثقة والتعاون، فهو نظام في طريقه إلى الزوال، مهما فعل؛ لأن هذه حقيقة سياسية ثابتة.

ثالثاً: والأهم هو التغيير الجذري الذي طرأ على الشخصية السودانية، وهو تغيير أقل ما يقال عنه أنه تغيّر ١٨٠ درجة، تحتار في مستوى السطحية، وتحتار في حيرتهم

أنفسهم، وفي الركض وراء المادة التي تحكم كل نشاطهم، وبشكل مستمر.

عموماً سوف أعود بتفاصيل التفاصيل، فقط أرجو أن تنتبه المعارضة إلى حجم التحدي الذي ينتظر الجادّين في تغيير الأوضاع، وتناول الأمر بمسؤولية، دون المهاترات التي أعتبرها أحد أهم عوامل بقاء الإنقاذ.

الوقت ضيق، والخطب جلل، ولا مجال لغير الجد.

نور تاور كافي أبو راس

٢٥/ ٨/ ٢٠٠٧



دور المرأة السودانية في عملية التحول الديموقراطي[1]

مقدمة :

من المهم تحديد أشكال الديموقراطيات التي تناسب السودان ثم ربطها بدور المرأة الذي يعد ركناً أساسياً في هذا الحراك السياسي. وبرغم تعدد الديموقراطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الليبرالية والاشتراكية ثم ديموقراطيات العالم الثالث إلا أن السودان ولأكثر من نصف قرن بعد الاستقلال لم يوفق في تحديد النهج الديموقراطي الذي يلائمه ويساعد على بنائه بشكل ممنطق وسلس.

لذلك فإن الحزب الديموقراطي الليبرالي الموحد يؤسس للديموقراطية الليبرالية في السودان على أساس حرية الاختيار ونقل مفهوم الحرية إلى المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ذلك لأن المجتمع يتحرك اقتصادياً وسياسياً لاختيارات المستهلك لذلك نحن نتوافق مع التعددية السياسية التي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة بينها ومن ثم إمكانية التغيير السلمي. هذا المبدأ يمنح فرصاً أوسع لبناء الدولة

(١)مساهمة عبر الهاتف في تجمع ايوا للاحزاب السياسية السودانية بالولايات المتحدة

المدنية وإحترام مبدأ الاغلبية ولكن بشفافية تامة لأسلوب ناجح في الوصول إلى القرار السليم وهو أيضاً يوفر مفهوم الدولة المدنية القانونية التي يشكل الدستور أهم عناصرها ثم حتمية الفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون وانفصال الدولة عن الحاكم وتدرج القواعد القانونية وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحكومية بناء عليه.

دور المرأة وفقاً لمنظور الحزب:

وبحسب مفهوم الجندر فإن مجمل هذه المفاهيم يهدف إلى توفير الفرص المتساوية للمرأة والرجل من أجل الحصول على الموارد والتحكم فيها مما يؤدي إلى مساواة نوعية لأن المساواة بين المرأة والرجل تتحدد برقي المجتمعات والعادات والتقاليد والأفكار التي تتطلب تماثل أوضاع النساء والرجال ورغم أن المرأة في رأينا هي أهم مفصل في المجتمع الديموقراطي بسبب مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورغم التخلف المتأصل في السودان والفقر المزمن والهيمنه الذكورية والقبضة الأصولية والعسكرية وإهمال الديموقراطيين إلا أننا نلاحظ أن المرأة السودانية في حالة عمل دؤوب وارهاق يفوق الوصف وصبر وجلد ولكن مع عائد بسيط لا يساعدها كثيراً في بناء شخصيتها أو يمنحها فرص للإبداع الخلّاق بشكل معتدل. وحتى مع التوسع في التعليم وحصول المرأة السودانية على مناصب سياسية وقيادية وإدارية واجتماعية إلا أنها نسبة ضئيلة مقارنة بأعداد النساء كما وأن المفاهيم المجتمعية والعادات والتقاليد نتاج التخلف. تساهم بشكل فاعل في التقيد المباشر وغير المباشر لمساهمتها الفاعلة في المجتمع

لذلك من الطبيعي أن نرى إستغلال الأحزاب السودانية للمرأة واستخدامها في انجاح العملية الانتخابية .ثم تحديد عملها في الظل من أجل تقوية الأحزاب والسياسيين دون أن تجد مكانها الطبيعي داخل هذه الأحزاب. ورغم انديا‌ح هذه المساحة وسط الحزبين الشيوعي والإسلامي إلا أن هذه الوضعية تحكمها حسابات دقيقة فوقية

ومصلحية ولاترتكز على اعتراف بقدرات المرأة كاملة في المجال السياسي.

الحزب الديموقراطي الليبرالي الموحد هو الحزب السوداني الوحيد الذي حسم جدلية المساواة بين المرأة والرجل وإعتراف بدورها كاملاً دون نقصان.

اهمال دور المرأة الاقتصادي والسياسي:

نلأحظ أيضاً أن اقتصاديات السودان تتجاهل هذه القوة النسوية الهائلة ذلك بعدم توفر المشاريع الاقتصادية التي تمكن المرأة من الاسهام الفاعل في ازالة أو تخفيف الضوائق الاقتصادية المتسلسلة في السودان. الأمر الذي لايترك للغالبية من نساء السودان غير مجالات الزراعة التقليدية المرهقة وبيع الأطعمة والشاي والأعمال البسيطة كبدائل لا بد منها لتدبير اقتصاديات الاسرة.

كل ما ذكر في السابق يعكس أزمة الديمقراطية في السودان؛ لأنها لا تتناول البرامج التنموية بشكل مفصل ومحدد؛ ولأنها لاتتضمن النساء في أي من برامجها الاقتصادية. بل وأننا نلاحظ أن مفهوم الديمقراطية في السودان يقتصر على السلطة دون المواطن وهذا خطأ مريع. أما في زمن الإنقاذ حيث آل الاقتصاد القومي برمته إلى الأقلية الموالية له فإن من العبث الإشارة إلى دور المرأة في هذه الجزئية. مايزال دور المرأة يقتصر على الأسرة ثم التحرك داخل ميكانيزما الترشيح والتصويت وقيام المؤسسات المنتخبة التي تقصيها من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

ورغم أن الأمم المتحدة قد حددت نسبة ٣٠٪ للنساء للوصول إلى قاعات المجالس التشريعية ومواقع اتخاذ القرار السياسي نتيجة التدني الواضح لتمثيل المرأة في المجالس النيابية في مختلف البلدان بما فيها أمريكا الا أننا نري عدم التزام السودان بهذه النسبة. نظام الإنقاذ التزم بهذا القرار ولكن بحسابات تخصه هو وليس اعترافاً بقدرات المرأة السودانية لذلك خرج على نساء السودان بنظام الكوتة الذي لاقى جدلاً واسعاً في أروقة

البرلمان (المعيين) وفي الشارع السوداني.

ويبقي هدف النظام الأساسي هو المرأة الموالية له دون سواها. ونستند في هذه الجزئية على البطش الذي مورس ويمارس على المرأة السودانية ولمدة عشرين عاماً الآن بما يفوق معاناتها في كل فترات التاريخ السياسي في السودان ومستندين أيضاً على الضغوط التي مارسها ويمارسها النظام على الأحزاب السودانية غير الموالية له وسنّ القوانين والتشريعات المكبلة للعملية الديمقراطية الحقيقية على طول الطريق. ومستخدماً ميزانية الدولة والسلطة الصحافة وقوة الأمن في قمع نشاط هذه الأحزاب مما يعني أن دور المرأة السودانية في التغيير الديمقراطي المرتقب لا يختلف عن الوضع العام والذي يعمل ببساطة شديدة على تغيير النظام العسكري القائم ومنحه الشرعية القومية والدولية تحت مسمي الديمقراطية.

وسواء على مستوي الأحزاب السياسية التي تدعي الديمقراطية أو على مستوي الانظمة العسكرية يظل الانطباع العام محدداً لمشاركة المرأة في الحراك الديمقراطي وذلك بتصويرها كمخلوق سلبي عاطفي عديم الثقة بالنفس.

المرأة السودانية والوضع الراهن:

يؤكد ماذهبنا إليه البرلمان الحالي الذي تشكل بعد اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ ودخول الحركة الشعبية وأحزاب التجمع، إلا أن ممارسة المرأة للعمل السياسي داخل هذه الكتل السياسية ضعيفة ولم تصل إلى الـ٢٥٪ التي التزمت بها الحركة الشعبية رغم دور النساء الأساسي في فترة الحرب الأهلية بل تضاءلت النسبة إلى ١٨٪.

ومن الغريب أن نقرأ في دستور السودان لسنة ٢٠٠٥ حول الحقوق المتساوية بين المرأة والرجل مايلي: (التزاماً منا بنظام لا مركزي وديمقراطي تعددي للحكم يتم فيه تداول السلطة سلمياً وبإعلاء قيم العدل والمساواة للرجال والنساء في الحقوق

والواجبات) انتهي.

إلا أن معاناة النساء في ظل هذا النظام تفوق كل الوصف. ويقع التناقض في هذه الفقرة من الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥ في أنها الأكثر تقدماً من كافة دساتير السودان السابقة؛ لأنها ربطت بين إرساء الديمقراطية والحقوق المتساوية بين النساء والرجال. ولكن يحدث ذلك لأننا نعرف أن النظام يقول قولاً ويعمل عكسه. وضعية المرأة لم تتغير كثيراً رغم ارتفاع نسبة المتعلمات والمتحرارات من بعض القيود الاجتماعية المقيّدة لحركتهن السبب هو وضعها الدائم في إطار الشك حول قدرتها على الفاعلية السياسية وإحداث التغيير الديمقراطي المنشود.

اما اذا اضفنا الـ ١١٪ هي نسبة الأمية في السودان ونسبة الجهل المقنع بسبب كارثية أوضاع المؤسسات التعليمية في السودان ثم الفقر والجوع والقمع البوليسي، ثم التلاعب بمصير الديمقراطية نفسها فإننا لا نري أملاً في أي تغير ديمقراطي حقيقي في السودان خاصة وأن المواطن غير متضمن بشكل واضح في برامج الأحزاب السياسية الانتخابية.

المرأة السودانية اجتهدت كثيراً في المرحلة الانتقالية التي تلت دستور عام ٢٠٠٥ وعملت بجدٍّ وإخلاص في مختلف المجالات ولكن تظل المشكلة السياسية العامة هي أزمة الديمقراطية نفسها ثم أزمة المرأة السودانية داخل المفاهيم الديمقراطية الهلامية التي لا تعترف بالمرأة السودانية كعنصر شديد الثراء وهو الذي يحدد تقدم البلاد أو تخلفه.

الطريق للخروج من المأزق السياسي:

عل العموم ليس الوقت مناسباً لتحمبل الأحزاب السودانية مسؤوليتها اتجاه أزمة الديمقراطية في السودان. وليس الوقت كافياً لتناول تلاعب الأحزاب السودانية بمصير الأمة والمتجلي في خطابها السياسي العقيم ولمدة نصف قرن دون مواكبة المتغييرات التي

حدثت وتحدث في السودان ثم صراعتها الداخلية المتجلية في الانشطارات المتتالية ثم المساومات المؤسفة مع النظام الحالي.

إن الديمقراطية هي المخرج الوحيد لهذا المازق السياسي في السودان فإن الحل الوحيد في رأينا هو تواضع جميع أحزاب المعارضة في كتلة انتخابية واحدة.لأن هذا هو الأمل الوحيد والمتبقي للوقوف أمام النظام الحالي الذي استكمل كافة الاستعدادت لخوض الانتخابات بالشكل الذي أشرنا إليه ثم إعداد عشرين ألف شرطي لمواجهه أي شغب محتمل في تلك الفترة.

فهل تقبل الأحزاب السودانية بهذا الاقتراح دون وقوع المعارك الكلامية والإعلامية التي ملّها الشعب السوداني؟هذا التكتل الانتخابي المقترح إذا تم قبوله وكتبت له النجاح فهو سوف يكون النواة لنظام ديمقراطي جيد إذا توافقت المعارضة على برنامج انتخابي مقنع للشعب ثم تقديم التنازلات بتقديم شخصيات سياسية جيدة وفاعلة في هذه الأحزاب ولكن محكوم عليها من قبل أحزابها بالعمل في ظل الشعب السوداني يتطلع إلى الجديد ويحلم بأن يرى سياسات ووجوها سياسية جديدة غير التي عرفوها منذ فجر الاستقلال والذي انتهي دورها بفعل دورة الحياه العادية.

أما بالنسبة للحق الدستوري للسودانيين في الخارج والمنصوص عليه في الفصل الثالث للدستور في باب (واجبات المواطن) في الفقرة (و) التي تقول: (يشارك في الانتخابات العامة والاستفتاءات التي ينص عليه هذا الدستور والقانون) أيضاً في وثيقة الحقوق في الباب الثاني تحت عنوان (حق الاقتراع) التي تقول:

(١ . لكل مواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة من خلال التصويت حسبما يحدده القانون.

٢ . لكل مواطن بلغ السن التي يحددها هذا الدستور أو القانون الحق في ان ينتخب أو ينتحب في انتخابات دورية تكفل التعبير الحر عن ارادة الناخبين وتجري وفق اقتراع

سري عام) انتهي.

وما لم يكن الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ قد قصد به معنى آخر غير الذي ورد في الدستور فإن هذا الحق لا يجب أن يتنازل عنه السودانيين في الخارج وعليهم انتزاع هذا الحق بكل الوسائل التي يرونها مناسبة.

نور تاور

الخرطوم: نوفمبر ٢٠٠٩

الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد



حوارات صحفية



لقاء مع مجلة ليبرو .أبريل ٢٠٠٧

نور تاور: ناشطة سياسية، مشغولةٌ بالعمل العام حتى النخاع، ومثقلة بهموم الشعب السوداني، نور تاور مشاكله، مآسيه، وقضاياه الكبرى. هذه هي نور تاور كما نعرفها ويعرفها الجميع. نود أن نتعرف عليها بصورةٍ أكثر قرباً، فكان هذا اللقاء.

تتواتر الإشاعات هذه الأيام عن عودة قريبة لك إلى ارض الوطن، وذلك بعد أكثر من عقدين من العمل السياسي والمدني والمهني بالخارج. إذا أعطيناك ورقةً وقلما وطلبنا منك كشف حسابٍ لتجربة العمل السياسي والمدني خارج الحدود، فما هو تقييمك لهذه التجربة؟

كشف الحساب يطول رصده هنا. أما التجربة نفسها فهي أن العمل المتواصل داخل وحول مختلف الكيانات السياسية السودانية في الخارج ولمدة ربع قرن من الزمان تقريبا قد عمّق إدراكي للازمة السودانية عموما، ثم قضية الهوامش تحديدا.

تمكنت أيضاً من بلورة مفهومي لحل الأزمة السودانية وهذا سبب مشاركتي في الحزب الليبرالي. السبب هو أنني لاحظت باستمرار أن الفرد السوداني ليس محور الأساس

في التنمية السودانية في مختلف مراحل التاريخ السوداني المعاصر ولا يمثل القيمة العالية للنظم السياسية السودانية، بل يتناولونه كرقم وأداة لتمكين السياسيين من السلطة.أرى ذلك خطا مريعا وسبب كل الأزمات السياسية السودانية ويجب أن يغّير هذا الوضع.

ما لاحظته من بعض الشخصيات التي تحتل صدر الأخبار السياسية منذ الاستقلال وحتى تاريخه هو أنهم جميعا يرّكزون على مفهوم السلطة وكيفية تعزيز السلطة كما لو أن المواطن السوداني ليس ذا علاقة بتلك السياسات. فهم ينظرون إليه من علو، ويفكرون في أمره ويتعاملون معه من علو شاهق كما لو أن الأنظمة السياسية السودانية هي وجه أخر لحكم القياصرة.

ينظرون إلى السلطة كغاية فيما ينظر إليها الحزب الليبرالي السوداني كوسيلة فعّالة لخدمة الناس بشكل أفضل. أيضاً الأجسام السياسية السودانية قد حصرت الأزمة السودانية في أوضاعها هي التي تضررت من حكم الغير، متجاهلين تماما أنهم أس الأزمة.

وبالرغم من ذلك فقد لاحظت ارتفاعا كبيرا في مستوى استيعاب المشكل السودانيين وسط الكثيرين والكثيرات من السودانيين المخلصين.وهم يحملون الهم السوداني ويفكرون ويحاولون الخروج بالبلد من هذه الورطة التاريخية.

وفي هذا الوضع إحساس بالأمل الذي يوفر إمكانات الحل.

ارتبط اسمك بصورة مباشرة ورئيسية بقضية جبال النوبة، كابنة لجبال النوبة، كرئيسة سابقا لرابطة أبناء جبال النوبة بالخارج (نوب)، وحاليا كالأمينة العامة لمنبر جبال النوبة الديمقراطي. ألا تسبب رئاستك للحزب الليبرالي السوداني، بعض التعارض في الأهداف أو النشاط مع موقعك القيادي في حركة أبناء جبال النوبة؟

هذا غير وارد، بل وان الحزب الليبرالي السوداني يعبر عن رأيي في حل قضية جبال النوبة. وهو أول حزب سوداني يفرد تحليلا كاملا لازمتنا بوعي ومسؤولية كإحدى المشكلات الحادة في البلاد ويطرح رأيه حول الحلول. هذا إضافة إلى فلسفة الحزب الليبرالي حول قيمة الفرد وضرورة تطوير قدراته، وهذا ما لم تنتبه إليه الأجسام السياسية الأخرى.

لأننا بالنسبة إليهم مثل الدجاجة التي تبيض ذهبا حتى قرروا ذبح الدجاجة في نهاية الأمر حينما تمكنوا من جميع ثرواتنا!

فتحت اتفاقية نيفاشا – بين الحركة الشعبية وحكومة الإنقاذ – كوةً من الضوء، وأعطت الشارع السوداني بصيصاً من الأمل في حدوث بعض التغييرات في بنية المشهد السياسي السوداني. ما هو تحليلك لهذه الاتفاقية وحصادها وقدرتها في إحداث التغيير المطلوب؟

جاءت مبادرة الإيقاد أصلا لعلاج أزمة الجنوب وليس أزمة الحكم في السودان. وقد صمم إعلان مبادئ الإيقاد على هذا الأساس وهي أما تلبية مطالب الجنوب أو فصله. هذا الحل الجزئي أكدته البروتوكولات الستة، وهو أن اتفاقية نيفاشا ما هي إلا تسوية بين طرفين، وبروتوكولات قسمة السلطة والثروة تشبه تقسيم الغنائم، ثم تمر الاتفاقية على التحول الديمقراطي مرورا سريعا. إذن أين بقية السودان؟!

جاء بقية السودان كمنتوج ثانوي والتحول الديمقراطي أصلا منتوج ثانوي في الاتفاقية،لان الجسمين الرئيسيين قد حصلا على ما يريدان ولم تبق إلا مراوغة الشعب السوداني ومطالبته بان يجعل من الفسيخ شربات.

لا احمل كثيرا من التفاؤل في كيفية التحول الديمقراطي من هذه النافذة الضيقة. والأمر كما هو واضح إن حكومة الوحدة(الشراكة) الوطنية تستخدم كل إمكانيات البلاد

في الفوز في الانتخابات القادمة لأنها سوف تعمل المستحيل للبقاء في السلطة وسحق الأحزاب الأخرى(عن طريق الانتخاب). حينها تنتهي من تحجيمهم بالكامل. التحول الديمقراطي في السودان اليوم ليس بالأمر الهين. والمشوار ما يزال طويلا جدا.

ينذر الموقف المتصلب للمؤتمر الوطني تجاه حل قضية دارفور بعواقب وخيمة، كما تلوح في الأفق بوادر مواجهة حتمية بين حكومة السودان وبين المجتمع الدولي. وكما نعلم فإن الحركة الشعبية، وهي جزء أصيل من حكومة السودان، لها موقف مغاير تماما عن موقف المؤتمر الوطني في هذا الأمر. ما هو مدى التأثير المحتمل لهذه الأزمة على الشراكة بين الطرفين؟ وما هو الحل المناسب لازمة دارفور في تقديرك الشخصي؟

حينها نقول المجتمع الدولي تتبادر إلى الذهن دول التحالف الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. هنا يظهر صراع المصالح الدولية في الأمم التي تعانى الخلل في أنظمتها الداخلية مثل السودان.

هذه الدول بينما تعمل للصالح الدولي فإنها تضع مصالحها الشخصية على رأس القائمة. لا اعتقد أن أمريكا جادة في حل الأزمة السودانية ولا بريطانيا. جميعهم مستفيدون من تردى الأوضاع في السودان ويتصارعون عليه كما حدث في العراق وأفغانستان ودول أخرى كثيرة.

ولكن دعني أتفائل بتدخل هذه الدول لصالح شعب دارفور مما سوف يؤثر على الشراكة بين الإنقاذ والحركة الشعبية.

الحركة الشعبية قطعت شوطا بعيدا في فصل الجنوب. فهو دولة لها حدود جغرافية ورئيس وعلم وتمثيل في الخارج إلى أخر شكل الدولة. وهي أصلا في طريق الانفصال ولا تهتم كثيرا لما يمكن أن يحدث للإنقاذ بعد ذلك. وقد قالها سلفا كير(دعهم يأخذون ما

يريدون حتى تنتهي فترة الستة سنوات)!

هنا يؤتى دور السودان كوطن ومواطنين لأنهم الوحيدون المتضررون من هذا السيناريو العقيم.

كرئيسة للحزب الليبرالي السوداني، ما هو – في نظرك – الشيء المفقود في مسرح السياسة السودانية والذي تعتقدين أن الحزب الليبرالي قادر بصورة خاصة على توفيره لجماهير الشعب السوداني المتطلع إلى التغيير؟

يتميز الحزب الليبرالي السوداني عما سواه في التحليل الدقيق للازمة السياسية السودانية ثم الطرح العملي للخروج من الأزمة. كما وأننا نعمل على تأكيد أولوية الحرية الفردية دون إن نغفل التركيبة التقليدية لكل السودان. فنحن نطرح فلسفتنا لمصلحة جميع الطبقات دون أن نخص فئات بعينها أو نجنح إلى أحادية الحكم أو نتناول الفرد كمادة تعمل للصالح العام دون أن تتمتع بالحريات الشخصية(الاقتصاد مثلا). نعمل على أن يجد الفرد ويحقق ذاته من خلال المواطنة الحقة ثم نقدم نقدنا للقانون في ضوء إسهامه في تحقيق السعادة العامة.

اخلص إلى أن الفرد والمجتمع هو جوهر فلسفة الحزب الليبرالي السوداني وهو المعنى بالعملية السياسية التي نؤمن بأنها من حقوقه التي يمكن أن ينالها بكفاءاته عن طريق تطوير القدرات الشخصية التي تؤهله لذلك والتي نعمل على أن نوفرها له.

نطرح برامج اقتصادية مفصلة للخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة إلى رحاب الوفرة والاستقرار الاقتصادي وذلك بتوفير اكبر قدر من الحرية التجارية والتملك الزراعي الذي يخضع للقوانين التي تنظم هذا النشاط وتحمى العمال والموظفين وأصحاب العمل على حد سواء والتحرر من الاستعمار الاقتصادي.

نؤمن على الأهمية القصوى للتعليم كأحد المخارج الواسعة من الورطة التاريخية ثم الحق في العلاج المجاني وكل ما من شانه أن يوفر للمواطن العادي حق العيش الكريم الذي نؤمن بقدرته على المساهمة في تطوير هذا المجتمع بعد أن يتم تطويره.

المفقود في الساحة السياسية والذي نوفره نحن أيضاً هو الاعتراف الحقيقي بالمرأة (كإنسان) متساوي مع الرجل في الحقوق والواجبات ومن ثم سن القوانين والتشريعات التي يمكن أن تزيل كل العوائق عن طريقها وتوفر لها فرص الحياة الكريمة والمواطنة الحقة وبالتالي الاستفادة من قدراتها في تنمية المجتمع.

لأننا نرى أن المرأة السودانية طاقة مهولة مهدرة على الدوام من قبل الأجسام السياسية الأخرى.وهي تتعرض دائما للقوانين المجحفة التي تشل حركتها وتقيد مجالات الإبداع الذي يمكن أن تقدمه لنفسها ولمجتمعها.كما وان المرأة السودانية هي الأكثر ضررا من الحروب الأهلية، بل ويتم استخدامها لتصفية حسابات سياسية معينة وإذلال الغير مثلما حدث للنساء في الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق ويحدث الآن في دارفور. إضافة إلى انه من المستحيل أن تنهض دولة ونصفها معّطل.

كل ما ذكر أعلاه لا يتوفر إلا بالتحرر عن طريق التخلص بقدر الإمكان من سيطرة الدولة التي تعوق حرية الإنسان.من هنا يتضح دورنا في المشاركة في تفكيك النظام الأُحادي عن طريق المؤسسات الديمقراطية. كل ذلك لن يتأتى دون جهد واضح وصبر وتحمل مشاق خاصة إن الليبرالية هي عبارة عن رد فعل عنيف ضد سيادة (الدولة المطلقة) أو بمعنى آخر التحرر عن طريق التخلص بقدر الإمكان من سيطرة الدولة التي تعوق حرية الإنسان كما أسلفت.

يذخر السودان بتنوع هائل في الألسن والسحنات والمعتقدات.. إلى آخره، وقد أدت هذه التركيبة المعقدة إلى تعقيد مماثل في طرق الولاء

السياسي والفكري والتنظيمي للجماهير. وكما نعلم فإن الحزب الليبرالي حزب يقوم على أسس راسخة من الإيمان بالإنسان الفرد الحر الواعي والمسؤول، ولا يعول كثيرا على مراكز القوى التقليدية في المجتمع. على ضوء هذه الحقائق، ما هي فرص نجاح الحزب الليبرالي في السودان؟

لدينا كل الفرص في هذا المجال؛ لأن القوى التقليدية التي تسلمت السلطة في البلاد منذ الاستقلال لم تطور نفسها ولم تواكب التغيير الذي يحدث في المجتمع السوداني باستمرار. فهي قوى منكفئة حول نفسها كما في حالة حزب الأمة (الأنصار) الاتحادي الديمقراطي (الختمية) المؤتمر الشعبي (الإخوان المسلمين). جميع هذه القوى اتخذت الدين مدخلا لحكم البلاد ثم استخدمته كأداة لإدارة شؤون البلاد.

هذا خطر، لأن الدولة لا تنهض في نظامها استجابة لقوى طبيعية أو قدسية أو أخلاقية عليا. أفعال الدولة لا تقوم وفقا لمبادئ دينية لأنها أي الدولة مخلوق إنساني، خلقته الأغراض الإنسانية وهي التي تعمل على استمراره. كما وأن الدين فضاء مطلق وواسع ولا يمكن تفصيله ليواكب طموحات الدولة. من هنا جاءت مناداتنا بعلمانية الدولة.

نؤمن بأن الدين سلوك شخصي ويمارس بشكل شخصي وللجميع الحق في عبادة الرحمن بما يرونه هم وليس كما نحدده نحن. هذا إضافة إلى احترامنا التام لكريم المعتقدات ونؤّمن على حرية العبادات. ولكن حكم البلاد على أسس دينية هو احد عوامل الهدم في السياسة السودانية.

هذه ناحية ومن ناحية أخرى فإن جميع القوى التقليدية السودانية لم تأت للحكم ببرامج عملية مدروسة ناهيك عن تطويرها.وقد أثبتت فشلها في هذا الأمر مما دفعها بالاتجاه إلى الدين وجذب المواطنين روحيا مما يجعل المواطن تابعاً مبهوراً بالأسياد وليس

شريكاً في رسم سياسات البلاد.

ونؤكد على خطورة قوة الجذب الروحي الذي يخضع المواطن للشخصية السياسية باستمرار كزعيم ديني وليس كمسؤول سياسي تجب محاسبته وتغييره أو تبديله وبالتالي تمركز السلطة في أيدي القلة الدينية. ومن مخاطر القوى التقليدية السودانية هو أنها أنظمة دكتاتورية في لباس ديمقراطي. فهي تحتكر مراكز السلطة وصنع القرار لنفسها ولأهلها كما لو أنه نظام ملكي، ثم تمنح أنصارها فرص العمل أو الازدهار حسب رضاها عنهم وحسب المساحة التي يمنحونها لأنصارهم للتقرب منهم. أى أن الأحزاب الطائفية في حالة دائمة من الاستثمار السياسي للحس الديني وهو حالة شحن الناس بالإحساس الديني بغرض فرض السيطرة السياسية وتكسب الولاء وتمكين السطوة على المجتمعات.

هذا خطر جداً ويحضرني بالدوائر الانتخابية المغلقة وكيف أن أحد كوادر هذه الأحزاب قد فشل فشلاً ذريعاً في الحصول على أصوات الناخبين في أحد الدوائر المغلقة لأن السيد قد كان غاضباً منه وأمر بإسقاطه، ثم رضي عنه السيد وسمح بمنحه الأصوات ففاز فوزاً ساحقاً في الدائرة التالية. هذه ليست سياسة ولكنه رق سياسي.

على الخارطة السياسية السودانية هنالك العديد من الأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية التي تؤمن بالفكر الليبرالي، على الأقل من الناحية الفكرية والتنظيرية، ما هي الخطوات التي قمتم بها – أو تنوون القيام بها – للتعاون مع هذه التنظيمات؟

نعم السودان بحاجة إلى الأجسام السياسية الجديدة التي من شانها أن تساعد في تفكيك النظام الديكتاتوري بمؤسساته القمعية. وأن تثري الحركة الديمقراطية في البلاد. وأن تساهم في توجيه الأحزاب التقليدية (بالطرق المختلفة) التي ساهمت في خلق الأزمة

وتعميقها. وأن توسع أركان الحوار والنقاش. وأن تقدم مساهماتها للمجتمع. وأن تسهم في التحول الاجتماعي الذي يتوقعه الناس. نحن بحاجة إليهم جميعاً.

كما أسلفت الليبرالية هي شكل من إشكال الديمقراطيات تحكمها قيم معيّنة، والديمقراطية هي إحدى الميكانيزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجتمعية بين جماعات يسود فيها صراع المصالح. وهي تستند إلى حد أدنى من القوة وأعلى درجة ممكنة من الاتفاق.

والنظام الديمقراطي الصحيح يتطلب توافر مصادر الاختلاف حتى يتيسر وجود صراع حول الأوضاع الرئاسية ومعارضة للأحزاب التي لديها السلطة ولكن الصراع وحده لا يكفى وإنما لا بد من اتفاق في الديمقراطية ذلك الذي يستمد وجوده من نسق القيمة المحوري الذي يسمح للقوة بأداء دورها في سلام مما يجعل الإفراد يمتثلون للقرارات التي يتخذها القائمون على أمور الحكم والسياسة.

كل ذلك لا يتأتى لحزب واحد أو بعض الأحزاب، ولكن جميع الأحزاب.من هنا يأتى أسلوب تعاوننا مع الأحزاب الأخرى.

ما هو حجم الحزب إذا تحدثنا عن موقعه في السياسة السودانية؟ وهل تعتقدون بإمكانية منافسته للآخرين في الفترة القادمة خاصة والسودان على أعتاب تحول انتخابي تشارك فيه عدد من الأحزاب القديمة والقوية مقارنة مع حزبكم؟

نحن حزب ناشئ. نمتلك كل مقومات النمو السليم، ونتلمس دورنا بهدوء وثبات. وقد لاحظت الإقبال الكبير على عضوية الحزب من الجماعات السودانية التي لم تجد طموحاتها في الأجسام السياسية الأخرى وهذا أمر مشّجع جداً. ولدينا كوادر في الجامعات والمدارس وفي دول العالم المختلفة إضافة إلى الإقبال الكبير من النساء.

واستطيع أن أقول إن لنا قاعدة صلبة إذا ما قورنت بتاريخ نشأة الحزب.

الشارع السوداني يتواجد الآن في حالة من الإحباط والسكون التام، بسبب من تردي الوضع السياسي والأمني والإحباط المترتب على فشل تطبيق نيفاشا واستمرار الحرب والأزمة في دارفور. هل باستطاعتكم أن تحركوا الشارع السياسي، باتجاه خلق فعالية اكبر للمواطنين في الحياة العامة؟

ميلاد العملية الديمقراطية من رحم الديكتاتوريات أمر صعب للغاية ولكن بلوغ الغايات ممكن. ونؤمن بان الدولة يجب أن تستمد شرعيتها من العلاقة بين الدولة والفرد والحاجات الأساسية للفرد. والدولة التي لا تحكم بالتفاهم أو التنازل، بل بالانتصار والإبادة دولة ضعيفة الصلة بالفرد ونشكك في قدرتها على الاستمرار. خاصة إذا رجعنا إلى القرآن الكريم لنقرأ ﴿وشاورهم في الأمر﴾. آل عمران الآية ١٥٩.

هذه المشورة جاءت للنبي عليه الصلاة والسلام بالرغم من أنه لا ينطق عن الهوى وأنه يحكم بموجب الوحي الذي يأتيه به الملاك جبريل. فما بالك بالبشر العاديين؟ ثم إن ضعف العلاقة بين الفرد والدولة هو اقصر الطرق إلى زوال النظام القائم. لذلك أقول: العملية الديمقراطية ممكنة في السودان ولكنها أبعد مما نتوقع. لأن الأمر معقد جداً في الوقت الحالي.

النص الكامل للقاء الأستاذة نور تاور مع صحيفة ألوان

أجرت صحيفة ألوان لقاءاً صحفياً مع الأستاذة نور تاور رئيسة اللجنة التنفيذية للحزب الليبرالي نشر يوم السبت الموافق ٥-٥-٢٠٠٧. إلا أن النسخة المنشورة في الصحيفة من الحوار قد كانت مبتسرة ومختلفة كثيراً عن الأصل. أتصلنا بالأستاذة نور تاور لتزويدنا بنص اللقاء الأصلي، حيث استرجعت أستاذة نور أجزاء كبيرة من الحوار.

حوار: هدية علي

السيدة نور تاور مرحباً بك وكيف حالك في الخرطوم؟

- (حرانة) وراسي واجعني وحبوبي معي على طول وخايفة جداً من السحائي لأنني أتيت من بلد درجة حرارتها ٤٠ تحت الصفر إلى بلد درجة حرارته ٤٠ فوق الصفر.

متى غادرت الخرطوم؟

– خرجت من الخرطوم عام ١٩٨١م وعدت إليها في مطلع الأسبوع المنصرم. وقتها كانت نظيفة وهادئة وكلاسيكية.

هل هناك دواع سياسية وراء خروجك من الخرطوم؟

ـ غادرت الخرطوم وأنا حزينة لأني تعرضت لمضايقات من نظام مايو. حاصروا منزلي بالشرطة والدبابات لمدة ثلاثة أيام لأني نشرت تحقيقاً في جريدة الصحافة حول دراسة جدوى لسكر كنانة وعسلاية. وقتها كانت الغلايات غير مطابقة للمواصفات في سكر عسلاية ودراسة الجدوى لم تكتمل والطاقة الإنتاجية لم تبلغ ٣٤٪. أيامها كان ثاني أكبر مصنع للسكر في العالم. زرنا الموقع كفريق صحفي واطلعنا على الحقائق كلها من المواطنين والموظفين، وما كان يحدث في كنانة وعسلاية إهدار للمال العام وضربة للحالة الاجتماعية. بعد نشر التحقيق جاء وفد من إدارة المشروع يطالب الصحيفة بالاعتذار وبمحاسبتي ومعي أخي وصديقي المصور عبد الله يونس وعشنا أياما وليالي في مطاردات أجهزة النظام.

كيف خرجتم من هذه الورطة؟

ـ بارك الله في أستاذي فضل الله محمد الذي كان رئيساً لتحرير الصحافة فقد وفّر لي عبر سفارة أجنبية فرصة للخروج من البلاد تحت غطاء مهمة صحفية وقد كان. وقابلت فضل الله محمد بعد ذلك بالقاهرة وهو نموذج للصحفي الحبوب أخو الإخوان .

هل عدت بنفس الروح؟

ـ أنا لا أملك إلا أن أكون سودانية وكانت قضايا السودان في الغربة همي الأساسي.

على ماذا تراهنين في مستقبل السودان السياسي؟

ـ على التحول الديمقراطي طبعاً.

هل لمست عملاً حقيقياً من اجل التحول الديمقراطي؟

– لا يوجد حماس لذلك من قبل النظام القائم لأنه فاقد الأهلية. مع ذلك ليس هناك وضع ثابت، وأي وضع قابل للتغيير، والتغيير يفرض نفسه. أحس بدرجة من التفاعل السياسي وهذا التفاعل من شأنه أن يبلغ الشعب السوداني طموحاته.

سيدة نور ما هو رأيك في توطين البقارة في الجزء الغربي لجبال النوبة لخلق التوازن السكاني في المنطقة؟ لان الثقل السكاني للنوبة في المنطقة نتج عنه مشاكل سياسية لذلك كان يجب تعديل هذه الخريطة. وما هو رأيك حول تبعية ابيى لجنوب السودان؟ ثم رأيك في تغيير الاسم من جبال النوبة إلى جنوب كردفان؟

– **أولاً**: لا توجد مشكلة في التركيبة السكانية في المنطقة، حيث عاشت هذه القبائل ولآلاف السنين في تعايش سلمى انسيابي، فما هو الجديد الذي أوجد الاستيطان من خارج المنطقة في أراضى الغير؟

ثانياً: ما هي المشكلة السياسية التي أثارها النوبة حتى استوجبت تغيير الخريطة السكانية في المنطقة؟ أن مشكلتنا هي مشكلة حقوق وليس أكثر.

عن ابيى فليس هناك أي مجال بأن تكون جزءاً من جنوب السودان، لأنها تتبع للمنطقة حسب ترسيم الحدود في المنطقة سنة ١٩٥٦. هذا مع الأخذ في الاعتبار حق أي سوداني/ ة العيش في أي مكان يختاره داخل السودان. ولكن حسب القانون الذي يتعلق بتأجير أو امتلاك الأرض، لا افهم ضرورة ضم ابيى إلى جنوب السودان، خاصة وأنها سوف تولد إنفجارات أمنية في المنطقة مستقبلاً.

أما تغيير الاسم من جبال النوبة إلى جنوب كردفان، فلا أدري لماذا لم يغير اسم

وادي حلفا، دارفور أو أي من المناطق الأخرى؟. هناك أسباب سياسية نحن نعلمها وقد أسهبنا في هذا الأمر في كثير من المحافل.

خرجت جبال النوبة من اتفاقية نيفاشا بلا مكاسب. يعنى بالعربي الدارجي (من المولد بدون حمص) فما هو رأيك؟

– جميل أن يأتي منك هذا الإقرار. ومن المؤكد أنك لاحظت استياء أبناء جبال النوبة في هذا الشأن.ولكنني أقول أن أهم ما خرجت به نيفاشا هو وقف الحرب، وأن كنت لا أرى في ذلك بطولة، لأن مسؤولية من رفع البندقية أن يضعها أرضاً.

نأتي للباقي: إذا سلمنا جدلاً بسياسة الأمر الواقع، فإن كثيراً من أبناء جبال النوبة قد وافقوا على البسيط الذي كسبوه من نيفاشا على أمل الاستمرار في المطالبة بالحقوق، ولكن حتى ذلك البسيط لم ينفذ.

نحن أخطأنا ونتحمل أخطأنا ونعمل لتصحيحها، وهم خطأين أساسيين سوف نتحمل تبعاتها لأمد طويل. الأول هو دخول يوسف كوة إلى الحرب بجانب الجنوب بدون اتفاقية مبادئ. الثاني تفويض نفر من أبناء جبال النوبة لدكتور جون قرنق في كاودة بأن يتفاوض نيابة عنا. هذه أخطاء مريعة قادتنا إلى ما نحن عليه. أرجو ألا تفهميني خطأ، فأنا أعرف إحساس يوسف كوة بمظالم المنطقة وضرورة طلب الحقوق، ولكنه قادنا إلى التهلكة أيضاً.

لماذا لم تتحدثوا إلى يوسف كوة؟

– لثلاثة أسباب: أولاً الظروف الأمنية في تلك السنوات، ثانياً صعوبة الاتصال، ثالثاً احتواء الحركة ليوسف وتعاملها معه كما لو أنه أتى ليحارب من أجل قضية أخرى وليس لأجل جبال النوبة.

وحتى لا نهدر كثيراً من الوقت في هذا النقطة أقول أن دكتور جون قرنق نفسه كان

قد صرّح في أحد لقاءاته في لندن بالآتي: كان يجب أن نضحي بقضية جبال النوبة لننقذ الاتفاقية، وهي بالانجليزي وبالنص: (**we had to sacrifice the Nuba case to save the agreement**). لماذا يجب علينا أن نضحي حتى يحصل المتفاوضون على أغراضهم؟

هل سوف تعودون إلى الحرب؟

– لا. أنا شخصياً لا أرى في الحروب أي حل لمشكلات البلاد بل زيادة تعقيدها، ولكننا سنلجأ إلى الحوار للوصول إلى أهدافنا وإن طال الزمن.

نأتي لدارفور!

– مالها دارفور؟

أقصد ما هو رأيك في قضية دارفور؟

– مرة أخرى أثمّن على إقرارك بأن لأهل دارفور قضية، وهذا رأيي:

قضية دارفور قضية هامش مثل بقية هوامش السودان مع اختلاف خصوصية الأزمة. وهي قضية تهميش وإهمال من حكومات المركز على مرّ السنين، ثم تدهور اقتصادي وصحي وتعليمي وقهر سياسي، الخ. كل هذه الأمور قادت إلى التململ ثم الاحتقان ثم الانفجار.

أؤمن بقدرة الدول على حل مشاكلها داخلياً، ولكن حينما يستوجب الأمر تدخل الدول الأخرى فهذا يعنى أن الخطب جلل وأننا فشلنا في حل قضايانا داخلياً. على العموم أؤمن بأن لا حل لقضية دارفور إلا بما يرتضيه أهلها، وأنا مع الحل الذي يرضى أهل دارفور.

ما هي نظرتك لوضع المرأة السودانية؟

– مشكلة المرأة السودانية لا تحلها إلا المرأة السودانية، ووضع المرأة بالبلاد الآن مؤلم وسخيف. المرأة تقوم بكم هائل من الإعمال. وضع مثل هذا في أي دولة في العالم يشجع المرأة ويُجبر على التعامل معها باحترام ويسن القوانين التي تمكنها من أداء دورها تجاه الأسرة والمجتمع. إلا أن في السودان كل القوانين مكبلة للنساء، وكلها تحت مسمى حماية المرأة. والسؤال حمايتها مِنْ مَنْ ومن ماذا؟ ولذلك أنا مع التوقيع على اتفاقية سيداو وهذا أمر مهم جداً.

نعود للخرطوم. هل لاحظت العمارات الشاهقة؟

–لاحظت ذلك، ولكنه عمران مخطط بشكل ممل وغير جاذب. في المقابل لاحظت الانفجار السكاني في شوارع الخرطوم. كثرة الباعة المتجولين وهم في حالة مزرية، ثم بائعات الشاي والأطعمة، المتسولين، الأطفال المشردين، فاقدي الأطراف، الفوضى العارمة في حركة المرور، ثم عدم الوعي بالوقاية من الحر.

وباختصار: شوارع الخرطوم مثيرة للاكتئاب..

حدثينا عن نشاطك الصحفي والأدبي قبل وبعد الخروج من السودان.

– عملت في قسم التحقيقات في جريدة الصحافة السودانية، تحت إشراف الأستاذ ميرغني حسن على، ورئاسة تحرير فضل الله محمد الذي كنا نسميه ملك التوازن.

فى الكويت كتبت في جريدة الوطن والسياسة. في القاهرة كتبت في جريدة الخرطوم والوفد المصرية. في كندا كتبت في الفضاء الإسفيري.

ما هو أهم ما كتبتيه في الفضاء الإسفيري؟

– كتبت عن قضية جبال النوبة، وكذلك إسهامات بسيطة عن المرأة والأسرة السودانية. وهذا يقودني إلى ذكر موضوع «المسكوت عنه في شؤون البيت السوداني»

الذي جذب عدداً من القراء فاق الخمسين ألفاً، وهذا في رأى يوضح الاهتمام بشأن البيت السوداني.

هل لديك مؤلفات، يقال إن لنور تاور مؤلفات لم تنشر؟؟

- نعم. لديّ سبع مؤلفات من بينها كتاب «بين اليأس والرجاء»، يتناول القضية السودانية في فترة نميرى من منظور اجتماعي اقتصادي سياسي. كذلك كتاب «شارع ٣٣»، عن الفتيات النازحات من الهامش للخرطوم للعلم والعمل. أيضاً «الطرف الآخر من خط الاستواء»، يوضح العلاقة الإنسانية بين الشمال والجنوب. كذلك كتبت كتاب «كنت في الكويت» أيام الاحتلال العراقي، وهو يوضح تجربتي مع المقاومة الكويتية، وقصة «في البدء كانت كادقلي» وهي رواية أنوى أكمالها. كما أنوي نشر الموضوع المطول الذي نشر بالانترنت تحت عنوان «المسكوت عنه في شؤون البيت السوداني»، وموضوع آخر نشرته بالانترنت يتناول تجربة السودانيين في المهجر.

هل تنوين مواصلة العمل في القضية السودانية؟

- العمل من أجل السودان ذو اتجاه واحد ولا رجعة فيه.

مع أي الأجسام تعملين؟

مع الحزب الليبرالي السوداني ومنبر جبال النوبة الديمقراطي.

هل أنت من أسس الحزب الليبرالي؟

- لا، بل ساهمت في تأسيس الحزب من الخارج. وتم انتخابي لرئاسة اللجنة التنفيذية في العام الماضي حينما كنت أعمل في لندن.

هل هو حزب لجهة معينة؟

- كيف يعني؟

يخص فئة اجتماعية معينة؟

- لا. هذا الحزب ذو توجه عام، ويفتح باب عضويته لكل من يؤمن بمبادئه ويرغب في الانضمام. ثم أنه يرفض العنصرية وكافة أشكال العنف.

ما هو وضع المرأة في الحزب الليبرالي؟

- الحزب الليبرالي هو الحزب السوداني الوحيد الذي يعترف بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل، ويتناول المواطن/ ة السوداني كفرد له/ ها كل الحقوق السماوية والأرضية. مع تحمل المسؤولية الفردية بعد إعداده/ ها لتلك المسؤولية.

من هي قاعدة الحزب الليبرالي السوداني؟

- حتى الآن معظمهم من الشباب، ولكنه حزب غير صفوي. بمعنى أن المواطن السوداني عموماً هو محور اهتمامنا.

هل قمتم بالاتصال بالأحزاب السودانية الأخرى؟

- نعدّ لذلك.

ما هي علاقتك باللجنة المركزية لقطاع جبال النوبة في الحركة الشعبية، أقصد حركة محمد هارون كافي؟

- دعوني إلى نيروبي حينما كانوا يناقشون الفكرة، ذهبت إليهم وحاورتهم. لم اقتنع بالفكرة. عدت إلى القاهرة ودخلوا هم إلى السودان.

هل تعرضت لآي مضايقات عنصرية في غربتك؟

- لا.. والأمر كله يتعلق باحترام قوانين تلك البلاد. ولكنني تعرضت للإساءة

العنصرية في موقع سودانيز اونلاين دوت كوم، حيث وصفني البعض بالفرخة والخادم والمتجولبة الخ. أأسف أن ينحدر النقاش حول أمور عامة إلى هذا المستوى من الإسفاف، ولكنني أواصل الكتابة مهما كان الثمن دفاعاً عن مبادئي.

ما هو أكثر شيء أزعجك في الغربة؟

-الوحدة. أذكر أن أحد السودانيين وقد كان مقيماً في محطتي قبل النهائية من الغربة توفي ولم يكتشفه غير عمال البلدية.

وأخيراً؟

- لم أجد في العالم مدينة أخذتني وملأت الفراغ الذي أحدثته كادقلي.



لقاء نور تاور مع صحيفة الخرطوم - ٢٨ مايو ٢٠٠٧

حوار: عبد الواحد إبراهيم

تعتبر نور تاور المرأة الثانية في تاريخ السودان التي ترأس حزباً سياسياً وكانت تاور الناشطة في مجال حقوق الإنسان والتنمية في السودان صاحبة آراء جريئة في الموقف من القضايا العامة بالبلاد. وترى تاور في اتفاقية نيفاشا بأنها ظلمت أهالي جبال النوبة كما تنظر لابوجا واتفاقية الشرق باعتبارهما ملاحق لنيفاشا ولم يشارك الشعب السوداني في صياغة هذه الاتفاقيات. الخرطوم ناقشت معها قضايا الراهن السياسي وميلاد الحزب الليبرالي وأطروحاته حول القضايا الوطنية. فإلى الحوار مع رئيسة الحزب الليبرالي السوداني نور تاور.

ما هي جدوى وجود حزب ليبرالي في السودان؟

ضرورة الحزب تنبع من الحرص على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي؛ لأن الليبرالية في الأصل هي شكل من الديمقراطيات من هنا نشأ الحزب الليبرالي والمهم في

هذه المرحلة أن يساهم الحزب في عملية التحول الديمقراطي.

لكن الليبرالية فلسفة عامة واطروحة ورؤية وفق منهج بينما الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم سبق للسودان أن خبرها وكانت تجارب ديمقراطية ليبرالية فماذا تقصدون بحزب ليبرالي؟

منهج الحزب الليبرالي هو من صميم الواقع السوداني وجميع الأحزاب السودانية نجد فيها قدراً من الليبرالية. والليبرالية بمعناها العام هي إبعاد المواطن من هيمنة السلطة والتأكيد على الحريات الأساسية للفرد والتأكيد على تنمية قدرات الفرد. من هنا جاء التفصيل ولأول مرة يقوم حزب سوداني باستخلاص كافة التجارب الليبرالية حتى تلك التي جرت في السودان وان يتم صياغتها في برنامج حزب يطرح للجماهير كحزب منفصل.

لكن الوجه الاقتصادي لليبرالية جُرب في السودان «تجربة الإنقاذ» وتعرض لانتقادات كثيفة. كذلك التجارب التي عاشتها دول العالم الثالث غير مشجعة؟

هذا الواقع لا ينطبق على الحزب الليبرالي السوداني ولو نظرنا للاقتصاد السوداني منذ الحقبة الاستعمارية نجد انه تأسس لأجل الأحزاب الطائفية. وتأسست هذه الأحزاب على قاعدة اقتصادية وأكاديمية وعلمية وقامت هذه الأحزاب باستخدام هذا الوضع ليس لمصلحة الفرد أو المواطن، ولكن لأجل تطويع الفرد واستخدامه، مما جعل اقتصادنا حتى اليوم اقتصاداً استهلاكياً واحتكارياً لفئات بعينها. وما ننادي به هو الانفتاح بان يكون للفرد الحق في العملية الاقتصادية بالكامل أن كانت تجارية أو زراعية ليس الفقر ولا يمكن أن يوجد فرد سوي وهو فقير. ومن المهم تفكيك الاقتصاد المحتكر لأيدٍ قليلة ودائماً ما تقف خلف هذه الأيدي القليلة الدولة لضمان ولاء من هم حولها. والحزب

السوداني الليبرالي ينادي بغير ذلك بأن يكون الاقتصاد للمواطن السوداني وأن يتحول الفرد من مستهلك إلى منتج. ونحن لسنا حزباً صفوياً ينادي بتمليك القلة بل ننادي بأن يكون الفرد أساس فلسفة الحزب والدولة. والآن نلاحظ اختفاء الطبقة المتوسطة ووجود طبقتين: الطبقة الأولى وطبقة تحت الأرض. كل هذا يغفل الموروث الهائل للممارسات السياسية الخاطئة. نحن نسعى لإرجاع الطبقة المتوسطة وأن يكون للفرد دور في المبادرة في تنمية هذا المجتمع وهذا لا يتأتى إلا بعد أن ينال المواطن حقه

ماذا عن خوف البعض من الأحزاب العقائدية من توجهها وفق فكرة واحدة وايدولوجيا واحدة جعل الكثيرون يستريبون من الليبرالية لأن هناك تجربة ليبرالية جاءت بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة؟

لن يحصل ذلك لأن تجربة الحزب أخذت من تجارب الآخرين لكن بتطويعها سودانياً نأخذ الايجابيات ونترك السلبيات. في بريطانيا في وفي فرنسا سابقاً كانت حرية اقتصادية ورفض تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد والملكية والمستخدم، لكن اضطرت الدولة أن تصوغ قوانين لحماية المالك وحماية المستخدم «العامل». هذا ما نسعى إليه لا بد أن يتم كل شيء وفق القانون. أما مسألة العقائدية فنحن أبعد ما نكون عن العقائدية. نحن حزب لكل السودان نساء ورجالاً. كذلك نؤمن بحق الأفراد في الممارسة الدينية وأن يمارس كل فرد حياته الدينية كما يريد.

وجه الحزب الليبرالي انتقادات كثيفة للأحزاب «الطائفية». ألا تعتقدين أن الطائفية مرحلة متقدمة بالقياس على الانتماءات التي أصبحت تشكل الوعي السياسي للفرد السوداني؟

شخصياً انتمي إلى أسرة طائفية. والحزب لا يدعو إلى إلغاء الطائفية لكن يطرح نفسه كبديل متجاوز لسلبيات الماضي. ودعنا نسأل ما الذي كسبه المواطن السوداني من

الطائفية؟! نحن نقول إن الإنسان السوداني تم استغلاله دينياً لأغراض سياسية. نحن نطرح أفكارنا ومن ثم للناس الخيار ونحن لم نلغ الطائفية ولكننا ضد قيام الأحزاب على أسس قبلية ودينية.

هناك مشاريع لتحديث المجتمع وهي تتعدد من حركات ليبرالية «حق» إلى حركات تغيير اجتماعي «الحركة الشعبية». لماذا لم تجدوا أطروحاتكم ضمن الأحزاب الداعية للتغيير وتحديث المجتمع؟

بالنسبة للحركة الشعبية فإنها جسم عسكري وهي تسعى للتحول إلى جسم سياسي. نحن لسنا جسماً عسكرياً ونرفض كل أشكال العنف وهذا هو الفرق. أما بالنسبة للقوى الحديثة فنحن في الحزب الليبرالي لم ننفصل عن القوى الحديثة بل نتلمس موقعنا وموقفنا من هذه القوى الحديثة ونبحث عن أين نلتقي وأين نختلف.

في أدبيات الحزب الليبرالي وصفتم الوضع السوداني بأنه معقد واثني ومتعدد لكن بدون مناقشة القضايا الرئيسية في هذه التعقيدات لقضايا الهوية والمسألة الثقافية السياسية الخارجية، الخ. لماذا؟

لا لم نتهرب فالحزب غير مبني على أساس عرقي أو اثني وهذا يوضح موقف الحزب وهو حزب سوداني ونحن لا نأخذ بالعرقيات. نحن نؤمن بالتنوع وقبول الآخر واحترام الآخر. من هذا المسلك يتضح أن الحزب لا يتهرب من مشكلة الواقع السوداني. ولكننا نقول بالهوية السودانية التي هي جماع ما يلتقي عليه السودانيون، ولدينا الأولوية في الانتماء إلى السودان، ومن بعد ذلك يمكنك أن تنتمي إلى أي من المجموعات السودانية والتأكيد على احترام كافة أنواع الانتماءات من الدين إلى السحنات.

لكن هناك من يقول بضرورة التمييز الايجابي للمجتمعات التي افتقدت

الفرص في الحياة «السلطة والثروة» بحيث افتقدوها لانتمائهم الإثني وكسبها آخرون بحكم انتمائهم لمجموعات أخرى، خاصة أن هناك من يتحدث عن حقوق المهمشين ونظرية الهامش والمركز ما قولك في ذلك؟

هنا ربط لمسألة الهوية بالبنية الاجتماعية والاقتصادية وبالهامش. بالنسبة لي شخصياً لا أقول الهامش إذ اعتبر أن السودان جميعه هامش، والعاصمة ومنظرها يؤكد للمتشكك، فما بالك ببقية أنحاء السودان؟!

السودان للأسف يعد متخلفاً مغرقاً في التخلف بالتالي نجد أن العاصمة تعاني من أزمة الكهرباء والمياه وسوء الطرق ومشكلة الصرف الصحي والبيئة. بالنسبة للهوامش كانت المشكلة موروثة من أيام الاستعمار، وفي حقبة الاستقلال لم تجد حظها، لان الأحزاب التي حكمت ركزت على كوادرها وأهملت بقية أطراف السودان. لا يمكن أن نقول إن مجموعة مظلومة ومفقرة ومهمشة لأنها مجموعة غير مرغوبة. انظر إلى المواطن في وادي حلفا نجد أن ظروفه شبيهة بتلك الظروف التي يعيشها المواطن في جبال النوبة أو الجنوب. المشاكل هي نفسها سواء في دارفور أو شرق السودان، وهناك غبن سياسي وهذا لا علاقة له بالانتماء الإثني، بل أنها سياسة دولة لا تعرف التخطيط والتنمية. كل هذا بفعل تمركز الامتيازات في فئة معينة. وينظر الآخر إلى المسألة على أنها عدم تساوٍ في الحقوق والواجبات، ويفهم الشخص المضطهد بان هذا الظلم بقصد اثني. ولكني أرى إن القضية ليست كذلك. القضية هي قضية استغلال المواطن السوداني لأجل فئات معينة وهذا يحدث من أيام الاستقلال إلى يومنا هذا.

إذن كيف يتبلور التيار الليبرالي في ظل واقع متخلف كما ذكرت. ألا تحتاج الليبرالية إلى قدر من النضوج والوعي؟

أهداف الليبرالية واضحة وبسيطة ومحددة وتلامس كل مواطن سوداني عدا المنتفعين من الواقع الحالي. والمناداة بالليبرالية لا تعني الاتجاه بها لنكون حزباً صفوياً لخريجي الجامعات، إنما الدعوة موجهة للمواطن السوداني حتى ذلك الذي لا يجيد القراءة، لان واجبنا أن نوعي الناس بالحقوق. وهي حركة للتنوير والتثقيف لأننا عندما نقول أننا لسنا حزباً عقائدياً أو عرقياً، لا بد أن نشرح هذا للناس، وفي هذا تنوير. وكذلك عندما نقول أننا نسعى للوصول لأهدافنا عن طريق سلمي وبلا عنف، تحتاج المسألة إلى شرح. ومهمة الحزب الليبرالي السوداني كبيرة وشاقة، لكن لدينا الإيمان بأنفسنا ومبادئنا بعد الله سبحانه وتعالى لأن هذا هو البديل الوحيد، مع تأكيدنا على عدم إلغاء الآخر وأكثر الحريصين على الانتماء إليهم هم هؤلاء البسطاء.

الحزب الليبرالي يرفض العنف كوسيلة للتغيير. لكن بم يصف حزبكم أحداث العنف التي وقعت في الجنوب والشرق ودارفور، خاصة أن بعض من حمل السلاح أورد دعاوى الثورة من اجل العدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟

السلاح لا يرفع اعتباطاً ولكنه يرفع بعد أن تصل المشاكل ذروتها. لكننا نؤمن بأن واجب الأحزاب أن تهيئ المناخ اللازم لمنع رفع السلاح. ما حدث قد حدث والحزب الليبرالي يرى أن دوره هو في منع أن يرفع السوداني السلاح في وجه السوداني الآخر. ولو أن الناس متساوون مع غيرهم ومكتفون اقتصادياً لما احتاجوا لرفع السلاح هنا يأتي دورنا الذي يجعل الدولة تهتم بالمواطن.

في أطروحاتكم قلتم إن حزبكم لا تحكمه مطامح ونزعات فردية للقيادات بينما التعريف الليبرالي التقليدي للسياسة هي تحقيق مصالح ا لناس من خلال تحقيق مصالح الفرد فكيف يستقيم ذلك؟

قيادات الحزب ونحن كسودانيين نعمل من اجل الفرد السوداني الآخر. نحن لم نأت من أجل الثراء أو الشهرة أو اكتساب أموال من جهاز الدولة. انظر إلى السياسيين السودانيين كيف أن الأثرياء يملكون القصور والعقارات والأراضي الشاسعة. من المستحيل أن نجد من بين قيادات الحزب الليبرالي من هو مثل هؤلاء. ما نقصده هو ألا يكون فرق بين أعضاء الحزب والمواطن السوداني. فهذا يعني أنهم يفتقدون للمصداقية وهذا ما لن يحدث في الحزب الليبرالي ونحن ندعو إلى التضحية.

يقال أنه ما من قيادة جديدة لحزب جديد في السودان إلا واستندت على الجهوية والقبلية والانتماء الإثني، وهناك اتهام لك بأنك على نفس الطريق تستندين على انتمائك لمنطقة جبال النوبة وجنوب كردفان؟

ربما كان لهم العذر في ذلك بسبب أنني باستمرار أتحدث عن قضية جبال النوبة. لكن بالنسبة للحزب الليبرالي فانه لكل السودانيين وكل سوداني يجد أن مبادئ الحزب الليبرالي ترضيه يمكنه الانضمام. لكن أتحدث عن قضايا جبال النوبة لأنني من جبال النوبة، أما مشكلة أن يكون للحزب استناد إلى جهة فهذا غير صحيح. أما أن يكون لي توجه قبلي فهذا غير صحيح. ولكنني ابني منبر جبال النوبة الديمقراطي لأنني من المنطقة ومنحت تفويضاً لأعبر عن مظالمهم. لكن هذا لا يعني انغلاقي على جبال النوبة بل هي عندي مثلها مثل وادي حلفا أو الشرق أو دارفور ولكن فقط افهم مشاكلها أكثر من غيرها.

هناك من يري أن البلاد في مرحلة منصة التأسيس عقب نيفاشا. كيف يقيم الحزب الليبرالي ما جرى من اتفاقيات في نيفاشا وابوجا واتفاقية الشرق وما هي انعكاسات نيفاشا على الذين كنت تدافعين عن حقوقهم من أهالي جبال النوبة؟

الاتفاقية ببساطة ثنائية بين من يحملون السلاح، وبقية السودانيين لم يشاركوا فيها. بل أن بعض الأطراف ألحقت كملاحق وليس كمؤسسين وشركاء في الاتفاقية. هذه شراكة بين جسمين بالتالي تولد غبناً وعدم رضاء بين الذين تم تجاهلهم وكل السودانيين عبروا عن رأيهم في وسائل الإعلام. أما بالنسبة لجبال النوبة ولأنها حاربت لفترة طويلة أقول أن جبال النوبة أكثر منطقة خاسرة في هذه الاتفاقية رغم التأمين على وقف القتال. ولكن طريقة معالجة نيفاشا كانت أكثر من مجحفة بل مؤلمة للغاية. وعندما وجه السؤال للدكتور جون قرنق عن جبال النوبة قال لهم: «كان علينا أن نضحي بقضية جبال النوبة حتى ننقذ الاتفاقية» وهذا الحديث قيل في لندن ونوقش أخيراً في منبر جبال النوبة.

وبعد إيقاف القتال قبل أهلنا في جبال النوبة من أجل متابعة كيفية الحصول على حقوقهم وقالوا إن ما لم نحصل عليه بالحرب علينا أن نحصل عليه بالطرق السلمية، وهذا ما لم يتم. وكذلك لم تطبق ا لاتفاقية في جبال النوبة والخسارة للسودان جميعه وليس لجبال النوبة. وهنا دور أكبر من رفع السلاح وعدم الرضي عن الاتفاقية. أما بالنسبة لدارفور فإن أبناء دارفور هم أصلح من يعبر عن قضيتهم. وقضية دارفور هي قضية هوامش هناك توجد كافة أشكال الغبن وهي تاريخية ومتراكمة وأدت في النهاية إلى ما نحن عليه الآن. دارفور تعاني اقتصادياً وسياسياً وأبناء دارفور هم الأقدر على الخروج من هذه الأزمة رغم الانشقاقات في الحركات، ولكن في الآخر لا بد من أن يتوحدوا. وأخيرا عقدوا مؤتمراً في لندن من أجل التوحد وأتمنى أن لا يصلوا إلى ما وصلنا إليه في جبال النوبة.

أما عن اتفاقية الشرق الاتفاقيات مع الحكومة كثيرة ومتنوعة ومتجددة بينها وبين الأطراف التي تحاربها. والقصد إذا كان من جانب الطرفين لا اعتقد أن يكون خيارهم الحرب ولو حدث خطأ في الاتفاقية فعليهم أن يرجعوا إلى قواعد أهل الشرق.

من خلال تواجدك في الغرب لفترات طويلة يا ترى لماذا تتقدم هذه المجتمعات ونتأخر دوماً هنا اسأل وفق التفسير الليبرالي للتطور وللتاريخ؟

إن الغرب يحترم الفرد ويؤمن على الحريات الأساسية، أي الحريات السماوية والحريات المدرجة في إطار القوانين الدولية والمنصوص عليها في وثائق الأمم المتحدة. وهي حريات بسيطة جداً هي حرية التعبير وحرية التحرك وحرية العبادة كل هذا ليس بقصد الفوضى. كذلك يهتم الغرب بجوهر الإنسان صحته وتعليمه وعلاجه هذا ما نفقده. هنا نجد أن السياسي يهتم بالحزب لكنه لا يهتم بالمواطن السوداني. نحن نرى وفق الحزب الليبرالي السوداني إن الاهتمام يجب أن يوجه للمواطن وبعدها تكون المشكلة قد حُلت. في الغرب المواطن يأتي بالحكومة وفق اختيار دقيق. وكذلك التقييم لمسألة الزمن واحترامها في الغرب. نجد أن المواطن مسؤول عن الدولة ويصحح أخطاءها، بالإضافة للالتزام بالقوانين ابتداء من شارات المرور- لا بد أن تحترم ويتم التقيد بها. بعض الأوروبيون يرون في عدم ربط حزام الأمان في السيارة شروعاً في القتل. كذلك الاهتمام بالصحة والبيئة ونظافة المياه. كل هذه فوارق ونحن نفعل عكسه وهذا سبب تقدمهم وهذا سبب تخلفنا. وكذلك الحوار دائماً ما يضيق صدرنا بالحوار خاصة مع من تختلف معهم. في الغرب الأمر غير ذلك كل هذا يضاف إليه البيروقراطية والواسطة والرشاوى وغياب المؤسسية.



حوار مع صحيفة الاخبار

التحالفات النسوية يجب أن تتم مراجعتها

مستقبل التغيير في السودان بيد المرأة

رغم صعوبة التجربة ولكن أردت إيصال رسالتي

المواطن ما هو إلا أداة لتنفيذ أغراض الشريكين

أجرته: إيمان على

تعمل بالمجال الصحفي والسياسي، رئيسة الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد، المرشحةالمستقلة بالدائرة ٥ كادوقلي «نور تاور»، ترشحت بدائرة بها العديد من الاشكاليات والضعف خاصة وأن المنطقة ذات طبيعة جبلية قاسية، ساهمت في إضافة عبء آخر للمرشحة وللناخبات والناخبين، يضاف إلى هذا التعقيدات التي صاحبت العملية الانتخابية. فمشاركة المرأة في هذا الإقليم الذي تزداد فيه نسبة الأمية والفقر وما خلفته الصراعات من واقع اقتصادي، اجتماعي وسياسي متأزم، يضع المرشحة أمام تحديات كبيرة، كما أن مثل هذا الترشح يعد طفرة قوية وهامة نحو كسر حاجز الخوف والولوج للفضاء الخارجي والذي كان حكراً للرجال فقط. وعلى الرغم من مرارة التجربة التي مرت بها نور تاور إلا أنها استطاعت أن تضع بصمتها في خارطة الانتخابات السابقة وتفتح المجال لأخريات للمشاركة في الحياة السياسية والولوج نحو مقاعد البرلمان، التقيناها في دار الأخبار لتدلي لنا بقليل من كثير مما صادفته من خلال خوضها لتجربة

الانتخابات فكان الحوار التالي:

حدثيني عن تجربتك في خوض الانتخابات؟

رغبة منا في المشاركة في حل كثير من الإشكالات التي تعاني منها المنطقة، وإيماني بحقي كامرأة في المشاركة في الحياة السياسية وفي مواقع صنع القرار، حرصت على الترشح كمستقلة في الدائرة (٥) كادوقلي. لارتباطي بالمنطقة ولمعرفتي بحجم المعاناة هنالك. وهذه الدائرة بها العديد من الاشكاليات من جانب الإحصاء السكاني حيث كانت نتائج الإحصاء ضعيفة وناقصة وبناء على ذلك أصبحت الدائرة واحدة عوضا عن خمس دوائر.

المعوقات والاشكالات التي واجهتك؟

طبيعة المنطقة الجبلية ووعورتها وعدم توفر وسائل المواصلات للاتصال بالجماهير والتعقيدات الكثيرة التي ذكرتها كان لها تأثيراتها على رغبة المواطن وحرصه في الإدلاء بصوته، فقدمت شكاوى وبلاغات ولكن موقف المفوضية كان سلبياً وتهتم بأي من الشكاوى، فساهمت في تأزم الموقف وأنا احمّلها مسؤولية الفوضى وما نتج عن هذه الفوضى وعدم النظام. كما أن المفوضية لم تكن محايدة وميولها نحو المؤتمر الوطني ليس بخافٍ على أحد.. واجهتني مضايقات من المؤتمر الوطني حيث نظم دعاية مضادة لحملتي وقام منسوبوه بتمزيق آلاف الملصقات. وكل هذه المخالفات لم تتعامل معها المفوضية بجدية.

مقاطعة

ماذا عن موقف الحركة الشعبية؟

الحركة الشعبية مارست معي عنفاً وإغراءً بأن يعطوني منصباً رفيعاً لكي انسحب

لصالحهم «اشاعوا أني انسحبت من الانتخابات، كنت محاصرة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، ورغم ذلك تقدمت عليهم».

ما هو تقييمك للتجربة وهذه أول مشاركة للنساء في انتخابات منطقتك؟

التجربة طفرة كبيرة أن ترشح امرأة في دائرة جغرافية والمرأة قوية في الإقليم، وحاجز الخوف لديها غير موجود وكان من الطبيعي أن تترشح امرأة مصادمة، وكان للحكامات دور ملحوظ من مشاركتهن بأصواتهن ونساء الأحزاب الأخرى ونساء الحي. وما تم بداية لأن تلعب النساء دور أكبر وتساهم في حل إشكالات البلاد وفي وضع سياساتها.

هل لعبت المرأة دوراً فعالاً وماذا حققت الكوتا؟

أدت المرأة دورا فعالاً بغض النظر عن هذا الدور، فهي مكنت النساء من أن ينلن مقاعد أكبر بالبرلمانات إضافة إلى مشاركتهن عبر الدوائر الجغرافية وقائمة الأحزاب. ونتوقع لهذه التجربة أن تنضج أكثر في المستقبل.

التحالفات النسوية وأثرها في التجربة السياسية للمرأة؟

في رأيي يجب ان تتم مراجعة التحالفات النسوية.

دور منبر النساء السياسيات؟

نساء الأحزاب السياسية يعملن برغبة حقيقية في التغيير وأكثر جدية ومستقبل التغيير في السودان بيد المرأة، والمواطن ما هو إلا أداة لتنفيذ أغراض الشريكين.

تلخيص لتجربتك الانتخابات السابقة؟

تجربة صعبة رغم التزوير استطعت أن أصل كل الأماكن، حتى المناطق الجبلية ومدى مقياس قبول الناس والنتيجة كانت مزعجة من ناحية ومن ناحية أخرى مرفوضة

فالظلم مرفوض، قيمة الإنسانية عالية في الإقليم واكتشفت أناسا لديهم رغبة وإصرار على الديمقراطية، وهدفي كان توصيل رسالتي للمواطن بالإقليم ومن خلال التجربة اتضح لي الواقع أن المؤتمر الوطني والحركة الشعبية أن كليهما على وفاق، وكلاهما من قام بالتزوير.

هل استفدت من التجربة ولديك الفكرة بخوضها مرة أخرى؟

استفدت كثيراً من التجربة، وبكل تأكيد سأخوضها مرة أخرى.

إذا كان رأيكم عدم حيادية المفوضية ولجوء المؤتمر الوطني والحركة الشعبية للتزوير لماذا شاركتم في الانتخابات؟

مشاركتنا كانت من أجل ألا نترك ساحة للمؤتمر الوطني من دون مقاومة حقيقية وكان لدينا رأي كبير منذ المرحلة الأولى، واستطعنا أن نقرب من المواطن، والاتفاق الذي بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني يؤكد أن هناك تخوفاً أن تضم الحركة الشعبية هذه المناطق للجنوب وأيضاً هيمنة المؤتمر الوطني على الإقليم وتهيئة أنفسهم لقمع أي نشاط يحدث في حال فصل الجنوب. وأيضاً رصف الطرق بمناطق الدبب والخرسانة ورجل الفولة والأبيض وكودة تؤدي لتمركز الحركة الشعبية، واعتقال تلفون كوكو جاء بأمر من عبد العزيز الحلو واحمد هارون وتبريرهم لذلك أن وجوده بالاقليم سيلهب الموقف. وخلال فترة الانتخابات كانت هنالك التكتلات الأمنية «الجيش والشرطة» والطائرات واضحة.

ردود أفعال الشارع بالإقليم بعد النتائج وتوقعاته للانتخابات التشريعية المقبلة؟

الملفت للنظر سكون تام والشوارع الطرقات خالية، تعمل القوى السياسية على تهيئة الجماهير للانتخابات التشريعية المقبلة بالرغم من حالة الاستياء وحديث المواطنين أن الولاة لن يكون لهم تأثير في الانتخابات المقبلة إذا لم يتم تغيير للمفوضية الحالية

الموجودة.

وحدة القوي السياسية؟

الأحزاب السياسية بها ضعف ويجب أن تراجع موقفها، وأن تعمل على الأقل على إعادة ثقة المواطن بها من جديد. كما نرى أن الظرف الحرج الذي تمر به البلاد يتطلب تكوين حكومة قومية ممثلة لكافة المكونات السياسية، بجانب إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمتعارضة مع الدستور وفتح المجال امام نشاط القوى السياسية والمدنية دون قيد أو شرط.

موقفكم من النتائج؟

نرفض نتائج هذه الانتخابات باعتبارها لا تمثل خيار الناخبين ولا إرادتهم الحرة في ظل انتخابات غير نزيهة، والتزوير الفاضح في النتائج الأولية التي أعلنت حتى الآن، وتقييد الحريات للقوي السياسية واعتقال الكثيرين والتعسف والظلم في التعداد السكاني وتوزيع الدوائر الجغرافية، وعدم حيدة المفوضية الذي انعكس على أدائها بالضعف الأخلاقي والمهني. وحزبنا لديه الإمكانيات الكافية. إننا نتعامل مع السلطة الناتجة عن الانتخابات كسلطة أمر واقع وليس كسلطة ديمقراطية منتخبة.

ما ذا بعد الاستفتاء؟

التركيبة السياسية والوضع الحالي يجعل هنالك اتجاهاً عاماً للانفصال وهذا الواقع يتطلب ترتيب الأوضاع والتهيؤ لمرحلة الاستفتاء. بعد رفضنا للنتائج دعونا جميع القوى السياسية للتشاور والتفاكر وللعمل على أن يتم حراك سياسي كبير في هذا الجانب، كما دعينا لتشكيل حكومة قومية تشرف على مرحلة الاستفتاء الوضع لن يكون نزيهاً، وسيخرج الاستفتاء وفق رؤية الشريكين، وهذا يتنافى مع مبدأ تقرير المصير باعتباره

حق إنساني. الانتخابات أفرزت حكومة غير مؤتمنة على الاستفتاء. الحكومة القومية لها المقدرة على الشرعية الكاملة والامكانية الاجرائية، وحسم ترسيم الحدود.

أزمة دارفور؟

إجراء الانتخابات في دارفور في مثل هذه الأوضاع وبشكلها الذي تمت به لهو سخرية مريرة، مدخل حل مشكلة دارفور ينبغي أن يتم من خلال ايقاف العمليات الاقتتالية وإحلال الأمن.

الإستفتاء؟

حق تقرير المصير حق لكل الأقاليم السودانية كحق ديمقراطي، ولكن إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في مثل هذه الظروف المتوترة ومن دون اجماع وطني في ظل سيطرة الشريكين على مفاتيح السلطة يعرض الوطن للكوارث. ولذلك نطرح خيار الكونفدرالية لمستقبل جنوب السودان في حال الانفصال بديلاً للحروب الأهلية

السيرة الذاتية



ملامح من السيرة الذاتية

الاسم:

نور تاور كافي أبو راس

المولد:

مدينة كادقلي – جبال النوبة – السودان.

التعليم:

- كادقلى الابتدائية بنات.
- الدلنج الوسطى بنات.
- الأبيض/ الخرطوم الثانوية.
- جامعة الخرطوم / كلية الآداب: أدب انجليزي وأنثروبولجى.

العمل:

- السودان بعد التخرج (١٩٧٣)
- تدريس اللغة الانجليزية في مدارس البنات في مختلف مناطق السودان.

- تدريس اللغة الانجليزية للموظفين مساء.
- تدريس اللغة العربية لغير للناطقين بغيرها/ موظفي شركة شيفرون بالخرطوم.
- صحفية في جريدة الصحافة قسم التحقيقات.
- الكويت (١٩٨٢ـ١٩٩١).
- بعد تحرشات نظام مايو بالصحفيين قام الأستاذ فضل الله محمد بتسهيل سفر بعض الصحفيين/ ات للعمل في الخليج منهم الأستاذة نور تاور بعد أزمتها مع السلطة حول مقالات كتبتها عن سكر كنانة وعسلاية.
- العمل في بنك الكويت المركزي قسم العملات الأجنبية.
- مساعدة باحث علمي في جامعة الكويت .القاهرة (١٩٩١ـ١٩٩٩)
- مساعدة باحث علمي في الجامعة الأمريكية في القاهرة
- مترجمة في شركة نايل استر للإنشاءات الهندسية.
- نائبة مدير أكاديمية المعهد العربي الأفريقي للغات (قائمة بالتدريس في مركز المعهد وفروعه وكذلك بالعمل الإداري).
- مترجمة لوزارة العدل الأمريكية في القاهرة في برنامج لتحديث القضاء المصري كندا (٢٠٠٠ـ٢٠٠٦)
- أخصائى تقنيات الامن العام (console operator) لمكتب وزير أمن المجتمع (public safety). لندن ـ (٢٠٠٧)
- المديرة العامة لأكاديمية جنوب ويستمنستر. الخرطوم (٢٠٠٧ـ وحتى الآن).
- صحفية ورئيسة للحزب الليبرالي السوداني ثم الحزب الديمقراطي الليبرالي.

النشاط الأدبي:

- مؤسسة ومحررة في الصحيفة الحائطية «التبلور الفكري الممنطق» في مدرسة الأبيض الثانوية للبنات، والتي كانت صحيفة ثقافية اجتماعية طلابية بها قليل من السياسة (كانت رئيسة التحرير الأستاذة الجامعية الآن عائشة مصطفى النعيمة).
- مؤسسة ورئيسة تحرير الصحيفة الحائطية باللغة الإنجليزية orizon ﷺ بكلية الآداب جامعة الخرطوم، وكانت صحيفة ثقافية بحتة، وكانت تعلق أمام القاعة الرئيسية ١٠٢ في كلية الآداب.
- صحفية في صحيفة الصحافة قسم التحقيقات في فترة السبعينات وبداية الثمانينات، حيث سببت كتابتها عن مصانع سكر كنانة وحجر عسلاية مضايقات لها من قبل النظام انتهت بالهجرة للكويت.
- الكتابة في جريدتي السياسة والوطن الكويتيتين ضد نظام مايو وممارسات الأحزاب السودانية في جبال النوبة، للدرجة التي جعلت السفير السوداني في الكويت يطالب بترحيلها مع الصحفي الراحل بابكر حسن مكي والأستاذ فتحي الضو محمد، باعتبارهم من الأقلام المعارضة في الكويت.
- مترجمة مذكرات للمقاومة الكويتية في فترة الاحتلال العراقي وكاتبة لكتاب بعنوان: «كنتُ في الكويت» عن تجربتها إبان الاحتلال العراقي للكويت.
- الكتابة في صحيفة الخرطوم المعارضة بالقاهرة في فترة التسعينات عن قضايا جبال النوبة وقضايا المواطن السوداني والمعارضة السودانية.
- ترجمة القانون التجاري المصري لسنة ١٩٩٩.
- مؤلفة لرواية عن مدينة كادقلي – تحت الطبع – ورواية بين اليأس والرجاء وهي قصة مبنية على أحداث واقعية عن حياة شابات وافدات إلى الخرطوم من

الهامش، وكذلك رواية «الطرف الآخر من خط الاستواء» وهي قصة تتناول العلاقة بين المرأة والرجل وتحديدا الرجل الشمالي والمرأة الجنوبية، وقد كتبتها نور تاور في فترة تدريسها في ثانوية جوبا للبنات.

- صاحبة بوست: «المسكوت عنه من شؤون البيت السوداني» وهو دراسة اجتماعية ضخمة بمنبر الحوار بموقع سودانيزاونلاين. كوم بالشبكة العالمية.
- صاحبة بوست: «شوارع الكرة الأرضية.. حصرياً» بمنبر سودانيز اونلاين. اورغ وهو يحلل أزمة الوجود السوداني بالخارج.
- محررة في نشرات محكمة ومساهمة في مؤتمرات عالمية بأوراق عن قضايا جبال النوبة والنساء في جبال النوبة والقضايا السودانية.
- مساهمة في صياغة أدبيات المعارضة السودانية والمنظمات المدنية في التنظيمات التي انتمت إليها وساهمت في قيادتها.
- صحفية بصحف الخرطوم والفجر وغيرها بالخرطوم
- لها موقع الكتروني تحت الإعداد بالشبكة العالمية (**www.nourtawir.org**).

النشاط النسوي والإنساني:

- تأسيس الاتحاد النسائي لجبال النوبة في نهاية الستينات ـ أسسته نور تاور وأربعة من زميلاتها وهن الأستاذات فاطمة تيه وعزيزة محمد وزهرة على ونفيسة الحاج، وقد أسسنه وهن طالبات بمدرسة الأبيض الثانوية، وكن ينشطن في الإجازات، وقد وصلت عضويته في مدينة كادوقلي وضواحيها فوق الألف امرأة وشابة، ولم تهتم به قيادة الاتحاد النسائي المركزية.
- سكرتيرة شؤون المرأة في منظمة السودان الخيرية(**Sudan Charity**)، وهي منظمة لإغاثة المتضررين من مناطق القتال الذين تواجدوا في مصر فترة

التسعينات.

- المساهمة في تأسيس وإدارة لجنة الأمهات السودانيات، وهي لجنة كانت متخصصة في تقديم الخدمات الإسعافية العاجلة للطلاب الفارين من الخدمة الإلزامية في السودان إلى مصر.
- من مؤسسات التجمع النسوي السوداني في القاهرة/ سكرتيرة العلاقات الخارجية.
- العمل في تأسيس وقيادة مؤسسة صمود النوبة (**Nuba Survival Foundation**).
- من مؤسسي المبادرة الكندية السودانية في أوتاوا (وهي منظمة غير حكومية تعنى بالشأن السوداني)

العمل النوبي والعمل السياسي:

- رئيسة منظمة أبناء جبال النوبة في الخارج (نوب) في التسعينات بالقاهرة. (تصدت المنظمة لبرنامج التطهير العرقى في جبال النوبة).
- من مؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي/ فرعية اتاوا (ممثلة للحزب القومي السوداني بناءا على طلبهم) والسكرتير العام لدورتين لذلك التجمع.
- سكرتير الإعلام لرابطة أبناء جبال النوبة في كندا/ أونتاريو.
- أمين عام منبر جبال النوبة الديمقراطي (تنظيم ديمقراطي مفتوح لأبناء جبال النوبة لتوحيد مواقفهم والحوار والعمل من أجل قضايا جبال النوبة).
- رئيسة اللجنة التنفيذية للحزب الليبرالي السوداني (ديسمبر ٢٠٠٦ـ سبتمبر ٢٠٠٨)
- رئيسة المكتب التنفيذي للحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد أكتوبر ٢٠٠٨ـ حتى اليوم)

- مرشحة للانتخابات التشريعية للبرلمان الوطني- انتخابات ٢٠١٠ – عن دائرة كادقلي حيث حصلت ـ وفقاً لتقديرات الحزب الديمقراطي الليبرالي ـ على ٤٠ ألف صوت تم احتساب ١٥٠٠ صوت فقط لها ضمن مؤامرة التزوير الواسعة التي تمت في تلك الدائرة من قبل حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وفق اتفاقهما هناك على افشال الأستاذة نور تاور.

الفهرس